



سلطة النقد الفلسطينية

الاستقرار المالي

2017

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية

آب، 2018

© آب، 2018.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى
هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية. تقرير الاستقرار
المالي لعام 2017: آب 2018.
رام الله-فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:
سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب. 452، رام الله- فلسطين.

هاتف: 2-2415250 (970 +)
فاكس: 2-2415310 (970 +)
بريد إلكتروني: info@pma.ps
صفحة إلكترونية: www.pma.ps



تقديم



يشرفني باسم سلطة النقد الفلسطينية أن أضع بين أيديكم الإصدار الجديد من تقرير الاستقرار المالي، والذي يحظى باهتمام متزايد من قبل العديد من البنوك المركزية باعتباره أحد أهدافها الرئيسية إلى جانب الاستقرار النقدي. ويأتي هذا الإصدار في إطار اضطلاع سلطة النقد بمهامها ومسؤولياتها، في مجال تقييم المخاطر والتهديدات المحتملة تجاه الوسطاء الماليين والنظام المالي، وبيان مدى قدرة هذا النظام على مواجهة مثل هذه المخاطر والتهديدات، بهدف تحسين الاستقرار المالي.

وعلى المستوى الفلسطيني، يعكس التركيز على الاستقرار المالي أهمية القطاع المصرفي، وقدرته على مواجهة المخاطر وضمان قيامه بمهامه في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية بفاعلية وكفاءة، باعتبار الجهاز المصرفي العمود الفقري للنظام المالي الفلسطيني، وأكثرها عرضة للمخاطر. كما يعكس التركيز أيضاً مدى التطور المتحقق في النظام المالي باعتباره عملية ديناميكية تدل على مستوى التحسن في حجم ونوعية الخدمات المالية، ودرجة المرونة والتشابك مع الاقتصاد الحقيقي.

ويُعتبر الاستقرار المالي من وجهة نظر سلطة النقد عن الحالة التي يتم فيها تدفق الأموال بسلاسة بين الأسر والشركات والحكومة وبين المواطنين وبقية العالم. ويتطلب هذا المفهوم سلامة وفعالية عملية الوساطة المالية، في ظل أسواق مالية فعالة وكفؤة من جهة. كما يتطلب من جهة ثانية، أن تكون الشركات المالية قادرة على الصمود أمام الصدمات السلبية التي قد تصيب الاقتصاد الكلي، وصدمات السيولة ومخاطر العدوى. إضافة إلى توفر الثقة بفعالية الأسواق المالية وبالتالي فإن عدم الاستقرار يمكن أن يعبر عن نفسه من خلال فشل المصارف، والإفراط في الاستدانة على المستوى الكلي أو لدى بعض القطاعات أو الفئات المقترضة، وسوء نوعية الديون والقروض، وبقاعات أسعار الأصول، ونقص السيولة، وتلاشي الثقة في النظام المالي.

وفي هذا السياق يأتي إصدار تقرير الاستقرار المالي في فلسطين من منطلق مساهمة سلطة النقد في الحفاظ على نظام مالي مستقر ومتين وفعال، إلى جانب مسؤوليتها في الحفاظ على الاستقرار النقدي، بما يكفل تحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام. فنشر نتائج تحليل وضع الاستقرار المالي يصب بشكل مباشر في أحد الأهداف الرئيسية لسلطة النقد، باعتبارها المؤسسة الوحيدة المخولة بالإشراف على مقدمي خدمات الدفع وعلى سلامة وفعالية نظم المدفوعات، لضمان تحقيق الاستقرار المالي.

المحافظ
غسان النوار

1	الفصل الأول: تقييم عام للاستقرار المالي في فلسطين
5	الفصل الثاني: تطورات الاقتصاد العالمي والمحلي
5	التطورات العالمية
5	الاقتصاد العالمي
7	وضع الاستقرار المالي العالمي
8	التطورات الإقليمية
8	الاقتصاد الإسرائيلي
8	الاقتصاد الأردني
10	التطورات المحلية
13	الفصل الثالث: مؤشرات التطور في النظام المالي
13	الإطار القانوني والرقابي
15	المستجدات في الأنظمة المصرفية
17	الانتشار والتركز المصرفي
18	خصائص النظام المالي الفلسطيني
25	الفصل الرابع: التعرض في القطاع المصرفي
25	التعرض للقطاعات المحلية
25	القطاع العام
30	القطاع الخاص
34	قطاع الإسكان والرهن العقاري
35	قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة
36	التعرض للقطاعات الخارجية
36	التوظيفات الخارجية
37	معدلات الفائدة
38	أسعار الصرف
39	تسهيلات غير المقيمين
41	الفصل الخامس: مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي
41	مؤشرات رأس المال
43	مؤشرات جودة الأصول
45	مؤشرات العائد والربحية
48	مؤشرات السيولة

51	الفصل السادس: المؤسسات المالية غير المصرفية
51	قطاع الصرافة
52	مؤسسات الإقراض المتخصصة
53	قطاع الأوراق المالية (بورصة فلسطين)
55	قطاع التأمين
59	قطاع الرهن العقاري
59	قطاع التأجير التمويلي
65	الفصل السابع: اختبارات التحمل «الضغط المالي»
65	اختبارات التحمل على مستوى القطاع المصرفي
70	اختبارات التحمل الخاصة بالسيولة
71	اختبار قدرة المصارف على تحمل مخاطر الاقتصاد الكلي

الفصل الأول

تقييم عام للاستقرار المالي في فلسطين

نظرة عامة

يمثل الاستقرار المالي هدفاً استراتيجياً لسلطة النقد في ضوء التحديات المختلفة التي تحيط بالنظام المالي بشكل خاص، وبالاقتصاد بشكل عام. ويرتبط جزء كبير من هذه المخاطر بخصوصية الوضع الفلسطيني، الأمر الذي يستوجب استمرار المراقبة والمتابعة الحثيثة لها، وبذل مختلف الجهود لخفض تأثيراتها على كفاءة العملية المصرفية، والنشاط الاقتصادي، وبما يسهم في الحفاظ على حالة جيدة من الاستقرار المالي تضمن انسيابية الأعمال المصرفية والمالية.

ويسلط هذا الفصل الضوء على أبرز التطورات التي كان لها انعكاسات هامة على أوضاع الاستقرار المالي، وكذلك التحديات والمخاطر التي واجهت الاستقرار المالي في فلسطين خلال العام 2017.

اتجاهات الاستقرار المالي خلال العام 2017

في إطار تطوير البنية التحتية للنظام المالي، باعتبارها مطلباً ضرورياً لتحسين أوضاع الاستقرار المالي، شهد العام 2017 المزيد من التطورات في هذا المجال، حيث صدرت عدة تعليمات رقابية للمصارف، ومؤسسات الاقراض المتخصصة، والصرافين. واستمر بناء وتطوير الأنظمة المصرفية والمالية وفق أفضل الممارسات الدولية، وبما يسهم في خفض حجم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المالي. كما سجل مؤشر التركيز في القطاع المصرفي (مقاساً بمؤشر هيرفندال) تحسناً ملموساً سواء على صعيد الودائع أو التسهيلات، مما يعكس استمرار التحسن وارتفاع درجة التنافسية في الجهاز المصرفي وارتفاع كفاءته في جانبي عملية الوساطة المالية. وكذلك أظهر النظام المالي تحسناً في معظم أبعاد مصفوفة النظام المالي، سواء في المؤسسات المالية، أو في الأسواق المالية. وفي ذات السياق، أظهر القطاع المصرفي الفلسطيني نتائج إيجابية على مستوى مؤشرات السلامة المالية واختبارات التحمل المالي، واختبارات مرونة المصارف تجاه صدمات الاقتصاد الكلي.

وبالرغم من هذه التطورات، إلا أن الاستقرار المالي في فلسطين لا يزال تتهدده العديد من المخاطر الداخلية والخارجية على حد سواء، والتي تستدعي المراقبة والمتابعة الحثيثة والمستمرة من قبل سلطة النقد للحد من تداعياتها. ومن أبرز أشكال المخاطر التي أثرت على الاستقرار المالي خلال العام 2017 ما يلي:

1. الوضع السياسي والأمني

تعتبر عوامل مثل استمرار الاحتلال وتفاقم الاستيطان وانسداد أفق الحل السياسي، وتزايد حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي، والاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار في المنطقة العربية، من أبرز مخارج الوضع السياسي والأمني القائم. وفي حال لم يتم التكيف والتعامل معها بشكل مناسب ستعكس تداعياتها وتأثيراتها السلبية ليس فقط على القطاع المصرفي، وإنما على مجمل الوضع الاقتصادي الفلسطيني بمختلف جوانبه.

وكذلك الأمر بالنسبة لحالة الانقسام والخلاف الداخلي (لا تزال سيدة الموقف) وتأثيراتها على الوضع الاقتصادي في فلسطين بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص، وعلى الجهاز المصرفي ومحاولات زجه بين الفينة والأخرى في أتون هذا الخلاف، وما قد يترتب على ذلك من تعريضه للعديد من المخاطر.

غير أن الإجراءات التي قامت بها سلطة النقد لإدارة هذه الأزمة من متابعة ومراقبة دقيقة قد أثبتت فعاليتها في الحد من تبعاتها المحتملة على الجهاز المصرفي. وقد أُنشئت العديد من المؤسسات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين، على سلامة الإجراءات المتخذة من قبل سلطة النقد.

2. التعرض للقطاع العام وموظفيه

على الرغم من التحسن الملحوظ في مؤشرات مالية الحكومة خلال العام 2017، إلا أنها لا تزال مصدر خطر محتمل للقطاع المصرفي، وتحديدًا جراء الاقتراض الحكومي المباشر من الجهاز المصرفي، وكذلك اقتراض موظفي القطاع العام ومؤسسات وشركات القطاع الخاص المتعاملة مع الحكومة من الجهاز المصرفي.

وقد تراجع انكشاف الجهاز المصرفي بشقبة المباشر (اقتراض الحكومة) وغير المباشر (اقتراض موظفي القطاع العام) أمام القطاع العام قليلاً إلى نحو 36.9% من إجمالي المحفظة الائتمانية للجهاز المصرفي خلال العام 2017 مقارنة بنحو 39.5% خلال العام 2016، وإلى حوالي 156.4% من حقوق ملكية الجهاز المصرفي مقارنة بنحو 161.4% خلال نفس الفترة. ويضاف إلى ذلك أيضاً انكشاف الجهاز المصرفي أمام مؤسسات وشركات القطاع الخاص المتعاملة مع الحكومة. ورغم هذا التراجع، إلا أن هذا المستوى من الانكشاف يثير الكثير من المخاوف، التي تستدعي رقابة ومتابعة حثيثة ومستمرة من قبل سلطة النقد لإدارتها والتعامل معها.

ولهذه الغاية تقوم سلطة النقد بمتابعة حثيثة للتطورات في عمليات مالية الحكومة، ووضع السيولة وما قد ينجم عنها من تداعيات على الجهاز المصرفي، وذلك من خلال اختبارات التحمل نصف السنوية، التي أشارت نتائجها بشكل عام أن رأسمال الجهاز المصرفي كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر لا يزال أعلى من الحد الأدنى المقرر من قبل سلطة النقد (12%) ومن قبل لجنة بازل (8%).

3. التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية

رغم ما شهدته السنوات الماضية من توسع ملحوظ في حجم المحفظة الائتمانية، وبمعدلات نمو مرتفعة، إلا أن درجة تركيز التسهيلات الممنوحة لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد لا تزال دون النسبة المحددة من قبل سلطة النقد للتركيز (20% من إجمالي التسهيلات)، وإن كان التمويل المقدم لبعض القطاعات يقترب من هذه النسبة، كما في قطاع الإنشاءات (بما في ذلك تطوير الأراضي) الذي استحوذ على نحو 20.2% من إجمالي التسهيلات مقارنة مع 19.9% في العام 2016. كما استحوذ القطاع العام على نحو 18.4% من إجمالي محفظة التسهيلات القائمة في العام 2017 مقارنة مع 20.6% في العام 2016. وكذلك استحوذ تمويل السلع الاستهلاكية على 17.4% مقارنة مع 19.9%، فيما بلغت حصة تمويل التجارة العامة نحو 17.5% مقارنة مع 16.1%، والخدمات المالية وخدمات عامة بنحو 10.8% مقارنة مع 8.8% خلال نفس الفترة. وعلى العكس من ذلك، كانت حصة الأنشطة الإنتاجية متدنية، إذ بلغت للزراعة 1.6%، والصناعة 4.9%، خلال العام 2017.

ومثل هذا التوسع قد يثير الكثير من المخاوف، لذلك فسلطة النقد تراقب عن كثب المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي جراء ارتفاع هذه النسب. وتحث المصارف على مزيد من التنوع في محافظ قروضها، من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات التحفيزية لحفز المصارف على التوسع في التمويل وتخصيص مزيد من الائتمان لأغراض المشاريع الاستثمارية والقطاعات الإنتاجية، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من الوصول لمصادر التمويل.

4. الشيكات المعادة

شهد العام 2017 تزايداً ملحوظاً في حركة الشيكات المعادة بجميع العملات (مقومة بالدولار الأمريكي) وبنحو 20.8% من حيث العدد وحوالي 38.8% من حيث القيمة عما كانت عليه في نهاية العام 2016، لتصل إلى 735,479 شيكا بقيمة إجمالية بلغت 1,154.2 مليون دولار. وقد تمخض هذا الوضع عن تزايد في نسبة الشيكات المعادة إلى إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص، سواء من حيث العدد أو من حيث القيمة، حيث ارتفعت هذه النسبة من 10.8% في العام 2016 إلى 11.5% في العام 2017 من حيث العدد، ومن 6.6% إلى 7.7% من حيث القيمة خلال نفس الفترة.

ورغم هذا الارتفاع في نسبة الشيكات المعادة، إلا أنها تبقى قيد السيطرة من قبل سلطة النقد، التي قامت في الفترة الأخيرة باتخاذ جملة من الإجراءات الكفيلة بالحد من استمرار تزايد هذه النسبة، والمحافظة على المكانة القانونية والعملية للشيك باعتبارها أداة وفاء ذات مصداقية عالية.

5. أسعار الفائدة والصرف

رغم أن سياسة سلطة النقد تقضي بعدم التدخل في معدلات الفائدة وتركها لآليات السوق والمنافسة السوقية بين المصارف، إلا أن هذه السياسة تبقي القطاع المصرفي عرضة لمخاطر تقلبات معدلات الفائدة على مختلف العملات المتداولة في السوق الفلسطيني. وبشكل عام يمكن القول أن الهامش بين معدلات الفائدة الدائنة والمدونة في فلسطين مرتفعاً مقارنة بنظيره في الدول المصدرة لهذه العملات، والذي يعزى إلى ارتفاع درجة المخاطرة المحيطة بالبيئة المصرفية والاقتصادية في فلسطين، جراء تأثيرها الكبير بالتغيرات السياسية والأمنية، إضافة إلى تأثير حجم السيولة لكل عملة وتكلفة توفيرها وخصوصاً فيما يتعلق بالشيكل الإسرائيلي.

كما تزداد حدة هذه المخاطر مع زيادة التقلبات التي تشهدها أسعار صرف العملات، وخصوصاً الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي، الذي فقد نحو 6.2% في المتوسط من قيمته مقابل الشيكل خلال العام 2017.

6. التوظيفات الخارجية

في إطار سياسة سلطة النقد الرامية إلى تعزيز الروابط بين القطاع المصرفي والاقتصاد المحلي، اتجهت أصول الجهاز المصرفي الفلسطيني الموظفة في الخارج نحو الانخفاض التدريجي خلال السنوات الماضية، لتشكل نحو 23.7% من إجمالي ودائعه، و19.6% من إجمالي موجوداته في نهاية العام 2017. ومع هذا التحول تراجعت درجة انكشاف الجهاز المصرفي تجاه المخاطر الخارجية، مقابل ارتفاعها تجاه المخاطر المحلية، خاصة وأن التراجع في نسبة التوظيفات الخارجية صاحبه ارتفاع في نسبة الأصول الموظفة محلياً.

وتمثل أرصدة الجهاز المصرفي الموظفة في الخارج أحد أبرز أدوات التوظيفات الخارجية (استحوذت على 68.2% من إجمالي التوظيفات في نهاية العام 2017) وقناة من قنوات انتقال الخطر الخارجي. أما القناة الثانية فتربط بمخاطر وتقلبات البورصات والأسواق المالية العالمية، ممثلة باستثمارات المصارف الخارجية في الأوراق المالية المختلفة (استحوذت على 27.1% من هذه التوظيفات)، غير أن تأثيرها يبقى أقل خطراً من القناة الأولى. في حين أن القناة الثالثة لانتقال المخاطر تتمثل في التسهيلات الممنوحة خارج فلسطين (شكلت نحو 4.6% من إجمالي التوظيفات)، لكنها لا تشكل تهديداً حقيقياً للاستقرار المالي، كونها منخفضة وتخضع للضوابط التي تفرضها سلطة النقد على هذا النوع من الائتمان.

بالمحصلة، يمكن القول أن سلطة النقد تولي اهتماماً كبيراً للمحافظة على استقرار القطاع المصرفي، وإجراء تقييم دوري مستمر للمخاطر التي تهدد استقراره والتخفيف من آثارها وتداعياتها، وذلك من خلال تعزيز الرقابة المصرفية الفعالة المبنيّة على المخاطر، والإطار التنظيمي الحديث، وتوفير بنية مدفوعات وائتمان قويتين، ومراقبة الامتثال للقوانين والأنظمة، خصوصاً تعليمات الحوكمة، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز الإطار الإشرافي والتنظيمي بهدف تطبيق معايير بازل III، واستخدام مجموعة واسعة من السقوف التحوطية، بما في ذلك نسب الاحتياطيات المطلوبة، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، ونسب السيولة المثلى، والقيود المفروضة على تركيز الائتمان، وتقلبات العملة، والتعليمات المتوافقة مع مبادئ وتوصيات لجنة بازل، وحوكمة الشركات، والممارسات الفضلى في مجال الدمج والاستحواذ.

ويضاف إلى ذلك جملة الإجراءات والتدابير التي وضعتها سلطة النقد موضع التنفيذ العملي، بما فيها تعزيز استخدام اختبارات التحمل باعتبارها أداة رئيسية وجزءاً لا يتجزأ من إدارة المخاطر. وترتيبات استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث. ورفع الحد الأدنى من رأس المال إلى 75 مليون دولار، إلى جانب إلزام المصارف بالاحتفاظ باحتياطيات كافية لمواجهة التقلبات الدورية. والقيود على التوظيفات الخارجية للمصارف، بما في ذلك التركيز على مخاطر التركيز ومخاطر الطرف المقابل ومخاطر الدولة. وتعزيز استخدام سجل معلومات الائتمان لمساعدة المصارف على إجراء تقييم أفضل للجدارة الائتمانية للمقترضين.

الفصل الثاني

تطورات الاقتصاد العالمي والمحلي

نظرة عامة

شهد العام 2017 العديد من التطورات الاقتصادية على المستوى العالمي أبرزها تحسن معدلات النمو، وتراجع معدلات البطالة، وعودة الضغوط التضخمية في ضوء تسارع عجلة النمو الاقتصادي وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وأسعار النفط الخام. كما اتجهت أوضاع الاستقرار المالي العالمي نحو التحسن، بالرغم من ظهور مخاطر جديدة بدأت تهدد الاستقرار المالي جراء تزايد عدم اليقين المحيط بالمشهد السياسي والسياسات الاقتصادية على مستوى العالم. أما محلياً، فتجددت وتيرة التباطؤ في ثانياً الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2017، وسط مؤشرات على تعمق الفجوة الاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويتناول هذا الفصل تحليل التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية، وذلك في إطار تحليل اتجاهات الاستقرار المالي في فلسطين، نظراً للتأثيرات المحتملة على الاستقرار المالي جراء الكثير من قنوات التشابك والترابط، المباشرة وغير المباشرة، بين الحكومة والقطاع المصرفي من جهة، وبين الاقتصاد الفلسطيني والدول المجاورة، وخصوصاً إسرائيل من جهة أخرى.

التطورات العالمية

الاقتصاد العالمي

حمل العام 2017 العديد من التطورات الإيجابية على الصعيد الاقتصادي وسط مؤشرات على تغلب معظم الاقتصادات الكبرى على التوترات السياسية العالمية والإقليمية والضبابية المهيمنة على المشهد الاقتصادي. وشكل تعافي التجارة العالمية عنوان المرحلة، وذلك بارتفاع الصادرات في غالبية الاقتصادات الكبرى في مجموعتي الدول المتقدمة والدول الصاعدة والنامية. كما بدأت محركات النمو أكثر اتساقاً خلال العام بين الاقتصادات المذكورة، فساهم استثمار القطاع الخاص في دعم النمو خلال النصف الأول من العام، بينما غلب انتعاش الطلب المحلي، لا سيما الشق الحكومي منه في العديد من الدول على المشهد خلال النصف الأخير من العام.

ففي الدول المتقدمة ارتفع معدل النمو من 1.8% في العام 2016 إلى 2.2% خلال العام 2017، عطفاً على قوة أداء الاقتصاد الأمريكي الذي ارتفع بواقع 2.3% مقابل 1.5% في العام السابق، رغم القلاقل الأمنية والسياسية التي حدثت في عهد الرئيس الأمريكي الجديد. كما حققت منطقة اليورو نموها الأعلى منذ سنوات عند 2.4% مقابل 1.8%، في سياق تعاف عام في ثانياً دول المحيط ودول المحور على حدٍ سواء. كذلك كان الحال في اليابان التي شهدت أعلى معدل نمو منذ العام 2012، وبواقع 1.7% مقابل 1.0% خلال نفس الفترة، في مؤشر على نجاعة السياسات الاقتصادية المتبعة واستفادة اليابان من الضعف النسبي لليين وظروف عالمية مواتية للتصدير.

كما حققت الدول الصاعدة والنامية تسارعاً في النمو من 4.2% إلى 4.4% خلال العام 2017، وهو ما يعكس مقاومة الصين لعلامات الوهن التي بدأت تتجلى خلال العامين الأخيرين، علاوةً على خروج البرازيل وروسيا من أزمتي اقتصادية عصفت بهما خلال نفس الفترة، وتحسن أداء عدد من الدول الأخرى في المجموعة، كتركيا مثلاً، بجانب توجه مائل في عدد من الدول الإفريقية، فيما لم تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سوى التباطؤ خلال العام.

وقد أسفرت هذه التطورات عن انخفاض عام في معدلات البطالة في مختلف الأقاليم والمجموعات الاقتصادية، وعودة الضغوط التضخمية في غالبية الدول المؤثرة في ضوء تسارع عجلة النمو الاقتصادي وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وخاصة في ظل تصاعد أسعار النفط الخام خلال العام عقب اتفاق أعضاء منظمة أوبك على خفض الإنتاج والتخلص من المخزون المتراكم في سعيها نحو تدعيم الأسعار وإعادة

الأسواق إلى التوازن. في المقابل، بدت اتجاهات أسعار الغذاء أقل اتساقاً من تلك المتعلقة بالطاقة كمدخل أساسي في الإنتاج عطفاً على تقلبات في الظروف المناخية المؤثرة على الإنتاج، وتغيرات المخزون، ووفرة المحاصيل.

وفي ظل هذه التطورات، بدت بعض الاقتصادات الكبرى أكثر استعداداً لتضييق سياساتها النقدية في إطار اقتراب التضخم من مستوياته المستهدفة. إذ قامت الولايات المتحدة برفع معدل الفائدة على الدولار الأمريكي ثلاث مرات خلال العام 2017. فيما أعلن البنك المركزي الأوروبي في تشرين أول 2017 عن خفض سقف برنامج شراء الأصول من 60 مليار يورو إلى 30 مليار يورو شهرياً، وتمديد فترته حتى أيلول 2018. في المقابل، حافظت عدة دول أخرى، على رأسها اليابان، على سياساتها التيسيرية دون تغيير في انتظار استجابة أعلى من قبل الأسعار لجهود التحفيز أو خوفاً من الانسحاب المبكر في ظل نمو اقتصادي هش نسبياً.

تأتي هذه التطورات في سياق مستجداتٍ سياسية واقتصادية متسارعة هيمنت على الساحة العالمية في أوقاتٍ مختلفة من العام. فمن جهة، شككت الانتخابات في عدة دولٍ أوروبية، مثل فرنسا وهولندا، مصدر قلقٍ للمستثمرين مطلع العام، ليتنفسوا الصعداء بعد فوز تياراتٍ أكثر اعتدالاً واستلامهم مقاليد الحكم. كما بقيت الضبابية عنوان المحادثات الأوروبية البريطانية حول خروج الأخيرة من الاتحاد الأوروبي، حيث استمرت تلك المحادثات بين شدٍ وجذبٍ حول حدود الفترة الانتقالية، وحرية حركة الأفراد، ومدة سريان القوانين الأوروبية في المملكة المتحدة، وشكل الحدود الجديدة مع إيرلندا، إلى جانب العديد من القضايا التي لم يتم حسمها حتى مطلع العام 2018 باتفاقي يراه كثيرون انتصاراً للأوروبيين وخسارةً لحزب المحافظين الذي قدم تنازلاتٍ كان قد وعد سابقاً بعدم التهاون بها. في المقابل، انحسرت المخاوف حول أزمة مصرفية جديدة تنبع من إيطاليا بعد علاماتٍ على استفادة جهازها المصرفي من جهود الإنقاذ الإيطالية-الأوروبية والتحسين النسبي في النمو الاقتصادي.

من جانبٍ آخر، بقيت الولايات المتحدة مصدر التقلبات الأكبر خلال العام 2017. فمع تغيير اتجاهات الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب، بدا واضحاً أن المستقبل يحمل عودة الانغلاق التجاري، واعتماداً أكبر على لغة القوة والصدام العسكري. إذ استهلّت الإدارة الأمريكية الجديدة العام بإعلانها الانسحاب من اتفاقية التجارة العابرة للمحيط الهادئ، لتواصل سعيها نحو إغلاق أبواب التعاون الإقليمي بالدعوة إلى إعادة النظر في اتفاقية (NAFTA) التي تربطها بكندا والمكسيك، والتراجع عن مد جسور التواصل إلى كوبا. كما عمدت الإدارة إلى الانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ، والذي شكل صفةً للجهود الرامية للسيطرة على الاحتباس الحراري والتغير المناخي المرصود في العقود الأخيرة. علاوةً على ذلك، لم يخلُ العام من أزماتٍ سياسية هددت الاستقرار العالمي، بدءاً من التوترات الأمريكية الكورية، وتلويح الولايات المتحدة بالانسحاب من اتفاق إيران النووي^[1]، وتدخلها العسكري في سوريا، وانتهاءً بإعلان دونالد ترامب اعترافه بالقدس عاصمةً لإسرائيل واعترافه نقل السفارة الأمريكية إليها^[2].

وألقت جميع هذه التطورات بظلالها على الساحة الاقتصادية خلال العام 2017، وبقيت مبعث قلقٍ حول مستقبل الاقتصاد العالمي في المدى القريب والمتوسط. إذ يتوقع أن ينعكس تأجج الأزمات في الشرق الأوسط سلباً على نموها الهش، بينما ستسبب أي صدماتٍ مع كوريا الشمالية ضرراً ملموساً لمصالح الدول المحيطة، كالصين، واليابان، وكوريا الجنوبية. يضاف إلى ذلك علامات استفهام كبيرة حول مستقبل العلاقات التجارية العالمية، سواءً بين أمريكا والصين، أو أوروبا، أو حتى امتداد مصالح الولايات المتحدة في الأمريكيتين. ولربما تسعى الكتل الاقتصادية الكبرى لمزيدٍ من التعاون السياسي والتجاري لسد جزءٍ من الفجوة التي تتركها الولايات المتحدة، وذلك على شاکلة الاتفاق التجاري بين اليابان والاتحاد الأوروبي الذي تم الإعلان عنه منتصف العام 2017.

[1] تم الإعلان عن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في 8 أيار 2018.

[2] تم نقل السفارة الأمريكية بالفعل إلى القدس في تاريخ لاحق لسنة هذا التقرير (نقلت بتاريخ 14 مايو 2018).

وضع الاستقرار المالي العالمي

اتجهت أوضاع الاستقرار المالي العالمي^[3] خلال العام 2017 نحو التحسن، ففي بداية العام ازداد زخم النشاط الاقتصادي وسط أوضاع نقدية ومالية تيسيرية بشكل عام، وارتفعت معدلات الفائدة طويلة الأجل مما ساعد على زيادة أرباح البنوك وشركات التأمين. وبشكل عام يمكن القول أن النظام المالي العالمي لا يزال يكتسب قوة متزايدة في استجابة للدعم الاستثنائي المستمد من السياسات والتعزيزات التنظيمية والصعود الدوري الذي يشهده النمو.

ولا تزال البنوك المؤثرة على النظام المالي العالمي تحقق تحسناً مستمراً في كثير من الاقتصادات المتقدمة، بعد أن أصبحت ميزانياتها العمومية أقوى بفضل تحسن احتياطات رأس المال والسيولة في سياق تشديد القواعد التنظيمية وتكثيف التدقيق السوقي. كما أُحرز تقدم كبير في معالجة القضايا الموروثة وتحديات إعادة الهيكلة، حيث نجح العديد من البنوك في تعزيز ربحيتها بتعديل نماذج العمل.

وبالرغم من هذا التحسن، إلا أن هناك أخطار جديدة بدأت تهدد الاستقرار المالي العالمي على خلفية تزايد عدم اليقين المحيط بالمشهد السياسي والسياسات الاقتصادية على مستوى العالم، فالتحول نحو الحمائية في الاقتصادات المتقدمة يمكن أن يؤدي إلى تراجع النمو والتجارة العالمية، بالإضافة إلى ظهور عقبات أمام التدفقات الرأسمالية، وتأثيرها السلبي على الأسواق.

كما يمكن لاستمرار بيئة التيسير النقدي (الضرورية لدعم النشاط ودفع التضخم) أن يؤدي أيضاً إلى رفع تقييمات الأصول وزيادة نسب الرفع المالي، بعد تحول المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي من الجهاز المصرفي إلى القطاعات غير المصرفية والسوقية في النظام المالي. وتدعو هذه التطورات والمخاطر إلى تحقيق توازن دقيق في المسار نحو عودة السياسات النقدية العادية (قد تحتاج إلى عدة سنوات)، مع تجنب تراكم المزيد من المخاطر المالية خارج القطاع المصرفي، خاصة وأن السياسات النقدية غير التقليدية والتيسير الكمي فرضت تعديلات كبيرة في محافظ القطاع الخاص وعبر الحدود، مما جعل عمليات التنبؤ بالتعديلات في الأسواق المالية أصعب مما كان في الفترات السابقة. بالإضافة إلى أن طول فترة الدعم النقدي المتوخاة في الاقتصادات الكبرى قد يؤدي إلى تراكم مزيد من التجاوزات المالية، وانتقال مواطن الضعف إلى القطاع غير المصرفي، وتزايد المخاطر في الأسواق المالية.

ومع الزيادة المستمرة في مستوى المديونية بين الاقتصادات العالمية الكبرى، أصبح الرفع المالي في القطاع غير المالي أعلى مما كان عليه قبل الأزمة المالية العالمية في اقتصادات مجموعة العشرين ككل. ورغم أن ذلك قد ساعد على تيسير التعافي الاقتصادي، إلا أنه زاد من تعرض القطاع غير المالي لمخاطر التغيرات في أسعار الفائدة. وأدت زيادة نسب الرفع المالي إلى ارتفاع نسب خدمة الدين في القطاع الخاص في العديد من الاقتصادات الرئيسية، مما أدى إلى استنزاف قدرة المقترضين الأضعف حالاً على خدمة الديون في بعض الدول والقطاعات. وقد بلغت ضغوط خدمة الدين ومستويات المديونية درجة كبيرة بالفعل في القطاع الخاص غير المالي في عدة اقتصادات كبرى (أستراليا وكندا والصين وكوريا)، مما زاد من درجة حساسيتها لضيق الأوضاع المالية وضعف النشاط الاقتصادي.

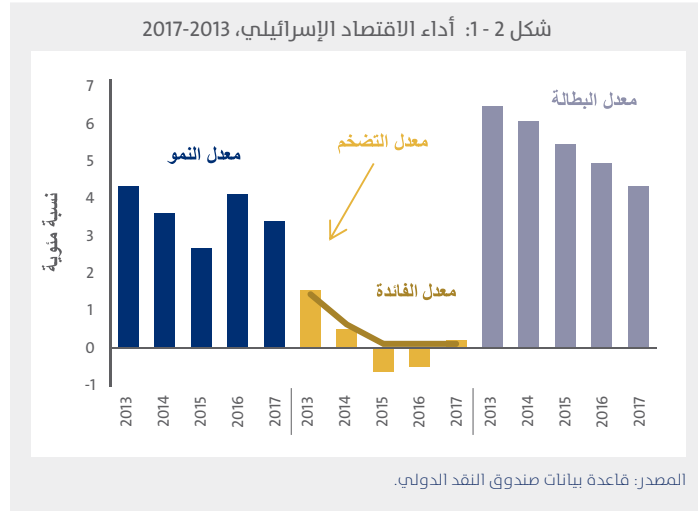
وبشكل عام يمكن القول أن ضمان تحقيق الاستقرار المالي العالمي واستمرار التحسن يستلزم من صناع السياسات العمل على معالجة المشكلات الموروثة علاجاً تاماً وإلزام البنوك وشركات التأمين بتعزيز ميزانياتها العمومية في الاقتصادات المتقدمة، مع التركيز على المخاطر الناشئة عن ضعف نماذج العمل في البنوك من أجل ضمان استمرارية الربحية واستيفاء متطلبات بازل III، وتعزيز الأطر التنظيمية لشركات التأمين على الحياة لزيادة الشفافية في إعداد التقارير. كما ينبغي أن تضمن البنوك المركزية الكبيرة عودة السياسة النقدية الطبيعية دون مشكلات من خلال الإفصاح الجيد عن خططها للتخلص من حيازتها من الأوراق المالية وتقديم الإرشاد المطلوب حول التغيرات المرتقبة في أطر السياسات. وسيساعد تقديم مسارات واضحة لتغييرات السياسة على تثبيت توقعات السوق والوقاية من الاضطرابات أو التقلبات السوقية المفرطة. ومن جانب آخر، ينبغي أن تعمم السلطات المالية تطبيق إجراءات السلامة الاحترازية الكلية، وأن تنظر في توسيع حدود هذه الأدوات لكبح الرفع المالي المتزايد واحتواء المخاطر المتزايدة على الاستقرار.

[3] صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي، تشرين أول 2016.

التطورات الإقليمية

الاقتصاد الإسرائيلي

واصل الاقتصاد الإسرائيلي النمو بمعدلات مرتفعة خلال العام 2017، وإن شهدت وتيرة النمو شيئاً من التراجع مقارنةً بالعام السابق. إذ ارتفع الناتج المحلي الحقيقي بنحو 3.3% مقابل 4.0% في العام السابق، بما يعكس تباطؤاً تدريجياً خلال أرباع العام عطفاً على تقلبات في وتيرة نمو الطلب المحلي، التي أسفرت بالمجمل عن تباطؤ غالبية فئات الإنفاق. وتشكل الصادرات (حافظت على خط نمو متسارع) الاستثناء الوحيد، مستفيدةً من تعافي الطلب العالمي، على الرغم من الضغوط التي يفرضها ارتفاع سعر صرف الشيكل أمام عملات الشركاء التجاريين بقرابة 6.3% في المتوسط خلال العام 2017.



وقد أسهمت قوة أداء الاقتصاد الإسرائيلي خلال الأعوام الأخيرة في دفع معدلات البطالة نحو الانخفاض، وصولاً إلى 4.2% خلال العام 2017 مقابل 4.8% في العام السابق. غير أن مستويات الأسعار حافظت على استقرار نسبي في سياق ضعف الضغوط التضخمية، فلم يتجاوز معدل نمو الأسعار 0.2% مقابل انكماشها بنحو 0.5% في العام السابق. وتأتي هذه التطورات على الرغم من وصول الاقتصاد الإسرائيلي لمستويات التوظيف الكاملة تقريباً، واستمرار السياسات النقدية التيسيرية، وتجدد الارتفاع في أسعار السلع الأساسية عالمياً. ويعزى ضعف نمو الأسعار في إسرائيل إلى ارتفاع التنافسية في السوق المحلي وارتفاع سعر صرف الشيكل أمام العملات الرئيسية^[4].

وفي هذا السياق، يذكر أن معدلات التضخم في إسرائيل بقيت دون ما رُصد في العديد من الدول المتقدمة التي بلغت (أو شارفت على تحقيق) مستوياتها المستهدفة بالرغم من أداء اقتصادي أفضل نسبياً. ولربما شكل تمسك بنك إسرائيل بأدوات السياسة النقدية التقليدية، وعزوفه عن الأدوات المستحدثة كسعر الفائدة السالب أو برامج التسهيل الكمي، السبب الرئيس وراء بطء وتيرة التضخم. إذ لازم معدل الفائدة الرسمي على الشيكل الإسرائيلي مستواه عند 0.1% منذ العام 2015، وانحصر دور بنك إسرائيل في تدخلات في سوق العملات بهدف التخفيف من حدة تصاعد الشيكل أمام العملات الأخرى.

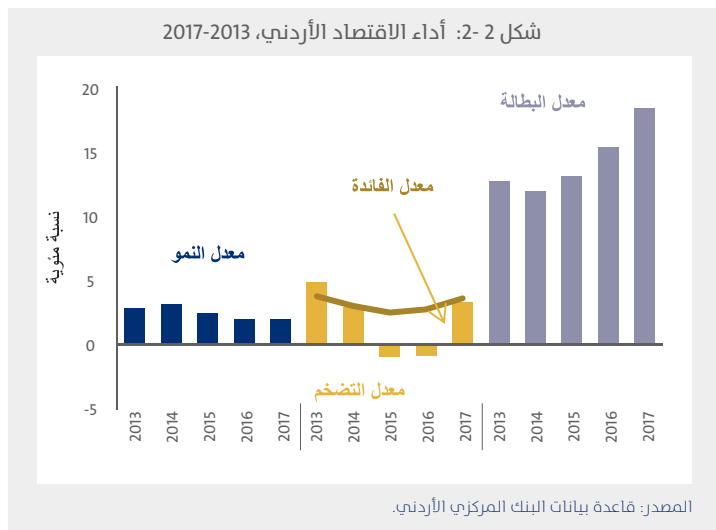
الاقتصاد الأردني

حافظ الاقتصاد الأردني على معدلات نمو مستقرة خلال العامين الأخيرين لم تتجاوز الـ 2.0%. وتحمل هذه المعدلات في طياتها تباينات في أداء الأنشطة الاقتصادية المختلفة، تتراوح بين انتعاش ملموس في الصناعة بعد انتكاستها في العام السابق، وتسارع في الزراعة والتجارة، وبين تباطؤ غالبية الأنشطة الأخرى، وانتهاءً بتراجع في قطاع الإنشاءات.

وعلى الرغم من استقرار الأداء الاقتصادي، شهدت مستويات الأسعار في الأردن نمواً ملموساً، بنسبة 3.3% مقابل تراجعها بنحو 0.8% في 2016، بعد تركيز الضغوط التضخمية في أسعار التبغ، وخدمات النقل، والمسكن، والصحة والتعليم. وتعكس هذه التغيرات إجراءات حكومية تراوحت بين رفع أسعار السلع المراقبة حكومياً ورفع الضرائب على عدد من السلع والخدمات، لا سيما المحروقات. كما تزامنت هذه الإجراءات مع جملة من الإصلاحات للنظام الضريبي، وجهود حكومية حثيثة للسيطرة على عجز الموازنة. يذكر أن معدلات البطالة في الأردن شهدت أيضاً قفزة ملحوظة مطلع العام 2017، وهو ما تنسبه الجهات المختصة إلى تعديل منهجية جمع بيانات مسح القوى العاملة. غير

[4] بنك إسرائيل، التقرير السنوي للعام 2017، الفصل الأول.

أن ما رُصد في الأرباع اللاحقة يبين أن وتيرة معدلات البطالة بقيت في ازدياد خلال العام، حتى بلغت في معدلها نحو 18.3% مقابل 15.3% في العام السابق.



وترافق ما سبق مع توسع ملموس في عجز الحساب الجاري الأردني ليصل إلى 10.6% من الناتج المحلي الاسمي، نظراً لارتفاع العجز التجاري وتراجع التحويلات الجارية، فيما تناقص العجز في صافي حساب الدخل على خلفية ارتفاع الدخل المتأتي من الاستثمارات الأردنية في الخارج. يضاف إلى ذلك نمو مضمطردي الدين العام الأردني خلال العام 2017 ليقترب 27,269.3 مليون دينار، أو ما يعادل 95.9% من الناتج المحلي الاسمي. غير أن هذه التطورات السلبية لم تحل دون احتفاظ الاحتياطيات الأجنبية بمستويات مستقرة نسبياً على الرغم من انخفاضات مؤقتة خلال الربعين الأول والثالث من العام، يدعمها في ذلك الارتفاع المتكرر في معدلات الفائدة والتزام صندوق النقد الدولي بتقديم التمويل اللازم لبرنامج الإصلاح الاقتصادي القائم حتى العام 2019.

وفي هذا السياق، شهدت معدلات الفائدة في الأردن عدة ارتفاعات خلال العام 2017، ابتداءً من شهر شباط، حين اتخذ البنك المركزي قراراً برفع الفائدة بنصف نقطة مئوية لتدعيم احتياطاته من العملة الأجنبية. وبخلاف ذلك، تواءمت تغييرات السياسة النقدية مع تلك الطارئة على عملة الربط (الدولار الأمريكي)، حيث حذا البنك المركزي الأردني حذو الفدرالي الأمريكي برفع معدل الفائدة بواقع 0.25 نقطة مئوية ثلاث مرات أخرى خلال العام، ليستقر معدل الفائدة الرسمي على الدينار الأردني عند 4.00% في نهاية العام 2017. وبالتالي فإن توجهه البنك المركزي الأردني لمواكبة اتجاهات الفائدة الأمريكية الأخذ في الارتفاع يشير إلى احتمال رفع معدلات الفائدة على الدينار الأردني في السوق المحلي في المدى القريب والمتوسط.

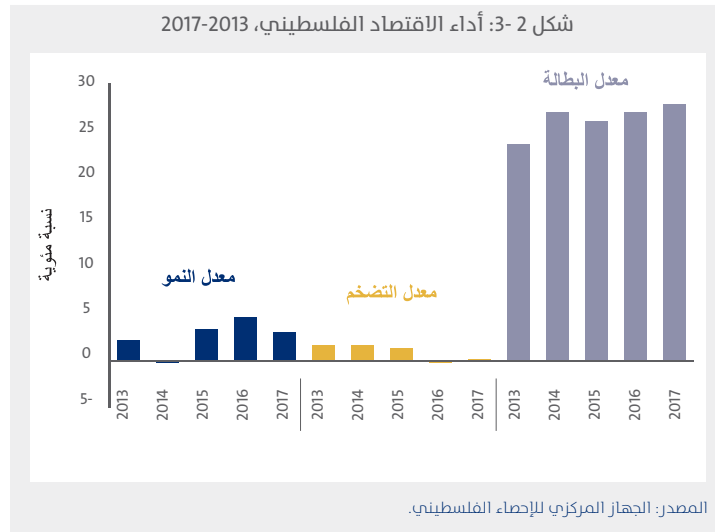
ويحتل الاقتصاد الأردني المرتبة الثانية من حيث التأثير على الاستقرار المالي والاقتصادي في السوق الفلسطيني، لا سيما من حيث الحيز الذي تشغله المصارف الأردنية العاملة في فلسطين أو الوزن الذي تحمله عملة الدينار في تركيبة أصول وخصوم الجهاز المصرفي الفلسطيني. إذ يعمل حالياً سبعة مصارف أردنية بشبكة فروع ومكاتب بلغت 121 فرعاً ومكاتباً منتشرة في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، وتمثل حوالي 35.9% من إجمالي عدد الفروع والمكاتب المرخصة في نهاية العام 2017.

كما تحتل المصارف الأردنية أهمية كبيرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، تقترب من نصف الجهاز المصرفي الفلسطيني في مختلف مؤشرات، حيث تمثل أصولها حوالي 42.8% من إجمالي أصول المصارف المرخصة في فلسطين، كما تمثل نحو 41.6% من صافي حقوق الملكية، و44.3% من ودائع العملاء، و39.0% من إجمالي الائتمان، و31.4% من صافي استثمارات جميع المصارف المرخصة. كما بلغت حصة الدينار الأردني 23.4% من إجمالي ودائع المصارف العاملة في فلسطين، و14.1% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة. وهذا يعكس حجم انكشاف الجهاز المصرفي الفلسطيني أمام أي صدمات محتملة في نظيره الأردني.

التطورات المحلية

تجددت وتيرة التباطؤ في ثنانيا الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2017، وسط مؤشراتٍ على تعمق الفجوة الاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة. إذ بلغ معدل النمو نحو 3.1% مقابل 4.7% في العام السابق، نتيجةً لأداءٍ أفضل في الضفة الغربية (4.3% مقارنة مع 3.5%)، مقابل تدهور واضح في النشاط الاقتصادي في قطاع غزة الذي تراجع إلى 0.3% بعد نموٍ بلغ 7.7% في العام 2016.

وفي ضوء هذا التباين، يصعب وصف التطورات الطارئة على الاقتصاد الفلسطيني جملةً واحدة. ففي الضفة الغربية، طغى انتعاش عدة أنشطة كالإنشاءات، والخدمات، والتجارة، والصناعة على ضعف أو تأخر أنشطةٍ أخرى، ليدفع بالاقتصاد الحقيقي نحو التسارع. فيما تركز التعافي في جانب الطلب في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، والتكوين الرأسمالي الثابت، لا سيما في جانب الاستثمار في المباني، علاوةً على انتعاش نسبي في الصادرات، في الوقت الذي بقي فيه استهلاك القطاع الخاص دون ما تحقق في العام السابق، وهو ما أثر كذلك على خط نمو الواردات من السلع والخدمات إلى الضفة الغربية.



أما في قطاع غزة، فبدا الوهن واضحاً على غالبية الأنشطة الاقتصادية، خاصةً قطاع الإنشاءات، الذي بقي تطوره رهناً للتدفق غير المنتظم (أو غير الكافي) للمواد الخام إلى القطاع في ظل استمرار الحصار الإسرائيلي والإغلاقات القائمة والقيود الإسرائيلية على حركة البضائع والأفراد على المعابر. أما في جانب الطلب، فقد أسفر تراجع الدخل عن انخفاض الاستهلاك النهائي بكافة بنوده، فيما تراجع التكوين الرأسمالي في المباني وغير المباني، مقابل سحب أقل حدة من المخزون. وقد قابل تراجع الطلب المحلي انخفاضاً في الواردات أمام تحسن في الصادرات، مما أسفر عن سد جزء من الفجوة في الميزان التجاري في قطاع غزة خلال العام 2017.

وعلى الرغم من اتساع الهوة الاقتصادية بين المنطقتين إلا أن تطورات الأسعار جاءت متسقة إلى حدٍ كبير في ميلها نحو الاستقرار خلال العام 2017. فمن جهة، حافظت الضفة الغربية على ثبات نسبي في معدل التضخم (0.01-%)، بالرغم من ارتفاع أسعار خدمات السكن والصحة والترفيه، في سياق تراجع أسعار الغذاء والتبغ والمشروبات والأقمشة. بينما لم يتجاوز نمو الأسعار 0.1% في قطاع غزة نظراً لمحدودية الارتفاعات في أسعار فئات السلع المختلفة، وانخفاض أسعار التبغ والمشروبات وخدمات النقل، والتعليم، والمطاعم والمقاهي. غير أن معدل التضخم في فلسطين تجاوز مستواه في المنطقتين 0.2% خلال العام 2017 في ضوء ارتفاع الأسعار في القدس (J1) بنسبة 2.2%، يدفعها بالأساس تضخماً ملحوظ في أسعار خدمات التعليم والمسكن وبنود السلع والخدمات الأخرى.

أما معدلات البطالة، فتعكس إلى حدٍ كبير اختلاف الظروف الاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة. إذ تراجعت في الأولى من 18.2% إلى 17.9%، بينما ارتفعت في الأخيرة من 41.7% إلى 43.9%. فكان لقطاع غزة التأثير الأكبر على المعدل الكلي الذي صعد من 26.9% إلى 27.7% خلال العام 2017.

من جانبٍ آخر، شكلت العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات عاملاً أساسياً في التأثير على دوران العجلة الاقتصادية وحركة التجارة واستقرار القطاع المالي. فمع نهاية العام 2017، بلغ عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات نحو 126.6 ألف عامل، أو ما نسبته 12.5% من العاملين الفلسطينيين. ويتركز تأثير هذه الفئة في الضفة الغربية، خاصةً عقب منع العاملين من قطاع غزة من دخول سوق العمل الإسرائيلي منذ العام 2005. إذ شكلت هذه الأعداد ما نسبته 20.9% من العاملين في الضفة الغربية، الذين يعملون ما يقارب 544.4 ألف فرد فلسطيني، أو 18.9% من سكان الضفة الغربية. وبالتالي، فإن أي توقف في تدفق العمالة إلى السوق الإسرائيلي يهدد بقفزات

سريعة وحادة في معدلات البطالة، وصدّمت ملموسة في الطلب، مما يهدد الاستقرار الاقتصادي والمالي الفلسطيني. وتشكل أجور العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات رافداً أساسياً للحركة الاقتصادية في الضفة الغربية، ويشكل النمو المضطرب في هذه الأجور أسوةً بوتيرة نمو الأجور في السوق الإسرائيلي تطوراً إيجابياً يعزز من قدرة هذه الفئة من العاملين على دعم النمو الاقتصادي.

من جانبٍ آخر، شكّل ارتفاع سعر صرف الشيكل الإسرائيلي أمام الدولار حافزاً للتوسع في الاستيراد من الخارج. غير أن أثر هذا التحسن في القوة الشرائية لعملة الشيكل بقي محدوداً على مجمل فاتورة الاستيراد الفلسطينية، كونها معتمدة بالأساس على تبادل السلع والخدمات مع السوق الإسرائيلي، الشريك التجاري الأكبر للسوق الفلسطيني، والمسيطر على ما يتجاوز الـ 80% من الصادرات وقرابة الـ 60% من الواردات. وبالتالي فإن تقلبات الأسعار والتغيرات الضريبية في السوق الإسرائيلي تعتبر عاملاً أكثر تأثيراً على هيكل الصادرات ووتيرة التضخم المحلية.

أما على صعيد أداء المالية العامة، فقد شهد تحسناً ملحوظاً في العام 2017، بتحقيقها فوائض مالية، وتراجع الدين العام الحكومي تحديداً المحلي منه (مقوماً بعملة الشيكل)، بالإضافة إلى تراجع حجم المتأخرات المترتبة على الحكومة مقارنة بالعام 2016. فقد أدت التطورات في جانبي المالية العامة (الإيرادات والنفقات) خلال العام 2017، إلى تحقيق الرصيد الكلي (بعد المنح والمساعدات الخارجية) فائضاً بنحو 1,189.1 مليون شيكل، مقارنة بنحو 1,684.3 مليون شيكل خلال العام 2016، وذلك على الرغم من التراجع الملحوظ في المنح والمساعدات الخارجية (نحو 11.1%) مقارنة بالعام السابق.

جدير بالذكر أن دور سياسة المالية العامة لا يقتصر فقط في التأثير على الناتج المحلي، وإنما يتعداه ليؤثر على مختلف القطاعات بشكل عام، لا سيما القطاع المصرفي الذي يتأثر بشكل مباشر بهذه السياسات وبأداء المالية العامة وقدرة الحكومة على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها. إذ ترتبط المالية العامة بالقطاع المصرفي من خلال محورين أو قناتين أساسيتين: الأولى، الأثر المباشر من خلال الاقتراض الحكومي المباشر من الجهاز المصرفي الفلسطيني؛ والثانية، الأثر غير المباشر من خلال موظفي القطاع العام وشركات ومؤسسات القطاع الخاص المرتبطة بالحكومة. وبالرغم من التحسن الملحوظ في مؤشرات مالية الحكومة خلال العام 2017، إلا أنها لا تزال مصدراً محتملاً للمخاطر التي قد تواجه القطاع المصرفي الفلسطيني نظراً للارتباط الوثيق بين مالية الحكومة ومؤشرات الأداء المصرفي من خلال القنوات والمحاور السالفة الذكر، وسيتم دراسة هذا الترابط وتحليل آثاره على الاستقرار المالي ضمن الفصل الرابع من هذا التقرير.

الفصل الثالث

مؤشرات التطور في النظام المالي

نظرة عامة

في إطار عملية التطوير المستمرة للبنية التحتية للنظام المالي في فلسطين، واصلت سلطة النقد جهودها في المجال القانوني والتنظيمي والرقابي. فقد شهد العام 2017 تطورات إيجابية هامة على تطوير الأنظمة الرقابية، بما يساهم في رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي والنظام المالي بشكل عام، وبما يضمن تحقيق متطلبات التحول نحو بنك مركزي بكامل الصلاحيات. ويستعرض هذا الفصل أهم التطورات في البنية التحتية المالية والنظم الرقابية، وكذلك التطور في محاور وأبعاد مصفوفة خصائص النظام المالي الأربعة: مؤشرات العمق المالي؛ والاشتمال المالي؛ والكفاءة المالية؛ والاستقرار المالي لكل من المؤسسات المالية المصرفية وبورصة فلسطين. وقد أظهرت مصفوفة خصائص النظام المالي الفلسطيني تحسناً بشكل عام في معظم أبعادها مقارنةً بالعام السابق.

الإطار القانوني والرقابي

واصلت سلطة النقد جهودها في العام 2017 لتطوير دورها الرقابي الهادف إلى تعزيز الاستقرار المالي، على مختلف المؤسسات الخاضعة لإشرافها ورقابتها. وقد شملت هذه الجهود العديد من الجوانب سواء على المستوى التنظيمي والرقابي من خلال التعليمات الرقابية، أو على مستوى الأنظمة الرقابية وتطويرها، أو على مستوى نظم المدفوعات وتعزيز الحوكمة والشفافية في مختلف مؤسسات الجهاز المصرفي.

وفي هذا السياق أصدرت سلطة النقد مجموعة من التعليمات الرقابية لكافة المؤسسات الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر (المصارف، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، والصرافين)^[5]: تعليمات رقم (1/2017) بشأن المنتجات المالية والمصرفية والإعلانات والدعايات وحملات الجوائز الخاصة بها، والتي تهدف إلى ترسيخ مبادئ الشفافية والافصاح الشامل بين مزود الخدمة وعملائه، وذلك لتعزيز حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية والمصرفية. تعليمات رقم (2/2017) بشأن الشيكات المعادة والتسويات والشيكات الموقوفة والمفقودة، والتي تهدف إلى أتمتة العمل والحد من حجم المخاطر الائتمانية والتشغيلية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي. تعليمات رقم (3/2017) بشأن التقارير الائتمانية، والتي تهدف إلى ترسيخ مبادئ الشفافية والافصاح لتعزيز حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية والمصرفية، وذلك من خلال منح المواطنين حق الحصول على نسخة من تقاريرهم الائتمانية والاعتراض على بياناتها من خلال فروع ومكاتب مزودي الخدمة. يشار إلى أن التعليمات المذكورة آنفاً تخص كلاً من المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة معاً.

تعليمات رقم (4/2017) بشأن العضوية في نظام المفتاح الوطني (194)، والتي تهدف إلى تنظيم العضوية في النظام، والقواعد الخاصة بتنفيذ عمليات المصارف من خلاله. تعليمات رقم (5/2017) بشأن تعديل التعليمات رقم (11/2012) بشأن التعيين والنقل والإجراءات التأديبية والاستقالة. تعليمات رقم (6/2017) بشأن المواصفات الأمنية والفنية للشيك. تعليمات رقم (7/2017) بشأن تعديل التعليمات (6/2017) الخاصة بالمواصفات الأمنية والفنية للشيك. تعليمات رقم (8/2017) بشأن ملاءمة مباني المصارف والخدمات المصرفية لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. تعليمات رقم (9/2017) بشأن تعديل التعليمات رقم (7/2014) الخاصة بالرسوم والعمولات، والتي تم بموجبها تعديل نسبة العمولة المستوفاة على عمليات الإيداع النقدي بعملة الشيك لتصبح 0.3% بدلاً من 0.2%. تعليمات رقم (10/2017) بشأن دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين. يشار إلى أن التعليمات من (4-10) تخص المصارف.

[5] للمزيد من المعلومات والتفاصيل يرجى مراجعة التقرير السنوي لسلطة النقد للعام 2017.

وفي سياق الجهود المبذولة لتعزيز الحوكمة في مؤسسات الإقراض المتخصصة، أصدرت سلطة النقد تعليمات رقم (2017/4)، بشأن دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة شركات الإقراض المتخصصة، والذي تم اعداده بالاسترشاد بأهم التوصيات الدولية في مجال الحوكمة، مع الاخذ بعين الاعتبار خصوصية مؤسسات الإقراض المتخصصة في فلسطين. ويشكل الدليل الحد الأدنى من المتطلبات التي يجب على هذه المؤسسات الالتزام بها. ويشمل ثمانية مبادئ أساسية، وهي: مهام مجلس الإدارة؛ مؤهلات وتشكيلة أعضاء مجلس الإدارة؛ لجان مجلس الإدارة؛ الإدارة التنفيذية العليا؛ المساهمين واجتماعات الهيئة العامة؛ الرقابة والضبط الداخلي والتدقيق؛ المسؤولية الاجتماعية؛ ومتطلبات حوكمة المؤسسات التي تمارس التمويل الإسلامي.

من جانب آخر، وفي إطار استمرار متابعة سلطة النقد لمؤسسات الإقراض التي لم تصوب أوضاعها وفقاً للقرار الرئاسي رقم 132 لسنة 2011، الخاص بنظام الترخيص والرقابة على مؤسسات الإقراض المتخصصة، فقد صدر قرار رئاسي رقم (2017/66) تم بموجبه تعديل المادة رقم (36) من النظام المذكور، بإضافة فقرة جديدة لنص المادة المذكورة تنص على استثناء برنامج وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» المتعلق بتقديم خدمات الإقراض المتخصصة في فلسطين من التسجيل كشركة. وبموجب هذا التعديل أصدر مجلس إدارة سلطة النقد قراراً بتاريخ 1/7/2017 لاستثناء الأونروا من متطلبات الشكل القانوني للترخيص على أن تلتزم ببقية أحكام ومتطلبات نظام الترخيص والرقابة لمؤسسات الإقراض المتخصصة (القرار الرئاسي رقم 132).

وفيما يتعلق بشركات الصرافة فقد أصدرت سلطة النقد التعليمات الرقابية (2017/1) بشأن الحوالات المالية والضوابط الواجب توافرها في الصراف الذي يرغب في تقديم خدمة الحوالات السريعة والخارجية.

وفي سياق الحفاظ على الاستقرار المالي في فلسطين أصدرت سلطة النقد تعميماً لكافة مؤسسات الجهاز المصرفي (المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة وشركات الصرافة) بحظر التعامل بأي شكلٍ من الأشكال بالعملة الافتراضية، وخصوصاً الـ Bitcoin سواء بتبديلها مقابل عملات أخرى، أو في الحوالات المالية الواردة والصادرة أو غيرها من المعاملات المالية.

واستناداً إلى توصيات مجلس الاستقرار المالي العالمي ومجموعة العشرين فيما يتعلق بالإطار الخاص بوضع نظام عالمي للمعرفات القانونية للشركات والمؤسسات التي تتعامل مع شركات أو مؤسسات أخرى عبر الحدود، فقد طُلب من المصارف المرخصة الحصول على معرف الكيان القانوني (Legal Entity Identifier – LEI) الخاص بكل مصرف من خلال التواصل مع جهات الاختصاص من المؤسسات الدولية التي تمنح هذا التعريف بشكل رسمي. جدير بالذكر أن سلطة النقد حصلت على معرف الكيان القانوني الخاص بها.

من جانب آخر، استمرت متابعة المصارف التي تقل رؤوس أموالها عن الحد الأدنى المقرر وفق تعليمات سلطة النقد (75 مليون دولار) وفقاً للخطط المقدمة من المصارف لاستكمال رؤوس أموالها قبل 18/07/2018. كما تمت متابعة المصارف المهمة نظامياً بشأن تنفيذ الخطط المقدمة من قبلها بخصوص الإجراءات الرقابية المطلوبة منها، وفقاً للإطار العام للمصارف المهمة نظامياً على المستوى المحلي، وتنفيذ اختبارات التحمل وفقاً لأفضل الممارسات في هذا المجال، مع إعداد تحليل مفصل يتضمن النتائج والتوصيات.

كما استمرت متابعة المصارف فيما يتعلق بحوكمة صرف المكافآت والحوافز للإدارة العليا والموظفين وبما يتوافق مع تعليمات سلطة النقد بالخصوص. وكذلك حث المصارف على اعتماد أدوات متطورة لتحديد وقياس المخاطر وضبطها والسيطرة عليها وتخفيض تأثيراتها السلبية على المراكز المالية للمصارف. إلى جانب تنفيذ اختبارات فحص التحمل (Stress Testing) بشكل نصف سنوي لتقييم سلامة القطاع المصرفي وقدرته على تحمل الصدمات. وإعداد وتحليل مؤشرات السلامة المالية التي يتم استخدامها لمتابعة جودة الأصول والسيولة والربحية للقطاع المصرفي، وتحليل مدى قدرة رأس المال على استيعاب الخسائر التي قد يتعرض لها هذا القطاع، وإعداد تقرير السلامة الكلية بشكل ربع سنوي، لرصد المخاطر النظامية المحيطة بالعمل المصرفي في فلسطين.

من جانب آخر، أولت سلطة النقد أهمية خاصة لبرامج وخطط استمرارية العمل في الجهاز المصرفي، وفي هذا الشأن تم اصدار تعميم للمصارف بفحص خطط استمرارية العمل والمواقع البديلة لديها. كما تم تنفيذ عدة جولات لإعادة تقييم إجراءات استمرارية العمل في المصارف، جدير بالذكر أن ممارسات استمرارية العمل في المصارف في فلسطين تتواءم مع متطلبات المعيار الدولي الجديد (ISO 22301) المتعلق باستمراريته الاعمال.

وعلى مستوى إجراءات وجهود سلطة النقد القانونية والرقابية في مجال مكافحة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فقد وصلت سلطة النقد خلال العام 2017 تعاونها مع وحدة المتابعة المالية في العديد من المجالات ذات العلاقة، وخصوصاً في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي ذات السياق أصدرت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العام 2017 التعليمات رقم (1) لسنة 2017 بشأن «مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالصرافين»، والتي تهدف إلى وضع الضوابط والمحددات والإجراءات التي ينبغي على شركات ومحال الصرافة أخذها بعين الاعتبار في تعاملاتها، بما يشمل إجراءات العناية الواجبة في حالة تنفيذ أية معاملات مالية تزيد عن خمسة آلاف دولار، أو عند طلب إصدار أو ورود حوالات محلية أو دولية مهما بلغت قيمتها، أو في حالة الاشتباه بحدوث غسل أموال أو تمويل إرهاب، أو وجود شكوك حول صحة البيانات. كما حددت هذه التعليمات الإجراءات التي يجب اتخاذها في حالة اعتماد طرف ثالث، كما ألزمت الصرافين بإجراء تصنيف لعملائهم حسب درجة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب ومراجعة هذا التصنيف دورياً، بالإضافة إلى تبني المنهج القائم على المخاطر. كما تناولت هذه التعليمات عدة مواضيع أخرى منها العناية الخاصة، وحفظ السجلات، والتدابير الداخلية، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي، والتزام المدقق الخارجي.

كما أصدرت اللجنة التعليمات رقم (2/ج) لسنة 2017 بشأن التعامل مع الصرافين وشركات الصرافة العاملة والمرخصة في إسرائيل. تم بموجبها تصنيف شركات الصرافة والصرافين العاملين في إسرائيل و/أو المرخصين بالعمل فيها بأنهم ذوي مخاطر عالية. وحظرت التعامل معهم إلا بعد استيفاء بعض المتطلبات أهمها الحصول على موافقة خطية مسبقة من سلطة النقد، والحصول على اعتماد شركة الصرافة من قبل مراقب الشركات الفلسطيني للعمل كشركة أجنبية في فلسطين، والحصول على موافقة الجهة المختصة بالرقابة والإشراف عليها لفتح حسابات مصرفية في فلسطين.

كما أصدرت اللجنة قراراً تم بموجبه وتعميم من سلطة النقد لجميع المصارف المرخصة ضرورة الحصول على موافقة سلطة النقد عند تعاملها مع شركات الصرافة الخارجية أو قبل التعامل معها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. كما حدد التعميم المتطلبات اللازمة استيفائها من قبل شركة الصرافة الخارجية بما يشمل إجراءات العناية الواجبة، والإجراءات التطبيقية المتعلقة بالمنهج القائم على المخاطر. كما حدد التعميم سقفاً لقيمة الحوالات الإلكترونية لطالب إصدار الحوالة أو المستفيد منها، والتي تنفذ بالتعامل مع شركات الصرافة الخارجية عند 7,000 دولار يومياً.

من جانب آخر، وفي إطار حرص سلطة النقد على المضي قدماً في مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والآثار التي قد تنجم عنهما ضمن جهود مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (FTAFANEM)^[6]، بدأت باتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز جاهزيتها لعملية التقييم المتبادل التي ستشهدها المنظومة الفلسطينية في العام 2020.

وفي إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أصدرت سلطة النقد تعميماً لكافة المؤسسات الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر تعلمها بموجبه أن سلطة النقد ستقوم بنشر قائمة على موقعها الإلكتروني تضم الإجراءات والعقوبات المتخذة بحق أي مؤسسة أو موظفيها، ناتجة عن مخالفة متطلبات قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو أية أنظمة أو تعليمات صادرة بمقتضاه.

المستجدات في الأنظمة المصرفية

واصلت سلطة النقد جهودها الحديثة في بناء وتطوير الأنظمة المصرفية والمالية وفق أفضل الممارسات الدولية، الداعمة لبنية مصرفية متينة وشاملة، تسهم في خفض المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي بشكل خاص، والنظام المالي بشكل عام. وفي هذا السياق تواصلت إنجازات سلطة النقد التطويرية للأنظمة المصرفية خلال العام 2017، وأهمها:

[6] تعمل المجموعة على تعزيز التزام الدول الأعضاء بالمعايير والتوصيات الدولية، والتأكد من مدى فعالية النظم المطبقة لديها وتوافقها مع هذه المعايير والتوصيات. وزيادة درجة وعي الدول الأعضاء حول الطرق والأساليب والاتجاهات الحديثة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والوصول إلى أفضل الحلول الإقليمية لمكافحة غسل الأموال، وذلك من خلال القيام بعمليات التقييم المتبادل وتقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء ودعم جهودها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واتخاذ الترتيبات والإجراءات والتدابير اللازمة لتطوير أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المطبقة لديها. كما تحرص المجموعة على متابعة التقدم المحرز من قبل الدول الأعضاء في سبيل تحسين وتعزيز أنظمة المكافحة لديها. جدير بالذكر أن فلسطين اتخذت إجراءات مهمة ساهمت في إحداث نقلة نوعية في سجلها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد توجت هذه الجهود بنيل العضوية الكاملة في المجموعة في أبريل 2015.

• تطوير أنظمة عمليات الائتمان

تم إطلاق مجموعة من الأنظمة في إطار مشروع توحيد أنظمة عمليات الائتمان، تشمل نظام التقارير الائتمانية، الذي يمنح العملاء الحق بالحصول على نسخة من تقاريرهم الائتمانية والاعتراض عليها من خلال فرع مزود الخدمة الذي يتعامل معه سواء مصرف أو مؤسسة إقراض، وذلك تسهياً على المواطنين وتعزيز الشفافية والافصاح. كما تم إطلاق النسخة الثانية من نظام الشيكات المعادة ونظم التسويات الرضائية والشيكات المفقودة والموقوفة والتقارير الائتمانية اعتباراً من 5/2/2017. من جانبٍ آخر، تم استكمال ربط المؤسسات التي تم توقيع مذكرة تفاهم معها على نظام الاستعلام الائتماني الموحد ونظام المعلومات الائتماني. كما تم ادراج مخالقات السير على تقرير نظام المعلومات الائتماني.

جدير بالذكر أنه وبناء على ورقة عمل معدة من قبل سلطة النقد، أقر مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، في اجتماع الدورة الاعتيادية الحادية والأربعين له بمدينة أبوظبي، في أيلول 2017، توصية للجنة العربية للمعلومات الائتمانية بخصوص اعتماد نظام الاستعلام الائتماني الموحد كأداة لمعالجة ظاهري الإفراط في الاستدانة والشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد في الدول العربية. ويأتي ذلك في ضوء خبرة سلطة النقد العميقة في مجال أنظمة معلومات الائتمان.

• تطوير نظام احتساب تكلفة الإقراض السنوية

يهدف تعزيز المنافسة بين جهات الإقراض وحماية حقوق المقترضين وضمان الشفافية والإفصاح عن التكاليف الفعلية للإقراض، تم إعداد نسخة أولية آلية لاحتساب تكلفة الاقتراض السنوية، ويجري حالياً فحصها مع عينة من المصارف ومؤسسات الإقراض للتحقق من كفاءتها. كما تم إعداد المواد التوعوية الخاصة، والتي سيتم إطلاقها حال انتهاء الفترة التجريبية للنظام.

• تطوير برنامج خدمة مقارنة الرسوم والعمولات المصرفية على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد

واصلت سلطة النقد جهودها في تطوير خدمة مقارنة الرسوم والعمولات على موقعها الإلكتروني، والعمل على توفير هذه الخدمة باللغتين العربية والإنجليزية. جدير بالذكر أنه تم إطلاق برنامج خدمة مقارنة العمولات المصرفية على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد اعتباراً من 1/6/2016. ويتيح هذا البرنامج للمواطنين مقارنة العمولات التي تستوفيها المصارف واختيار نوع العمولة والمصرف أو المصارف التي يراد الاستفسار عنها لاختيار العمولة الأنسب وذلك من خلال الدخول إلى الموقع الإلكتروني لسلطة النقد. ويأتي هذا البرنامج في إطار تعزيز مستوى الشفافية والإفصاح والمنافسة العادلة بين المصارف، وتقديم خدمة مصرفية مميزة للجمهور بأسعار تنافسية وعادلة.

• إطلاق نظام الدفع بالتجزئة

في إطار خفض الاستخدام الورقي الناتج عن تنفيذ الحوالات الداخلية المجمعة، تم إطلاق نظام مدفوعات التجزئة (المقاصة) بتاريخ 2/5/2017. ويتيح هذا النظام إمكانية تنفيذ كافة الحوالات الشخصية المجمعة بشكل تفصيلي وإلكتروني وتسوية نتائجها بشكل نهائي في نظام براق. ويعمل النظام الآن بشكل خاص على حوالات الرواتب وتجري المتابعة حالياً لإضافة الحوالات الشخصية الأخرى (غير الرواتب) إلى الحوالات المجمعة الأخرى. ويعمل النظام على تنفيذ الحوالات بكفاءة وفاعلية، وكفاءة استغلال السيولة في نظام براق.

• التحويلات من الخارج

في إطار تطبيق أفضل الممارسات والمعايير والمبادئ الدولية الخاصة بالحوالات وبهدف الوقوف على حجم وطبيعة الحوالات المالية المنفذة من وإلى خارج فلسطين، وضمان توفير بيانات دقيقة ومحدثة بما يمكن جميع الفئات من الوصول إليها والاستفادة منها في مختلف المجالات الاقتصادية، تم تجهيز برنامج إحصائي لجمع البيانات الخاصة بالتحويلات من الخارج من المصارف وفق توصيات البنك الدولي، وبوشر باستقبال البيانات من المصارف اعتباراً من نهاية أيلول 2017.

• نظام المفتاح الوطني 194

في إطار تطوير واستكمال تفعيل العضوية في نظام المفتاح الوطني، تم بنجاح ربط البنك العقاري المصري العربي في نظام المفتاح الوطني بتاريخ 1/9/2017. فيما يعمل بنك الصفا من خلال بنك القاهرة عمان حالياً. ويتبقى مصرف واحد فقط خارج النظام وهو البنك التجاري الأردني. كما تم اعتماد التعليمات رقم 4/2017 بشأن العضوية في المفتاح الوطني بتاريخ 7/3/2017، التي تنظم العلاقة بين المصارف فيما يتعلق بالحركات المنفذة من خلال المقسم الوطني.

• نظام المقاصة الإلكترونية

في إطار التطوير المستمر ضمن مشروع المقاصة الإلكترونية، تم ترسية عطاء المشروع على إحدى الشركات المتخصصة في هذا المجال، وتم وضع تصور لآلية عمل النظام وتبادل صور الشيكات. وتم عقد ورشات عمل توضيحية من خلال الشركة مع الدوائر المعنية في سلطة النقد والمصارف. كما تمت مراجعة الوثائق الخاصة بالمتطلبات العملية (Business Requirement) المتعلقة بالنظام، وجاري العمل مع الشركة على استكمال الترتيبات اللازمة لإطلاق النظام في العام 2018.

الانتشار والتركز المصرفي

واصلت سلطة النقد جهودها الحثيثة نحو تعزيز الانتشار المصرفي بهدف إيصال الخدمات المصرفية إلى مختلف المناطق الفلسطينية، مع إعطاء الأولوية لمناطق الأرياف والأماكن النائية، لتسهيل الأنشطة التجارية والاقتصادية للمواطنين وتسهيل إتمام مختلف معاملاتهم المالية. وفي هذا السياق شهد العام 2017 ارتفاعاً في عدد الفروع والمكاتب المصرفية، مع بقاء هيكل المصارف المرخصة مستقراً عند 15 مصرف، منها 7 مصارف محلية (ثلاث منها مصارف إسلامية)، و8 مصارف وافدة (7 أردنية، ومصرف مصري)، تعمل من خلال شبكة من الفروع والمكاتب بلغت 337 فرعاً ومكتباً مقارنةً مع 309 فرع ومكتب في العام السابق.

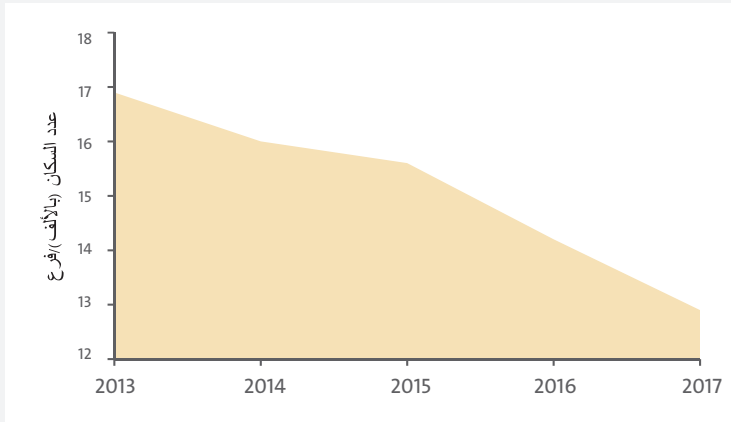
جدير بالذكر أنه تم افتتاح مكتب لبنك فلسطين في العاصمة التشيلية سنتياغو، وهو ثاني مكتب تمثيلي تابع للبنك خارج فلسطين، حيث

افتتح البنك أول مكتب تمثيلي له في مركز دبي المالي العالمي، في دولة الإمارات العربية المتحدة العام الماضي.

وتسعى سلطة النقد من خلال سياسة التفرع إلى تقليل الكثافة السكانية لعدد الفروع، بهدف زيادة كفاءة الخدمات المقدمة للعملاء من جهة، ولتصبح أكثر توافقاً مع المعدلات المتعارف عليها عالمياً (حوالي 10,000 نسمة لكل فرع) من جهة أخرى. وفي هذا السياق سجل مؤشر عدد السكان لكل فرع تحسناً ملموساً في العام 2017، بانخفاضه إلى 12.9 ألف نسمة / فرع أو مكتب، مقارنةً بحوالي 14.2 ألف نسمة / فرع أو مكتب في العام 2016، ورغم هذا التحسن في النسبة إلا أنه لا يزال هناك متسع لمزيد من التفرع. وفيما يتعلق بدرجة التركيز في القطاع المصرفي مقاسة بمؤشر هيرفندال، فقد سجل المؤشر تحسناً ملموساً سواء على صعيد درجة التركيز في الودائع أو التسهيلات، حيث انخفضت قيمة المؤشر من حيث درجة التركيز في الحصص السوقية للمصارف من ودائع القطاع الخاص بمقدار 66 نقطة في العام 2017 لتصل إلى 1,473 نقطة مقارنةً مع 1,539 في العام 2016، وهذا يعكس تحسناً في كفاءة المؤشر.

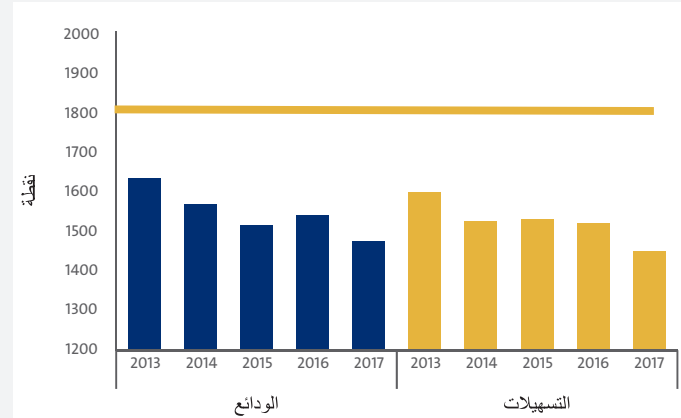
كما سجل المؤشر تحسناً أيضاً على صعيد التركيز للحصص السوقية للمصارف من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بانخفاضه بمقدار 69 نقطة، ليصل إلى 1,449

شكل 3-1: عدد الفروع والمكاتب نسبة إلى عدد السكان، 2013-2017



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

شكل 3-2: التركيز في القطاع المصرفي (مؤشر هيرفندال)، 2013-2017



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

نقطة مقارنة مع 1,518 نقطة في العام 2016. جدير بالذكر أن كلا المؤشرين دون الخط الحرج للتركز المتعارف عليه دولياً (1,800 نقطة)، مما يعكس استمرار التحسن وارتفاع درجة التنافسية في الجهاز المصرفي الفلسطيني وارتفاع كفاءة أدائه في جانبي عملية الوساطة المالية.

جدول 3 - 1: مصفوفة خصائص النظام المالي الفلسطيني، 2016-2017

المحور	المؤسسات المالية			الاسواق المالية		
	2016	2017	التغير	2016	2017	التغير
العمق المالي	36.5%	41.6%	▲ 5.1%	25.0%	25.2%	▲ 0.2%
الشمول المالي	1,057.7	1,106.1	▲ 4.6%	24.0%	25.6%	▲ 1.6%
الكفاءة المالية	4.8%	4.8%	0.0%	13.7%	12.1%	▼ 1.6%
الاستقرار المالي	18.0%	16.6%	▼ 1.4%	7.0%	6.7%	▲ 0.3%

المصدر: سلطة النقد، احتسبت المؤشرات وفقاً لمنهجية البنك الدولي.

خصائص النظام المالي الفلسطيني

أظهرت المؤشرات تحسناً في معظم أبعاد مصفوفة النظام المالي الفلسطيني خلال العام 2017 مقارنةً بالعام 2016 (استناداً إلى منهجية البنك الدولي^[7])، سواء على مستوى المؤسسات المالية (المصارف)، أو على مستوى الاسواق المالية. وتتمثل هذه الأبعاد في العمق المالي والشمول المالي والاستقرار المالي والكفاءة المالية.

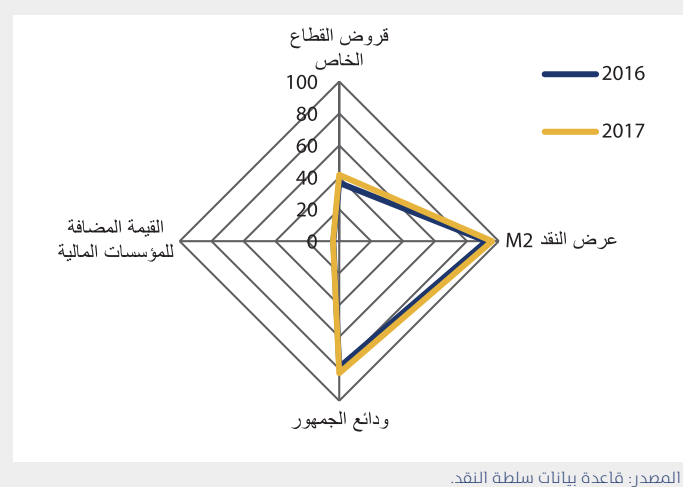
المؤسسات المالية

أظهرت المؤسسات المالية تحسناً في بُعدي العمق والشمول المالي، مقابل تراجع في بُعد الاستقرار المالي، واستقراراً في بُعد الكفاءة المالية مقارنةً بما كان عليه الوضع في العام السابق. وفيما يلي تفصيل التطور في هذه الأبعاد.

العمق المالي

ارتفع مؤشر العمق المالي^[8] مقاساً بنسبة الائتمان الممنوح من المصارف للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي من 36.5% في العام 2016، إلى 41.6% في العام 2017، مما يشير إلى استمرار دور القطاع المصرفي في تعزيز النمو الاقتصادي.

شكل 3-3: مؤشرات العمق المالي للمؤسسات المالية كنسبة من الناتج المحلي، 2016-2017



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

كما جاءت نتيجة المؤشرات الرئيسة الأخرى للعمق المالي في نفس الاتجاه، كمؤشر عرض النقد M2^[9] نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، الذي ارتفع من 92.2% في العام 2016 إلى 95.8% في العام 2017. ومؤشر مساهمة القطاع المالي (الأنشطة المالية والتأمين^[10]) في الناتج المحلي الإجمالي، الذي ارتفع من 3.7% إلى 3.9%، ومؤشر ودائع الجمهور نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي ارتفع من 79.0% إلى 82.6% خلال نفس الفترة. وهذا يشير إلى أن النظام المالي الفلسطيني (جانبا المؤسسات المالية) سجل تطوراً إيجابياً على صعيد درجة العمق المالي، في ظل التحسن المستمر لمؤشرات العمق المالي عبر الزمن، وفي إطار تعميق الترابط والتشابك بين القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام.

[7] لمزيد من المعلومات حول هذه المنهجية انظر تقرير الاستقرار المالي لعام 2014، على موقع سلطة النقد www.pma.ps

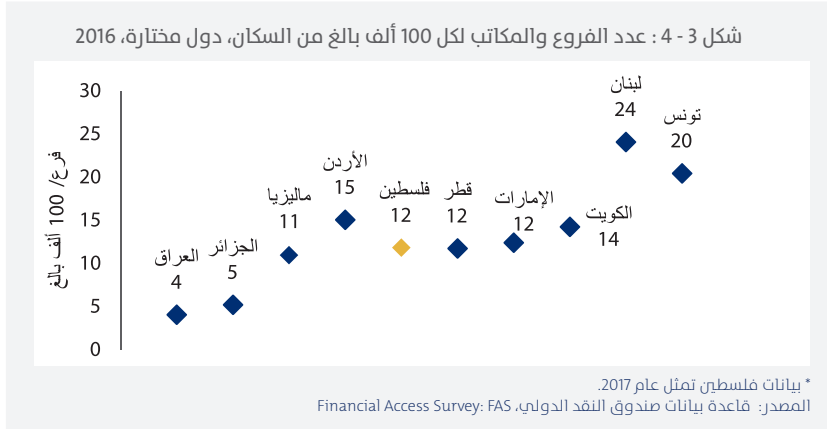
[8] تم احتساب مؤشر العمق بحسب منهجية البنك الدولي معدلاً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI.

[9] يرجع الرجوع إلى تقرير التطورات النقدية الربعي على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد (www.pma.ps)، والذي يتضمن تقدير عرض النقد في فلسطين وفق منهجية محددة.

[10] المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الشمول المالي

سجل مؤشر الشمول المالي مقاساً بعدد حسابات المودعين في المصارف لكل ألف من عدد الأفراد البالغين «15 سنة فما فوق» تحسناً بنسبة 4.6%، بارتفاع المؤشر من 1,057.6 حساب/ألف بالغ في العام 2016، إلى 1,106.1 حساب/ألف بالغ في العام 2017.



وفي نفس السياق أظهرت مؤشرات الشمول المالي الأخرى بعض التحسن، حيث ارتفع مؤشر عدد الفروع والمكاتب المصرفية لكل 100 ألف بالغ من السكان من 11.1 في العام 2016 إلى 12.1 فرع ومكتب / 100 ألف بالغ^[11] في العام 2017. وبحسب أحدث الإحصاءات الصادرة عن قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (للعام 2016) كانت قيمة المؤشر في فلسطين أفضل حالاً من بعض الدول المجاورة كالعراق، والجزائر، وأسوأ حالاً من بعض الدول الأخرى كالكويت،

والأردن، وتونس، ولبنان. وبالمقارنة مع دول العالم الأخرى سواء النامية أو المتقدمة (غير العربية)، يأتي عدد الفروع والمكاتب المصرفية في فلسطين في مرتبة متوسطة تقريباً باحتلالها المرتبة 65 من أصل 156 دولة توفرت عنها بيانات للعام 2016.

من جانب آخر، وفي إطار الاهتمام الكبير الذي توليه سلطة النقد للشمول المالي والتوعية المصرفية، فقد واصلت جهودها خلال العام 2017 في هذا المجال، حيث تم رفع وثيقة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2025) إلى مجلس الوزراء الفلسطيني^[12]. وتهدف الاستراتيجية إلى زيادة نسب الشمول المالي في فلسطين، إلى جانب تحقيق الرؤية الفلسطينية نحو قطاع مالي متطور يلبي الاحتياجات المالية لتحسين الظروف المعيشية وتعزيز الرفاه الاجتماعي للأفراد. كما تهدف كذلك إلى رفع نسبة الشمول المالي للأفراد البالغين من 36.4% إلى 50% كحد أدنى بنهاية عام 2025، وكذلك تعزيز وصول واستخدام كل فئات المجتمع للخدمات المالية من خلال القنوات الرسمية المناسبة مع اختصاصاتها بالتكلفة والوقت المعقولين، وحماية حقوقها، وتعزيز معرفتها المالية بما يمكنها من اتخاذ القرار المالي المناسب. جدير بالذكر

جدول 2-3 : تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية، 2013-2017

الخدمات المصرفية الإلكترونية	2017	2016	2015	2014	2013
عدد أجهزة الصراف الآلي	644	622	592	549	488
عدد بطاقات الصراف الآلي	132,772	165,763	189,414	163,074	132,758
عدد نقاط البيع	5,579	6,253	5,987	5,579	4,646
عدد بطاقات الخصم المباشر (Debit Card)	695,120	547,019	466,789	419,676	408,636
عدد بطاقات الائتمان (Credit Card)	98,041	118,076	82,830	70,029	62,931
عدد حسابات المودعين	3,208,783	3,098,994	2,940,575	2,766,635	2,748,387

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

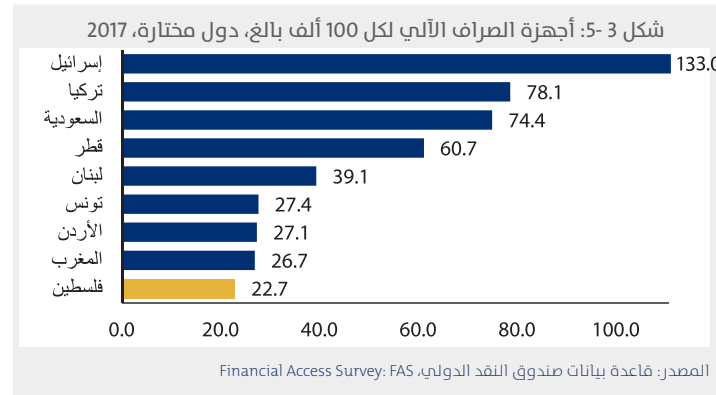
أنه ووفقاً لقرار مجلس الوزراء الفلسطيني، تم تشكيل اللجنة الوطنية للشمول المالي، بقيادة مشتركة بين سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال. وتعتبر فلسطين من أوائل الدول العربية، التي عملت على إنشاء استراتيجية وطنية للشمول المالي، وفقاً للمعايير والممارسات الدولية الفضلى، والتي حازت على الثناء من قبل المؤسسات المالية الدولية.

وعلى صعيد التطور في استخدام الخدمات المالية والمصرفية الإلكترونية، ارتفع عدد بطاقات الخصم المباشر بمعدل 27.1% في العام 2017 مقارنةً بالعام السابق، كما ارتفعت نسبتها من عدد الأفراد البالغين (15 سنة فأكثر) من 18.7% في العام 2016 لتصل إلى 24.0% في العام 2017.

[11] تم حساب قيمة المؤشر بنفس منهجية صندوق النقد الدولي كما يلي: عدد الفروع المصرفية لكل 100 ألف بالغ = (عدد الفروع والمكاتب المصرفية + عدد المصارف) * 100000 / عدد السكان البالغين. وقد تم الاعتماد على البيانات الصادرة عن سلطة النقد فيما يتعلق بعدد الفروع والمكاتب المصرفية، بينما استند إلى البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فيما يتعلق بعدد السكان البالغين.

[12] يذكر في هذا السياق أن مجلس الوزراء قام باعتماد تشكيل اللجنة الوطنية لقيادة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وأجّلت وثيقة الاستراتيجية إلى وزارتي الاقتصاد المالية لإبداء الراي بشأنها. ومن المتوقع أن يتم اعتمادها بصورتها النهائية وإطلاقها رسمياً قبل نهاية العام الحالي.

في مقابل انخفاض عدد بطاقات الائتمان بمعدل 17.0%، انخفضت نسبتها من عدد الافراد البالغين من 4.0% إلى 3.4%. كما انخفض أيضاً عدد نقاط البيع بمعدل 10.8%، ليصل إلى 5,579 نقطة بيع خلال نفس الفترة.



المرتبة (118) في تقرير سنة 2017 إلى المرتبة (20) في تقرير^[14] 2018. وهذا التصنيف يعني بأن مناخ أو بيئة الوصول إلى الائتمان في فلسطين (Access to Finance) من ناحية النظم والتشريعات وحماية الحقوق والنمو في التسهيلات وانخفاض مستويات التعثرية مواتية ومتطورة وفقاً للمعايير الدولية. ويعزى هذا الإنجاز إلى حرص سلطة النقد وجهودها المتواصلة في تطوير أنظمة معلومات الائتمان وإطلاق نظام تسجيل الأصول المنقولة التابع لوزارة الاقتصاد، التي تستخدمها كل من المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة من خلال الشبكة المعلوماتية.



[13] أحد المحاور العشرة التي يتم بناءً عليها ترتيب الدول والاقتصادات المختلفة من حيث مدى سهولة ممارسة الأعمال التجارية، وهي: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية حصص الأقلية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار

[14] يتم تحديث بيانات التقرير في بداية شهر حزيران من كل عام، وبالتالي فإن بيانات تقرير 2018 تعتمد على التحديث الذي تم في حزيران 2017، أما تقرير سنة 2017 فمتعمد على التحديث الذي تم في حزيران 2016.

[15] بسبب تعدد العملات المستخدمة في الإقراض والإيداع، وبالتالي اختلاف أسعار الفوائد عليها، فقد تم احتساب الهامش من خلال إيجاد مؤشر مركب لأسعار الفائدة على كل من الفروض والودائع مرجح بأوزان العملات.

الكفاءة المالية

أظهر مؤشر الكفاءة المالية للمؤسسات المالية مقاساً بالهامش بين أسعار الفائدة على القروض والودائع^[15]، استقراراً في العام 2017 مقارنةً بالعام السابق، ببقاءه عند مستواه المسجل في العام السابق البالغ 4.8%.

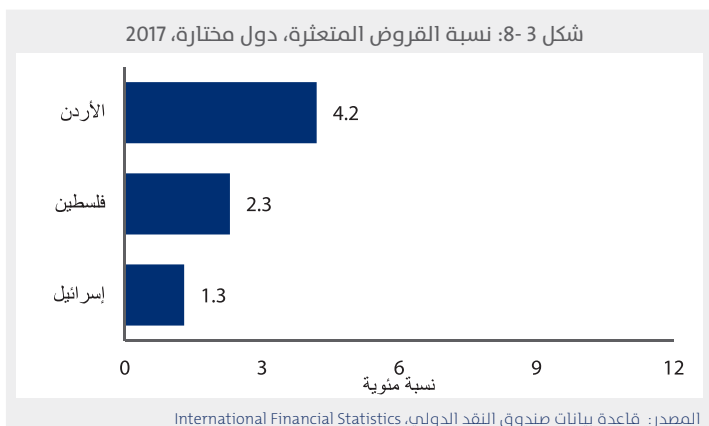
ويعتبر هامش الفائدة في فلسطين مقبولاً نسبياً إذا ما قورن ببعض الدول، حيث بلغ على سبيل المثال في الأردن 5.0% وفي مصر 6.1%، وفي لبنان 1.2%، وفي قطر 1.8%، وفي إسرائيل 3.0% خلال العام 2017.

الاستقرار المالي

سجل مؤشر الاستقرار المالي للمؤسسات المالية مقاساً بنسبة كفاية رأس المال للمصارف (نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر) تراجعاً مقارنة بمستواه المتحقق في العام السابق، وذلك بانخفاضه من 18% في العام 2016 إلى 16.6% في العام 2017.

ورغم هذا التراجع، تبقى النسبة جيدة وأعلى من الحدود الدنيا لكل من توصيات لجنة بازل وتعليمات سلطة النقد التي تتطلب ألا تقل النسبة عن 8% و12% على الترتيب.

وفيما يتعلق بمؤشرات الاستقرار المالي الأخرى^[16]، فتشير بشكل عام إلى تحسن الاستقرار المالي في فلسطين. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة التسهيلات غير المنتظمة إلى إجمالي التسهيلات إلى 2.3% في العام 2017 مقارنةً مع 2.2% في العام السابق. وتعتبر هذه النسبة من النسب المتدنية إذا ما قورنت ببعض الدول، حيث بلغت على سبيل المثال 4.2% في الأردن، و1.3% في إسرائيل.

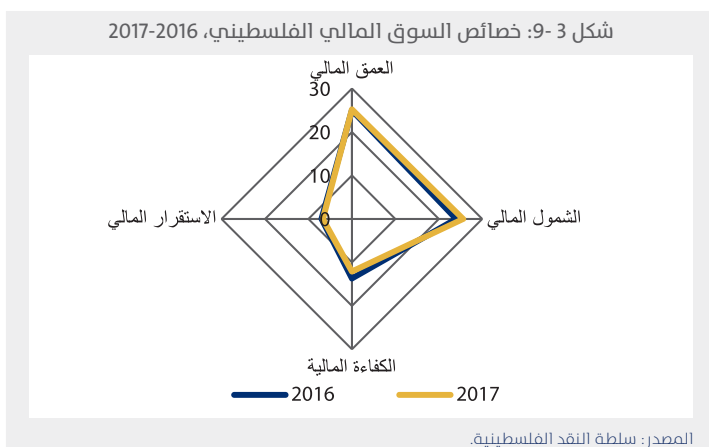


الأسواق المالية^[17]

أظهرت مؤشرات السوق المالي (المكون الثاني للنظام المالي الفلسطيني) تحسناً في جميع الأبعاد باستثناء بُعد الكفاءة المالية. وفيما يلي تفصيل التطور في الأبعاد الأربعة لمصفوفة خصائص السوق المالي.

العمق المالي

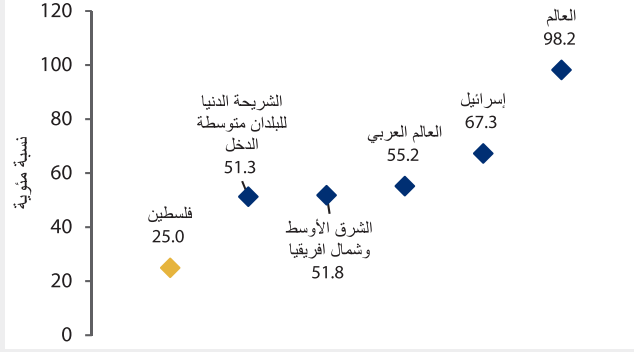
سجل مؤشر العمق المالي لبورصة فلسطين مقاساً برسمة السوق (القيمة السوقية للأسهم المدرجة + أوراق الدين المحلية الخاصة) إلى الناتج المحلي الإجمالي تحسناً بمقدار 0.2 نقطة مئوية في العام 2017، بارتفاعه إلى 25.2% مقارنةً مع 25.0% في العام السابق.



[16] سيتم مناقشتها بالتفصيل في الفصل الخامس من هذا التقرير.

[17] لمزيد من التفصيل حول التطورات التي شهدتها بورصة فلسطين، أنظر الفصل السادس من هذا التقرير.

شكل 3-10: العمق المالي لبعض البورصات، دول مختارة، 2016



بيانات فلسطين احتساب سلطة النقد.
المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية (أحدث بيانات متاحة لعام 2016).

شكل 3-11: الشمول المالي لبعض البورصات، دول مختارة، 2015



مؤشر فلسطين احتساب بناء على البيانات الصادرة عن بورصة فلسطين للعام 2015.
المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية (أحدث بيانات متاحة لعام 2015).

الكبرى، وبالتالي تحسن درجة النفاذ والشمول المالي في بورصة فلسطين، وانعكاساته الإيجابية على الشركات الصغيرة أو الجديدة في البورصة.

وبشكل عام يلاحظ أن قيمة المؤشر في فلسطين منخفضة، حيث بلغت قيمته عالمياً نحو 53.5% في العام 2015 (أحدث البيانات المتوفرة في قاعة بيانات تنمية النظم المالية العالمية التابعة للبنك الدولي)، وفي الدول النامية الشرق أوسطية 34.7%، وفي دول الشريحة الدنيا للبلدان متوسطة الدخل 53.1%، وفي إسرائيل 36.7%. وهذا يشير إلى أن درجة التركيز في بورصة فلسطين لا تزال مرتفعة مقارنة مع دول العالم، الأمر الذي يستلزم بذل المزيد من الجهود نحو تعزيز درجة

شكل 3-12: الكفاءة المالية لبعض البورصات، دول مختارة، 2016-2017



المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات التنمية المالية العالمية.

وبشكل عام، يعتبر مؤشر العمق المالي لبورصة فلسطين منخفضاً مقارنةً بدول العالم، حيث بلغت قيمة المؤشر على المستوى العالمي 98.2%، في حين بلغت على مستوى العالم العربي 55.2%، وحوالي 51.3% في دول الشريحة الدنيا للبلدان متوسطة الدخل (التي تنتمي لها فلسطين)، و67.3% في إسرائيل. ويعزى هذا إلى محدودية عدد الشركات المدرجة، وتدني رؤوس أموالها مقارنةً برؤوس أموال الشركات المدرجة في البورصات العالمية.

الشمول المالي

تعتمد درجة النفاذ والشمول المالي في البورصة على مستوى التركيز والهيمنة في البورصة، فكلما ارتفعت درجة التركيز وهيمنة عدد قليل من الشركات على البورصة، كلما زادت العراقيل والصعوبات أمام دخول ونجاح الشركات الأخرى الصغيرة، أو الشركات الجديدة، مما يقلل من قدرتها على النفاذ للسوق المالي والاستفادة من خدمات البورصة.

وفي هذا السياق سجل مؤشر الشمول المالي للبورصة مقاساً بنسبة رسملة السوق (باستثناء أكبر عشرة شركات في السوق) إلى قيمة السوق تحسناً بمقدار 1.6 نقطة مئوية، بارتفاعه من 24.0% إلى 25.6% في العام 2017، الأمر الذي يعكس اتجاه البورصة نحو خفض درجة التركيز والهيمنة، وتحسن دور وقيمة الشركات الأخرى بخلاف الشركات العشرة

الكبرى، وبالتالي تحسن درجة النفاذ والشمول المالي في بورصة فلسطين، وانعكاساته الإيجابية على الشركات الصغيرة أو الجديدة في البورصة. وبشكل عام يلاحظ أن قيمة المؤشر في فلسطين منخفضة، حيث بلغت قيمته عالمياً نحو 53.5% في العام 2015 (أحدث البيانات المتوفرة في قاعة بيانات تنمية النظم المالية العالمية التابعة للبنك الدولي)، وفي الدول النامية الشرق أوسطية 34.7%، وفي دول الشريحة الدنيا للبلدان متوسطة الدخل 53.1%، وفي إسرائيل 36.7%. وهذا يشير إلى أن درجة التركيز في بورصة فلسطين لا تزال مرتفعة مقارنة مع دول العالم، الأمر الذي يستلزم بذل المزيد من الجهود نحو تعزيز درجة الشمول المالي في بورصة فلسطين.

الكفاءة المالية

تقاس درجة الكفاءة المالية بمعدل الدوران، أي قيمة الأسهم المتداولة خلال فترة زمنية كنسبة من قيمة السوق المالي. فكلما ارتفع معدل الدوران ارتفع حجم التداول والمعاملات في البورصة، وبالتالي ارتفع حجم السيولة. ويتيح هذا الارتفاع حجم التداول من جانب آخر مجاًلاً واسعاً للوضوح والشفافية فيما يتعلق بأسعار الأسهم في البورصة وكيفية

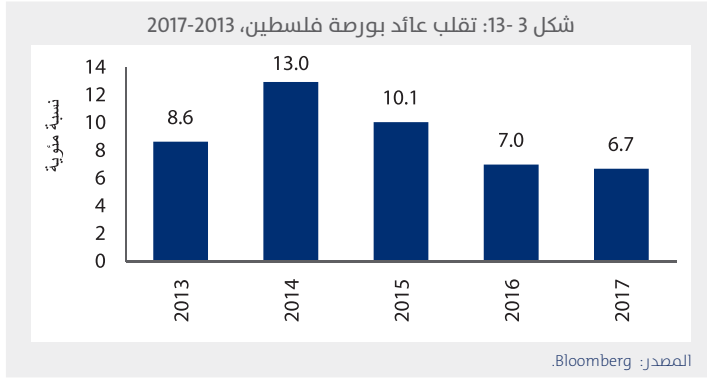
تغيرها، وبالتالي يزيد من حجم ونوعية المعلومات المتعلقة بالأسعار، ويزيد من كفاءة السوق المالي. وفي هذا السياق يلاحظ أن مؤشر الكفاءة المالية لبورصة فلسطين قد سجل في العام 2017 تراجعاً بمقدار 1.6 نقطة مئوية، بانخفاضه من 13.7% في العام 2016، إلى 12.1%.

كما يلاحظ أن قيمة المؤشر في فلسطين منخفضة بالمقارنة مع دول العالم، حيث بلغت هذه النسبة نحو 100.4% على المستوى العالمي، وعلى مستوى العالم العربي نحو 30.2%، وعلى مستوى دول الشريحة الدنيا للبلدان متوسطة الدخل 39.1%، وفي إسرائيل 29.9% في العام 2017. ويعزى الانخفاض في مؤشر الكفاءة المالية لبورصة فلسطين إلى العديد من العوامل، أهمها: محدودية حجم السوق وعدد الشركات المدرجة فيه؛ وصغر حجم الاقتصاد بشكل عام؛ والظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة؛ بالإضافة إلى تأثير بورصة فلسطين بتقلبات البورصات العالمية.

الاستقرار المالي

تقاس درجة الاستقرار المالي في البورصة من خلال مدى استقرار (تذبذب) عوائد السوق المالي، وبحسب منهجية البنك الدولي، كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر كلما انخفض استقرار عوائد السوق، وزادت درجة تذبذبها، الأمر الذي يعكس حالة من عدم الاستقرار في أوضاع البورصة نتيجة لأسباب عديدة سواء اقتصادية أو سياسية.

وأظهر المؤشر في العام 2017 تحسناً بمقدار 0.3 نقطة مئوية، حيث انخفضت درجة التذبذب وعدم الاستقرار من 7.0% في العام السابق، إلى 6.7%. ويعزى هذا التحسن إلى الإجراءات والتطوير المستمر الذي تنتجه بورصة فلسطين^[18].



[18] لمزيد من التفصيل، أنظر الفصل السادس من هذا التقرير.

الفصل الرابع التعرض في القطاع المصرفي

نظرة عامة

من غير المستبعد في بيئة يسودها الكثير من المخاطر، كالبيئة الفلسطينية، أن يعاني القطاع المصرفي من بعض المخاطر، سواء تلك المتعلقة بانكشافه أمام القطاع العام؛ أو من سرعة نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص؛ أو من مخاطر سعر الصرف والفائدة. غير أن الرقابة المصرفية الحصيفة التي تنتهجها سلطة النقد تشكل صمام الأمان لهذا القطاع في مواجهة مثل هذه المخاطر، وتخفيف (أو حتى تبييد) تأثيراتها المحتملة على أصوله وأنشطته ومؤشرات الرئيسية، والمحافظة على سلامته وسلامة أموال المودعين، وبما يمهد السبيل لمواصلة دوره في تقدم الاقتصاد.

ويتناول هذا الفصل تحليل مواطن الخطر على القطاع المصرفي خلال العام 2017 وقنوات انتقالها وتأثيراتها المحتملة على مؤشرات الرئيسية، بما يشمل مخاطر التعرض للقطاع العام، والمخاطر المرتبطة بالتمويل المنوح لقطاعات الإسكان والرهن العقاري والمشاريع الصغيرة، إلى جانب تحليل مخاطر التعرض للقطاعات الخارجية.

التعرض للقطاعات المحلية

رغم المخاطر المرتفعة التي تعاني منها البيئة الاقتصادية الفلسطينية، إلا أن غالبية أنشطة الوساطة المالية التي يقوم بها القطاع المصرفي الفلسطيني تتركز بشكل عام في القطاعات والأنشطة المقيمة، لمساعدتها على الاستمرار والنمو، وبما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي. إذ استحوذت هذه القطاعات والأنشطة، سواء تلك المرتبطة بالقطاع العام أو بالقطاع الخاص المقيم على نحو 99.0% من إجمالي المحفظة الائتمانية للجهاز المصرفي خلال العام 2017، وبقيمة 7,946.7 مليون دولار، بارتفاع نسبته 16.8% عما كانت عليه في العام 2016. في إشارة إلى ضخ مزيد من السيولة في الاقتصاد المحلي.

ومع أن هذا النمو الكبير في المحفظة الائتمانية ضرورياً لمزيد من التفعيل لدور الجهاز المصرفي وتعزيز مؤشرات العمق المالي في الاقتصاد المحلي، إلا أنه من ناحية أخرى قد يُعرض هذا الجهاز إلى بعض المخاطر ذات المنشأ المحلي (القطاع العام أو القطاع الخاص أو كليهما). وفيما يلي تحليل لمكامن الخطر في هذه القطاعات.

القطاع العام

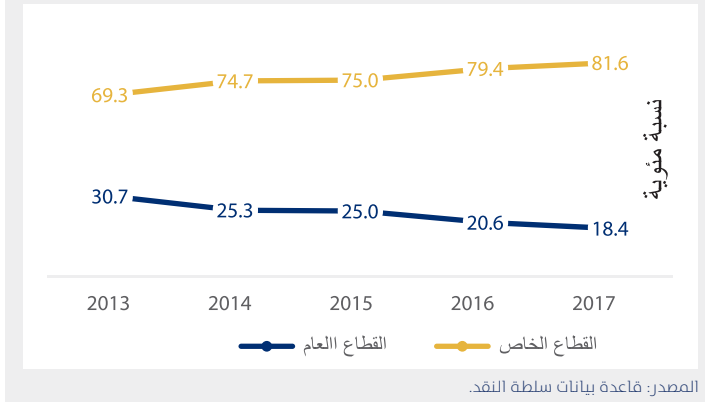
يتأثر القطاع المصرفي بشكل مباشر وغير مباشر بتطورات الأداء في مالية الحكومة وقدرتها على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها، ومشاكل السيولة وحاجتها للاقتراض ومزاحمة القطاع الخاص في بعض الأحيان. وفي هذا السياق وبالرغم من التحسن الملحوظ في مؤشرات مالية الحكومة خلال العام 2017، إلا أنها لا تزال مصدر خطر محتمل قد يواجه القطاع المصرفي، حيث يظهر أثر عمليات مالية الحكومة (الإيرادات والنفقات العامة) على القطاع المصرفي من خلال قناتين أساسيتين، وإن تباينت حدة تأثيراتهما: الأولى، الاقتراض الحكومي المباشر من الجهاز المصرفي (تأثير مباشر)؛ والثانية، اقتراض موظفي القطاع العام ومؤسسات وشركات القطاع الخاص المتعاملة مع الحكومة من الجهاز المصرفي (تأثير غير مباشر).

• الائتمان الممنوح للقطاع العام

رغم أن المادة (21) من قانون الدين العام رقم (24) لسنة 2005 تنص على أن الاقتراض الداخلي للحكومة يقتصر على السندات الحكومية فقط، إلا أن الحكومة تلجأ إلى الاقتراض المباشر من المصارف العاملة في فلسطين نظراً لغياب العملة وعدم إصدارها سندات.

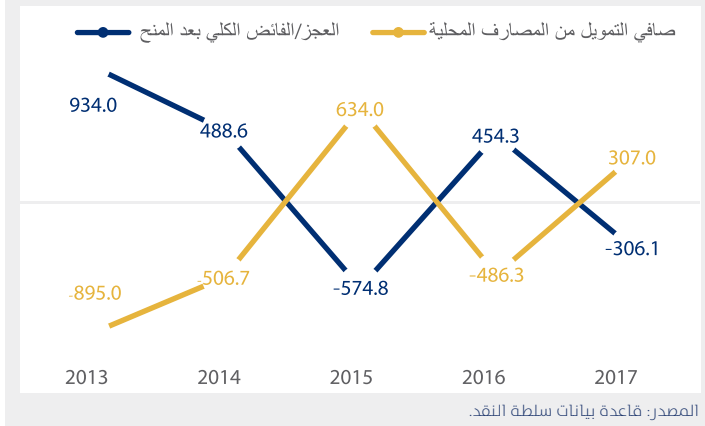
وأصبح هذا الاقتراض مصدراً أساسياً لتمويل جزء كبير من الالتزامات الحكومية، خاصة في ظل حالة عدم اليقين حول استمرارية أوضاع مالية الحكومة، ومحدودية مواردها المحلية، وتزايد الانخفاض في المساعدات الخارجية، وعدم الانتظام في إيرادات المقاصة في بعض الأحيان^[19]. ويشكل الاقتراض الحكومي أحد أهم قنوات انكشاف الجهاز المصرفي أمام القطاع العام، مشكلاً أحد أبرز أشكال المخاطر الكامنة التي قد تؤثر على الاستقرار المالي، وخصوصاً إذا ما حصل مزيد من الضغط والتردي في أوضاع مالية الحكومة.

شكل 4 - 1: توزيع المحفظة الائتمانية بين القطاع العام والخاص، 2013-2017



ويشار في هذا السياق إلى أن المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع العام شكلت جزءاً لا يستهان به من إجمالي المحفظة الائتمانية خلال السنوات الأخيرة، رغم تراجعها خلال العام 2017 إلى نحو 18.4% مقارنةً مع 20.6% في العام 2016 ونحو 30.7% عام 2013. وتبقى هذه النسبة تنطوي على العديد من المخاطر المحتملة في حال تأخر الحكومة عن السداد والوفاء بالتزاماتها تجاه المصارف. وبشكل عام يظهر أثر محفظة القطاع العام الائتمانية من خلال حسابين رئيسيين، هما: أرصدة الحكومة المكشوفة لدى المصارف (صافي التمويل من المصارف، أو التغيير في الإيداعات الحكومية لدى المصارف)، والتطورات في حجم التسهيلات الممنوحة للحكومة.

شكل 4 - 2: صافي التمويل من المصارف والرصيد الكلي^[20] (مليون شيكل)، 2013-2017



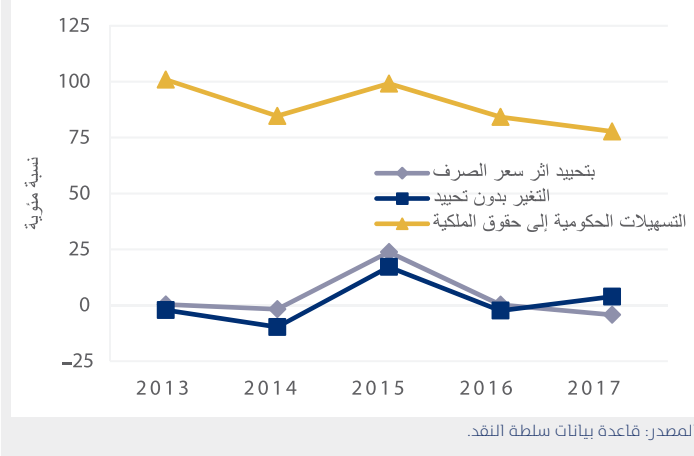
ويرتبط السبب الرئيس في ظهور هذا البند بالخلل في تحصيل أو جباية الإيرادات العامة، تحديداً إيرادات المقاصة، حيث أن عدم انتظام تدفق هذا الإيراد أدى إلى حاجة الحكومة في كثير من الأحيان للجوء إلى المصارف من أجل تمويل نفقاتها قصيرة الأجل. علماً أن إيرادات المقاصة قد شكلت نحو 67% من الإيرادات العامة خلال الاعوام 2013-2017، ولا تخضع لسيطرة الحكومة الفلسطينية. وعلى الجانب الآخر، تظهر البيانات تراجعاً ملحوظاً في حجم المنح والمساعدات الخارجية المقدمة، لتبلغ 720.4 مليون دولار عام 2017، مقارنة بنحو 1,358 مليون دولار عام 2013، يضاف إلى ذلك عدم انتظام تدفق هذا البند وارتباطه بعوامل خارجية. ويعتبر عدم انتظام

(وقف) تدفق هذين البندين من الأسباب الرئيسة التي تدفع الحكومة إلى زيادة اقتراضها قصيراً الأجل من المصارف لتغطية احتياجاتها التمويلية. ونظراً لارتفاع حصة إيرادات المقاصة والمنح والمساعدات الخارجية من إجمالي الإيرادات الحكومية، وعدم قدرة الحكومة على التحكم أو السيطرة في هذه البنود، فإن الخطر يكمن في عجز الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها في الموعد المحدد، وزيادة الاقتراض في حال توقف تدفق هذه الإيرادات.

[19] لا تسيطر الحكومة الفلسطينية على أهم مصدر من مصادر إيراداتها (المقاصة)، الذي يخضع لسيطرة إسرائيلية كاملة، وتستخدمه كأداة للضغط على الحكومة بشكل متكرر ومستمر، بحيث يتم حجز هذه الإيرادات تبعاً لتطورات المشهد السياسي على الساحة الفلسطينية. ناهيك عن عدم سيطرة الحكومة على المناطق المسماة (ج، أو C) من الضفة الغربية، مما يفقد الحكومة الكثير من الفرص الاستثمارية، كما تمنع الحكومة من استغلال الموارد الطبيعية في هذه المناطق، مما يجرمها من العوائل الممكن تحقيقها في حال سيطرتها على هذه المناطق.

[20] تعكس الإشارة الموجبة لبيد صافي التمويل من المصارف وجود عجز في الرصيد الكلي، وبالتالي اضطراب الحكومة لكشف أرصدها لدى المصارف لسد هذا العجز، في حين تعكس الإشارة السالبة وجود فائض في الرصيد الكلي تم استخدامه أو جزء منه في سداد قيمة الأرصدة المكشوفة نهاية العام المالي. أما بند العجز/الفائض بعد المنح فيشمل التدفقات النقدية المدفوعة على حساب بند استخدام السلع والخدمات والتدفقات التطويرية وهي متأخرات عن فترات ماضية بدأت الحكومة بدفعها منذ بداية العام 2014.

شكل 4-3: التغير في المحفظة الائتمانية الحكومية وحصتها من حقوق ملكية المصارف، 2013-2017



أما بالنسبة لحجم التسهيلات الممنوحة للحكومة الفلسطينية، فتشير البيانات الصادرة عن سلطة النقد إلى ارتفاع حجم هذه التسهيلات بنحو 4.0% خلال العام 2017 مقارنةً بالعام 2016، لتبلغ نحو 1,476 مليون دولار^[21]. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن نحو 76.2% من هذه المحفظة هي بعملة الشيك، مما يجعلها عرضة لتغيرات سعر صرف الدولار مقابل الشيك. ولتحديد مدى التغير في التسهيلات الممنوحة للحكومة بشكل دقيق يتوجب تحييد أثر تغيرات سعر الصرف^[22]. ويشير هذا التحييد إلى تراجع التسهيلات الممنوحة للحكومة بنحو 4.3% خلال العام 2017 مقارنةً بالعام 2016. وعند تحليل أوجه استخدام هذا الاقتراض، يلاحظ استخدامه في معظم الأحيان، لتغطية النفقات الجارية، أي أنه اقتراض استهلاكي وليس استثماري، حيث

العوائد من هذا الإنفاق تكون متدنية وقصيرة الأجل، ولا يتم توجيهه للنفقات التطويرية (نفقات استثمارية) التي يتوقع أن يكون لها دور محوري في تحقيق تنمية مستدامة على المدى المتوسط والبعيد. وقد يكون في ذلك إشارة إلى ضعف السياسة المالية التي تنتهجها الحكومة وعدم قابليتها للاستمرار على المدى البعيد، خصوصاً في ظل تراجع وتذبذب الدعم الخارجي.

وبشكل عام، تشير البيانات إلى تراجع التركيز في المحفظة الائتمانية الممنوحة للحكومة (رغم أن مفهوم المقترض الواحد وحدود التركيز لا تنطبق على الحكومة^[23])، حيث تراجعت هذه المحفظة كنسبة من حقوق ملكية المصارف إلى 77.8% في نهاية العام 2017 مقارنةً بنحو 84.2% نهاية العام 2016. ويعتبر هذا الانخفاض في التركيز إيجابياً، كونه يخفض انكشاف الجهاز المصرفي للحكومة. ويرجع الفضل في ذلك إلى الجهود التي قامت بها سلطة النقد، حيث نجحت في مراقبة هذا التركيز عن كثب والتحوط له من خلال التفاهات التي تمت بينها وبين المصارف من جهة وبينها وبين الحكومة من جهة ثانية بضرورة ألا يتجاوز الائتمان المباشر الممنوح للحكومة بحد أقصى 100% من صافي حقوق الملكية.

• الائتمان الممنوح لموظفي القطاع العام والموردين من القطاع الخاص

يمثل الائتمان الممنوح لموظفي القطاع العام والموردين من القطاع الخاص قناة ثانية (غير مباشرة) من قنوات انكشاف الجهاز المصرفي أمام القطاع العام، كون جزء من تطورات هذا الائتمان ترتبط بشكل مباشر بتطورات عمليات الحكومة. فقدرته بعض هذه الفئات على الوفاء بالتزاماتها تجاه القطاع المصرفي تعتمد بدرجة كبيرة على قدرة الحكومة على دفع المستحقات والالتزامات المترتبة عليها تجاههم، والتي بدورها تتأثر بمدى الانتظام في تدفق الإيرادات والسيطرة عليها.

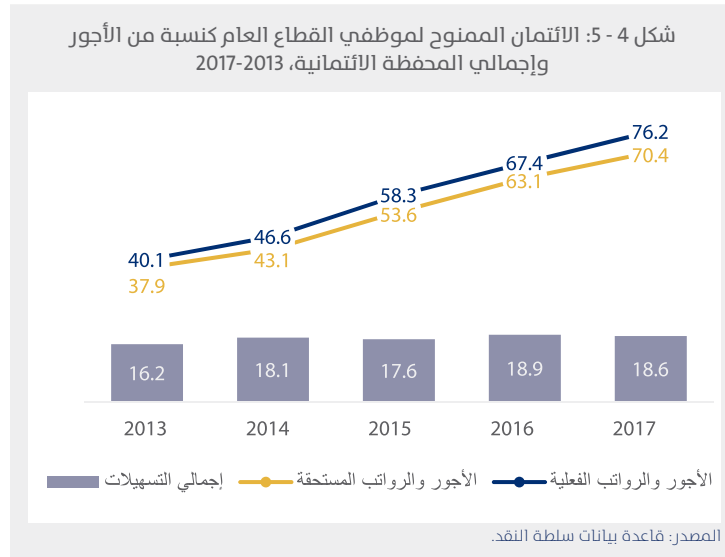
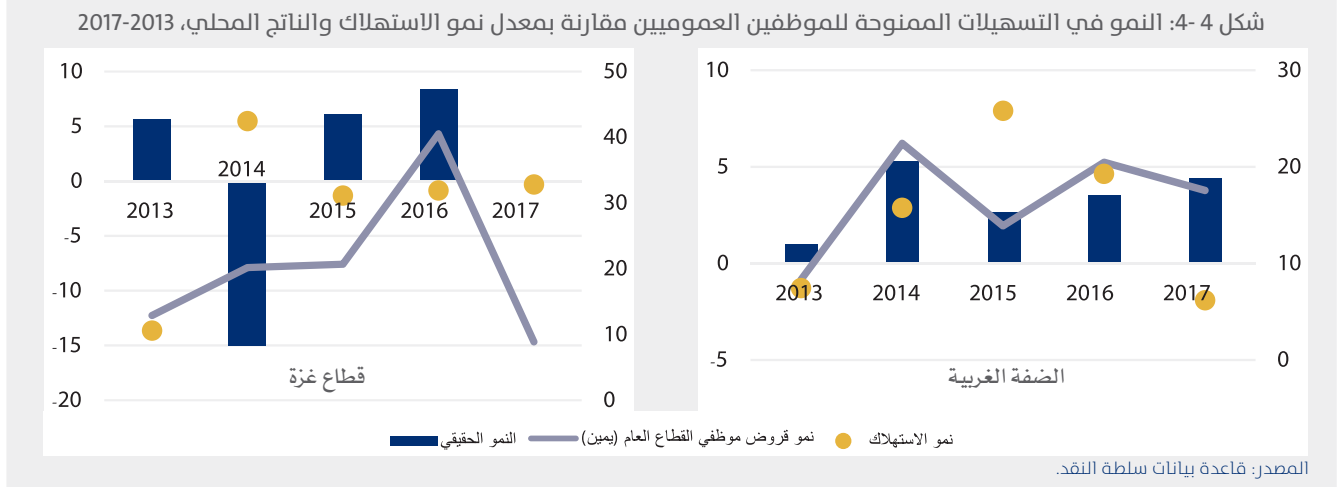
[21] هناك اختلاف بسيط بين بيانات وزارة المالية وبيانات سلطة النقد وذلك لاشتمال بيانات الأولى على القروض المقدمة من المؤسسات العامة الأخرى، في حين تقتصر بيانات سلطة النقد على القروض المقدمة من المصارف فقط. كذلك أيضاً فإن عملية تسجيل القيود واستخراج البيانات، بالإضافة إلى سعر الصرف المستخدم قد تؤدي إلى وجود مثل هذه الفروقات.

[22] تم تحييد أثر سعر الصرف على التسهيلات الممنوحة بعملة الشيك فقط، نظراً لأنها الوحيدة التي تتأثر بتغيرات سعر الصرف، إذ يرتبط الدينار بسعر صرف ثابت مقابل الدولار، وبالتالي فإن تغيرات سعر صرف الدولار لن تؤثر في حجم التسهيلات المقدمة بهذه العملة. وقد تم تحييد أثر سعر صرف الشيك مقابل الدولار على التسهيلات بعملة الشيك من خلال ما يلي:

1. ضرب التسهيلات بعملة الشيك والمقومة بالدولار الأمريكي بسعر الصرف نهاية الفترة (نهاية كانون أول من كل عام)
2. حساب معدل التغير في التسهيلات المحسوبة في الخطوة السابقة
3. حساب الوزن الترتيبي لمعدل التغير في التسهيلات بعملة الشيك والعملات الأخرى (نسبة التغير × صفة التسهيلات بكل عملة).
وبذلك يكون التغير في حجم التسهيلات الممنوحة للحكومة بعد تحييد أثر سعر الصرف = معدل التغير في التسهيلات بالعملات المختلفة × وزن كل عملة.

[23] يجب ألا يزيد الحد الأقصى للائتمان الممنوح للمقترض الواحد عن 10% من رأسمال المصرف، وقد يصل إلى 25% شريطة موافقة سلطة النقد المسبقة. أما بالنسبة لحدود التركيز في القطاعات الاقتصادية فيجب ألا يتجاوز الائتمان الممنوح لأي قطاع اقتصادي عن 20% من إجمالي الائتمان حسب تعليمات سلطة النقد.

وفي هذا السياق تشير بيانات سلطة النقد إلى ارتفاع محفظة تسهيلات موظفي القطاع العام خلال العام 2017 بنحو 14.6% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 1,489.5 مليون دولار^[24]. وتسهم هذه المحفظة عموماً في تشجيع وتنشيط الحركة الاقتصادية من خلال زيادة الطلب الكلي، ويشكل رئيس الطلب الاستهلاكي، وبالتالي المساهمة في زيادة معدلات النمو، مع تفاوت هذا التأثير بين الضفة الغربية وقطاع غزة (تأثير هذه التسهيلات على معدل النمو الحقيقي في الضفة الغربية أكبر منه في قطاع غزة)، جراء تأثير الاقتصاد في قطاع غزة بالعديد من العوامل الخارجية وتعرضه للعديد من النكسات والتقلبات خلال فترات قصيرة.



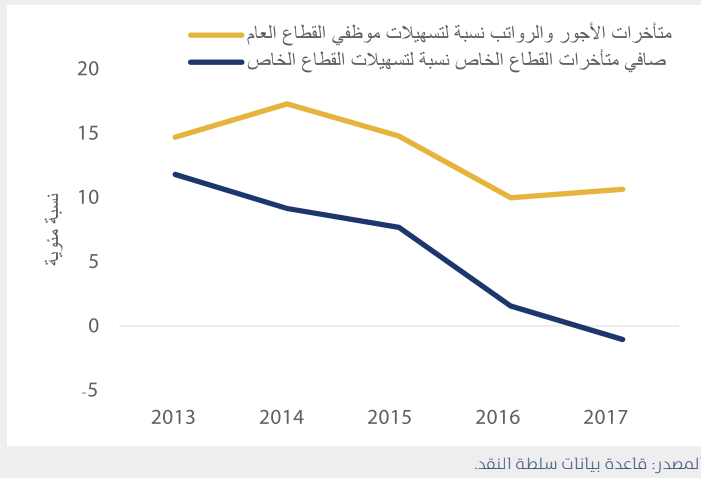
كما شكلت التسهيلات الممنوحة لموظفي القطاع العام من ناحية أخرى نحو 70.4% من فاتورة الأجور والرواتب المستحقة (على أساس الالتزام) في العام 2017 مقارنة بنحو 37.9% خلال العام 2013، وحوالي 76.2% من فاتورة الأجور الفعلية (المدفوعة) مقارنة بنحو 40.1% خلال نفس الفترة، في إشارة إلى مدى التزايد في هذه التسهيلات خلال السنوات الماضية، لتشكل أكثر من نصف فاتورة الأجور والرواتب، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على أداء القطاع المصرفي في حال تأخرت الحكومة عن سداد أجور موظفيها لفترة من الزمن، خاصة عند توقف أو عدم انتظام تدفق إيرادات المقاصة و/أو المنح والمساعدات الخارجية. وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من تأخر الحكومة في سداد فاتورة الأجور والرواتب في بعض الأحيان، إلا أنها تبقى ملتزمة بسداد ودفع المتأخرات المترتبة عليها، الأمر الذي يقلل من مخاطر التأخر، ويعطي الجهاز المصرفي نوعاً من الاطمئنان.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن المتأخرات المستحقة لموظفي القطاع العام (متأخرات الأجور والرواتب) قد بلغت خلال العام 2017 نحو 568.1 مليون شيكل (تعادل نحو 158.7 مليون دولار) وفقاً لبيانات وزارة المالية، الأمر الذي يشير إلى عجز في السيولة النقدية في تغطية

[24] شكلت نحو 18.6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة خلال العام 2017، وحوالي 100.9% من محفظة التسهيلات الممنوحة للقطاع العام، كما شكلت نحو 22.7% من محفظة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم خلال نفس العام.

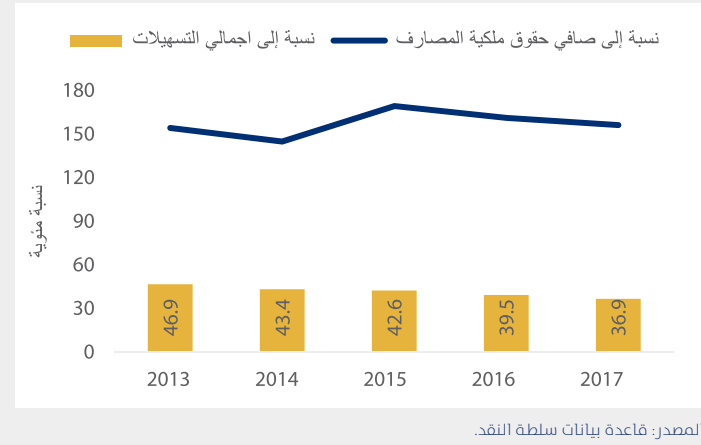
فاتورة الأجور والرواتب، وبالتالي زيادة احتمال عدم مقدرة الحكومة على سداد رواتب الموظفين في حالات استثنائية ناتجة عن وقف تحويل أموال إيرادات المقاصة بشكل كلي أو جزئي، أو في حال عدم انتظام تدفق المساعدات الخارجية و/أو تعرضها لتراجع ملموس. ويكمن الخطر في هذا النوع من الائتمان عند عجز الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه موظفيها، مما يؤدي إلى تراجع قدرة هؤلاء الموظفين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصارف، ويتسبب في زيادة حالات التعثر، التي قد تهدد استقرار القطاع المصرفي بشكل عام.

شكل 4 - 6: المتأخرات المترتبة على الحكومة، 2013-2017



أما بالنسبة للائتمان الممنوح لمؤسسات وشركات القطاع الخاص الموردة والمتعاملة مع الحكومة، فيتمثل خطره في مدى التزام الحكومة بدفع مستحقات هذه المؤسسات والشركات، حيث أن الانتظام في سداد التزاماتهم تجاه المصارف مرهون بحصولهم على مستحقاتهم من الحكومة. وفي هذا السياق تشير بيانات وزارة المالية إلى انخفاض رصيد المتأخرات المستحقة لمؤسسات القطاع الخاص الموردة للحكومة من 8,268.7 مليون شيكل في العام 2016 ليصل إلى 8,032.2 مليون شيكل، الأمر الذي يشير إلى تحسن ملحوظ في أداء الحكومة والتزامها بسداد جزء من هذه المتأخرات، مما ينعكس إيجاباً على قدرة والتزام مؤسسات القطاع الخاص المقترضة من الجهاز المصرفي بسداد قروضها في مواعيد استحقاقها^[25].

شكل 4 - 7: المحفظة الائتمانية للقطاع العام، 2013-2017



وفي المحصلة شكل انكشاف الجهاز المصرفي أمام القطاع العام (اقتراض الحكومة واقتراض موظفي القطاع العام) نحو 36.9% من إجمالي المحفظة الائتمانية للجهاز المصرفي خلال العام 2017، مقارنة بنحو 39.5% خلال العام 2016، وحوالي 156.4% من حقوق ملكية الجهاز المصرفي، مقارنة بنحو 161.4% خلال نفس الفترة. ويضاف إلى ذلك أيضاً انكشاف الجهاز المصرفي أمام مؤسسات وشركات القطاع الخاص المتعاملة مع الحكومة. وبالرغم من تراجع هذه النسب، إلا أن هذه المستويات من الانكشاف تثير الكثير من المخاوف، التي تستدعي رقابة ومتابعة حثيثة ومستمرة من قبل سلطة النقد لإدارتها والتعامل معها، وخصوصاً إذا ما تزايدت أوضاع مالية الحكومة سوءاً.

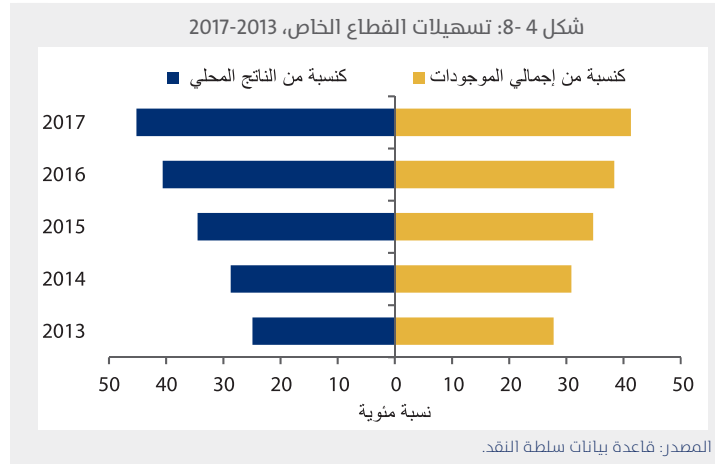
وفي هذا السياق تقوم سلطة النقد من جهة بمتابعة حثيثة للتطورات في عمليات مالية الحكومة، ووضع السيولة لديها وما قد ينجم عنها من تداعيات على الجهاز المصرفي. كما تقوم من جهة ثانية بمتابعة ورصد أية تطورات لهذه المخاطر من خلال اختبارات التحمل نصف السنوية، التي تشير نتائجها بشكل عام أن الشريحة الأولى من رأسمال الجهاز المصرفي كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر لا تزال أعلى من الحد الأدنى المقرر من قبل سلطة النقد (12%) ومن قبل لجنة بازل (8%).

[25] قامت الحكومة خلال عامي 2016 و2017 بإصدار أدونات دفع حكومية، يتم بموجبها سداد متأخرات القطاع الخاص، والذي ظهر بشكل واضح من خلال التراجع الملحوظ في حجم صافي هذه المتأخرات.

القطاع الخاص

يعتبر القطاع الخاص بكافة قطاعاته وأنشطته جوهر عملية الوساطة المالية والمحور الرئيس لخدماتها، لكنه في نفس الوقت مبعثاً لجزء كبير من المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على سلامة الجهاز المصرفي بشكل خاص والاستقرار المالي بشكل عام، نظراً لضخامة حجم محفظته

الائتمانية. فقد وصلت المحفظة الائتمانية الممنوحة لهذا القطاع في نهاية العام 2017 حوالي 6,550.0 مليون دولار (توزعت بين مصارف محلية بنسبة 60.8% ومصارف وافدة بنسبة 39.2%)، مرتفعة بنسبة 20.1% عما كانت عليه في العام 2016، مما أدى إلى ارتفاع أهميتها إلى 81.6% من إجمالي المحفظة الائتمانية مقارنة مع 79.4% في العام السابق. كما شكلت هذه المحفظة نحو 41.3% من إجمالي موجودات المصارف مقارنة مع 38.4%، وحوالي 45.2% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 40.6% خلال نفس الفترة. ويشار أن تسهيلات القطاع الخاص غير المقيم قد بلغت 79.3 مليون دولار في نهاية العام 2017.

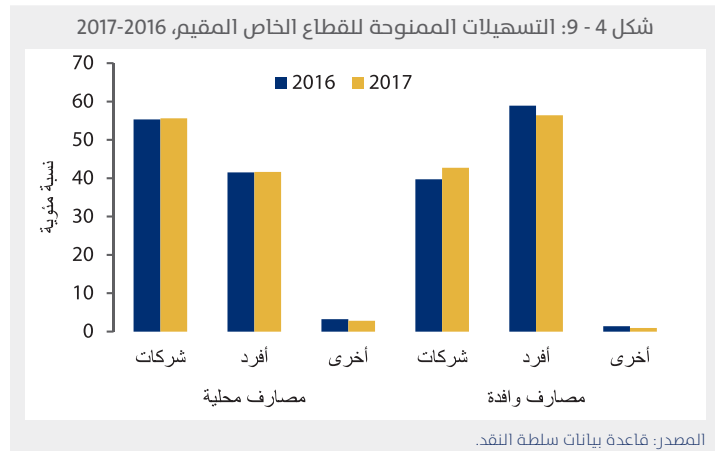


جدول 4-1: الائتمان الممنوح للقطاع العام والخاص حسب جنسية المصرف (نسبة مئوية) 2013-2017

المصرف	القطاع المستفيد	2013	2014	2015	2016	2017
محلي	قطاع خاص	69.1	74.3	78.1	80.8	83.6
	قطاع عام	30.9	25.7	21.9	19.2	16.4
وافد	قطاع خاص	69.6	75.2	71.0	77.3	78.8
	قطاع عام	30.4	24.8	29.0	22.7	21.2
الإجمالي (%)	قطاع خاص	69.3	74.7	75.1	79.4	81.6
	قطاع عام	30.7	25.3	24.9	20.6	18.4
الإجمالي (مليون دولار)	قطاع خاص	3106.9	3655.3	4372.2	5453.1	6550.0
	قطاع عام	1373.2	1239.8	1452.6	1418.8	1476.0

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

الجدير بالذكر أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص قد ارتفع بنحو 20% في كل من المصارف المحلية والوافدة، ليبلغ نحو 3,984.4 مليون دولار و2,565.6 مليون دولار على الترتيب. علماً نحو 60.5% من هذه الزيادة مردها المصارف المحلية. وتمخضت هذه التغيرات عن ارتفاع نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من إجمالي المحفظة الائتمانية في المصارف المحلية من 80.8% في العام 2016 إلى 83.6% في العام 2017، وللمصارف الوافدة من 77.3% إلى 78.8%، في إشارة إلى تراجع نسبة الائتمان الممنوح للقطاع العام من قبل المصارف المحلية من 19.2% إلى 16.4%، وللوافدة من 22.7% إلى 21.2% خلال نفس الفترة.



ورغم التزايد المحتمل لمخاطر محفظة القطاع الخاص، إلا أن حدة هذه المخاطر تتفاوت تبعاً للفئة الممنوح لها هذا الائتمان (شركات، أفراد، مؤسسات خدمات الأسر المعيشية غير الربحية، بطاقات ائتمانية). فعلى مستوى الشركات، غالباً ما ترتبط مخاطرها بالتطورات الاقتصادية والسياسية وتأثيرها على أنشطتها. في حين ترتبط مخاطرها بالأفراد بشكل أساسي بالأوضاع الاقتصادية بشكل عام وتأثيرها على قدرتهم على سداد الأقساط المستحقة، وكذلك الانتظام في دفع الرواتب لفئة الموظفين العموميين واستخدامها.

ويذكر في هذا السياق أن قروض الأفراد قد وصلت إلى

3,062.6 مليون دولار، مرتفعة بنسبة 17.8% عما كانت عليه في العام 2016، لتشكل نحو 47.3% من إجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص المقيم مقارنة مع 48.2% في العام السابق. وقد ساهمت المصارف المحلية بنحو 61.3% من هذه الزيادة، على خلفية ارتفاع إجمالي الائتمان الممنوح من جانبها للأفراد بنسبة 20.4% ليصل إلى 1,649.9 مليون دولار، مشكلاً نحو 41.6% من إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم خلال هذا العام. في المقابل ساهمت المصارف الوافدة بنحو 38.7% من إجمالي الزيادة في الائتمان الممنوح للأفراد، ليصل إلى 1,412.8 مليون دولار، بارتفاع نسبته 15.0%، ويشكل نحو 56.4% من إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم خلال العام 2017.

ورغم كون هذا التحليل يعكس تزايداً في حجم الائتمان الممنوح للأفراد خلال العام 2017، إلا أنه من ناحية أخرى يعكس تراجعاً في أهميته النسبية، جراء انخفاض هذه الأهمية لدى المصارف الوافدة على وجه التحديد لصالح فئات أخرى، وخصوصاً الشركات. ومع ذلك لا تزال المصارف الوافدة عرضة لمستوى أعلى من المخاطر المحتملة المرافقة لهذا النوع من الائتمان، نظراً لارتفاع الوزن النسبي لهذه الشريحة الائتمانية من إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم مقارنة بالمصارف المحلية (56.4% للوافدة مقابل 41.6% للمحلية).

جدول 4 - 2: الائتمان الممنوح للقطاع الخاص المقيم حسب المستفيد، 2017-2013

(نسبة مئوية)

الجهة المستفيدة	2017	2016	2015	2014	2013
أفراد	47.3	48.2	55.5	54.5	56.7
شركات	50.6	49.2	41.8	42.7	39.9
بطاقات ائتمان	1.0	1.3	1.4	1.4	1.5
مؤسسات غير ربحية	0.3	0.5	0.5	0.4	0.5
جاري مدين جامد	0.8	0.8	0.8	1.0	1.4
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

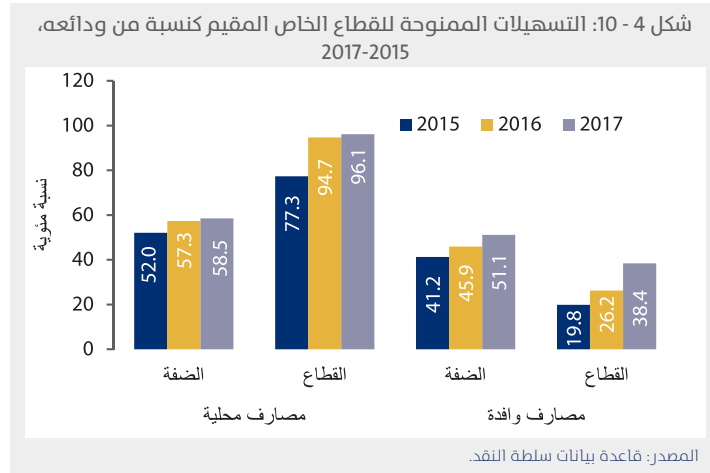
المصارف المحلية بالجزء الأكبر من هذه الزيادة وبنسبة بلغت 61.0%، إذ ارتفع حجم الائتمان الممنوح للشركات من قبل المصارف المحلية بنسبة 20.1% ليصل إلى 2,203.4 مليون دولار، مشكلاً نحو 55.6% من إجمالي محفظتها الائتمانية للممنوحة للقطاع الخاص المقيم. في حين ساهمت المصارف الوافدة بنحو 39.0% من الزيادة في حجم الائتمان الممنوح للشركات، على خلفية ارتفاع حجم الائتمان الممنوح من جانبها للشركات بنسبة 29.2% ليلعب 1,068.5 مليون دولار، مشكلاً نحو 42.7% من إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم.

ويظهر هذا التحليل تزايداً في الائتمان الممنوح للشركات خلال العام 2017 من حيث الحجم والأهمية النسبية سواء من قبل المصارف المحلية أو الوافدة على حد سواء، غير أن المصارف المحلية لا تزال عرضة لمستوى أعلى من المخاطر المحتملة المرافقة لهذا النوع من الائتمان، نظراً لارتفاع الوزن النسبي لهذه الشريحة الائتمانية من إجمالي محفظتها الائتمانية مقارنة مع المصارف الوافدة (55.6% للمحلية مقابل 42.7% للوافدة).

أما الائتمان الممنوح على شكل بطاقات ائتمان (للأشخاص أو الشركات) فلا يشكل تهديداً حقيقياً للاستقرار المالي نظراً لمحدوديته، إذ لم تتعدى قيمته 64.3 مليون دولار، متراجعاً بنحو 4.4% عما كان عليه في العام 2016، ومشكلاً حوالي 1.0% من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص المقيم مقارنة مع نحو 1.3% في العام 2016. جدير بالذكر أن حوالي 80.8% من هذا النوع من الائتمان مقدم من المصارف المحلية بقيمة 52.0 مليون دولار. وكذلك الحال بالنسبة للائتمان الممنوح للمؤسسات غير الربحية والجاري مدين الجامد فهما ذات نسب منخفضة بشكل عام، لا تتجاوز 0.3% و0.8% من إجمالي المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم على الترتيب، وبالتالي لا يمثلان تهديداً حقيقياً للاستقرار المالي.

[26] نظراً لارتفاع النسبة في مستوى مخاطر تسهيلات الجاري مدين مقارنة بمخاطر القروض، تضع سلطة النقد ضوابط رقابية معينة لهذا النوع من التسهيلات أهمها، ألا يتجاوز رصيده عن 30% من إجمالي الائتمان للمصرف، وتستهلك تسهيلات الجاري مدين الممنوحة للحكومة ومؤسسات القطاع العام أو تلك الممنوحة بضمان نقدي من قيمة الجاري مدين لأغراض احتساب النسبة.

بشكل عام، شهدت السنوات الماضية توسعاً ملحوظاً في حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وبمعدلات نمو مرتفعة فاقت 19% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2010-2017. وقد يُفسر هذا التوسع من ناحية على أنه نتيجة أساسية لجهود سلطة النقد الرامية إلى تحسين مؤشرات العمق المالي في الاقتصاد الفلسطيني، على خلفية جملة الإجراءات التي قامت بها في مجال تعزيز وتدعيم البنية التحتية للجهاز المصرفي، والتي كان من بين نتائجها ارتفاع نسبة القروض للناتج المحلي الإجمالي من 32.4% في العام 2010 إلى 55.4% في العام 2017، وكذلك ارتفاع محفظة القطاع الخاص الائتمانية كنسبة من ودائعه من 33.5% إلى 58.2% خلال نفس الفترة.



غير أن هذا التوسع قد يثير الكثير من المخاوف عند النظر إليه على مستوى المنطقة وجنسية المصرف، وخصوصاً في قطاع غزة، حيث القفزات السريعة في نمو المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من ودائعه، والتي وصلت إلى نحو 88.1% في العام 2017. وكانت هذه القفزات تحديداً من قبل المصارف المحلية في قطاع غزة التي وصلت فيها النسبة إلى 96.1% في نهاية العام 2017. وفي ذلك إشارة إلى أن المخاطر المحتملة التي قد تواجه المصارف المحلية من القطاع الخاص الغزي أعلى بكثير مما قد تواجهه المصارف الوافدة، وخصوصاً إذا ما اتجه الوضع الاقتصادي (والسياسي) في القطاع نحو مزيد من الترددي، حيث سيواجه المقترضون مزيداً من الصعوبات في سداد أقساط الديون المستحقة عليهم، مما

سينعكس سلباً على بعض مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي بشكل عام، وللمصارف المحلية بشكل خاص، كارتفاع نسب التعثر وتراجع الأرباح وتزايد الشيكات المعادة وغيرها. يذكر أن العام 2017 قد شهد ارتفاعاً ملحوظاً في حركة الشيكات المعادة بجميع العملات (مقومة بالدولار الأمريكي) بنحو 38.8% عما كانت عليه في نهاية العام 2016، لتصل إلى 1,154.2 مليون دولار. وقد تمخض هذا الوضع عن تزايد في قيمة الشيكات المعادة نسبة إلى إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص من 6.6% إلى 7.7% خلال نفس الفترة.

ومما لا شك فيه أن مثل هذا الوضع يستدعي مزيداً من الحيطة والحذر والمتابعة الحثيثة، لتفادي هذه المخاطر، وغيرها من المخاطر المتعلقة بالمحفظة الائتمانية. وفي هذا السياق تحرص سلطة النقد على متابعة ورصد أية تطورات قد تحدث في المخاطر المتعلقة بالمحفظة الائتمانية، من خلال تبني العديد من الإجراءات الاحترازية (الرقابة المصرفية الفعالة المستندة على المخاطر) والأنظمة (عمليات التطوير المستمر لنظم معلومات الائتمان) التي تساعد المصارف على التوسع في منح الائتمان، مع تقليل درجة المخاطر المصاحبة إلى أدنى درجة ممكنة، وتجنب الاقتصاد بشكل عام والجهاز المصرفي بشكل خاص التداعيات السلبية لهذه المخاطر.

وفي هذا السياق تستخدم سلطة النقد مجموعة من مؤشرات الإنذار المبكر لمساعدتها في اتخاذ الإجراءات اللازمة والمناسبة من أجل حماية المصارف من التوسع غير المبرر في الإقراض، وبالتالي حمايتها من التعرض للمخاطر الائتمانية بأنواعها المختلفة. ومن بين هذه المؤشرات، مؤشر فجوة الائتمان^[27]، لقياس مدى استدامة حجم الائتمان الممنوح وقدرته على الاستمرار والزيادة دون التعرض لمخاطر.

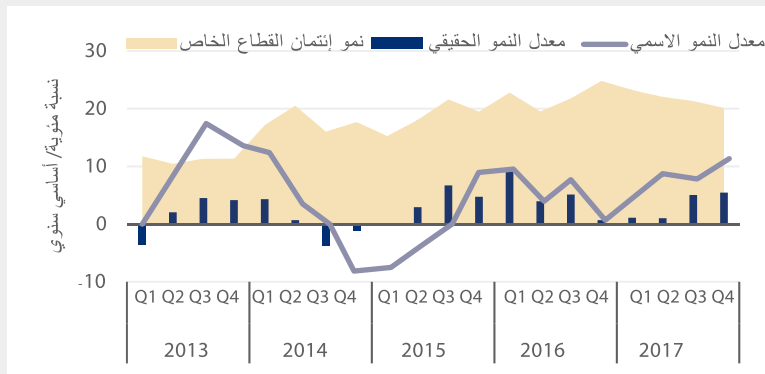
وبالرغم من الأهمية التي يحظى بها هذا المؤشر، إلا أن هناك مجموعة من المحاذير التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند احتسابه، حيث تتأثر عملية الاحتساب بمجموعة من العوامل، أهمها: توفر البيانات ضمن سلاسل زمنية طويلة وكافية؛ وطريقة احتساب متوسط نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل وتأثره بالصدمات الاقتصادية خاصة في الاقتصادات الناشئة والنامية؛ وتأثر قيمة الفجوة بما يسمى مشكلة نقطة النهاية problem End-point^[28].

[27] تعرف فجوة الائتمان بأنها نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاسمي مطروحاً منها اتجاه ونزعة هذه النسبة على المدى الطويل (Trend).

[28] التغلب على هذه المشكلة، تم عمل تبؤات لنسبة الائتمان الممنوح إلى الناتج المحلي لسنتين قادمين (2018 - 2019)، ومن ثم احتساب اتجاه ونزعة هذا المتوسط، وبعد ذلك تم حساب فجوة الائتمان على أنها الفرق بين النسبة الحقيقية والنسبة المقدرة من خلال HP-filter. لمزيد من التفصيل انظر: Gerdrup, K, A Kvinlog and E Schaanning (2013): "Key indicators for a countercyclical capital buffer in Norway – trends and uncertainty", Central Bank of Norway (Norges Bank), Staff Memo, no 13.

وفي سياق احتساب فجوة الائتمان في فلسطين، أظهرت البيانات توسعاً ملحوظاً في حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص خلال الفترات السابقة، مقابل استجابة متدنية وقليلة للناتج المحلي الاجمالي لهذه الزيادة. فقد بلغ متوسط النمو في الائتمان خلال السنوات الاربع الماضية (الربع الاول 2014-الربع الرابع 2017) نحو 20.1%، مقابل نحو 2.9% نسبة نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال نفس الفترة^[29].

شكل 4- 11: نمو الناتج المحلي مقابل نمو تسهيلات القطاع الخاص، 2017-2013



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

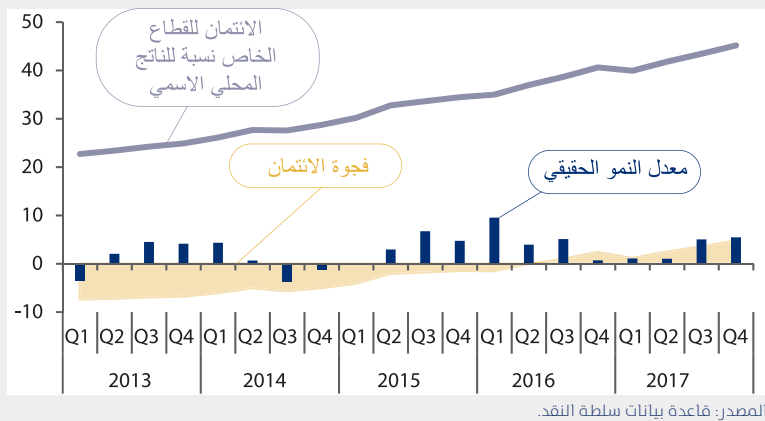
وتظهر هذه النسب ضعف تأثير الناتج المحلي الحقيقي وزيادة حجم التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص، في مقابل تأثره الملحوظ بمجموعة أخرى من العوامل الخارجية خاصة السياسية منها. ويظهر ضعف هذه العلاقة بشكل واضح عند احتساب معامل الارتباط بين فجوة الائتمان ومعدل النمو الحقيقي الذي بلغ نحو -0.17، الأمر الذي يؤكد حقيقة تأثير الاقتصاد الفلسطيني بعوامل خارجية أخرى (كالعوامل السياسية والتدفقات المالية من منح ومساعدات وإيرادات مقاصة وغيرها).

وقد أدى ارتفاع وتيرة النمو في حجم تسهيلات القطاع الخاص بشكل ملحوظ خلال السنوات

الاخيرة مقارنة بنمو الناتج المحلي الاجمالي (سواءً الحقيقي أو الاسمي) إلى ارتفاع حصة هذه التسهيلات من الناتج المحلي الاسمي، لتبلغ نحو 45.2% خلال الربع الرابع 2017، مقارنة بنحو 23.0% خلال نفس الربع من العام 2010.

وعند النظر إلى الاتجاه العام طويل الأمد لنسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاسمي، يتبين أن النسبة الحقيقية ترتفع لتصبح أعلى من متوسطها على المدى الطويل بدءاً من الربع الثاني من العام 2016، حيث ارتفعت فجوة الائتمان من نحو 0% خلال ذلك الربع، لتبلغ نحو 4.7% خلال الربع الرابع 2017، أي أنها ارتفعت لتصبح أعلى من الحد المسموح به بحسب مقررات بازل III، البالغ (2%)^[30]، الأمر الذي يستدعي اهتماماً خاصاً من قبل سلطة النقد لاتخاذ الإجراءات اللازمة ومراقبة الجهاز المصرفي عن كثب للحيلولة دون أية أزمات أو مخاطر قد تنجم في المستقبل.

شكل 4 - 12: تسهيلات القطاع الخاص نسبة للناتج المحلي وفجوة الائتمان المقدر، 2017-2013



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

فالزيادة الكبيرة في الائتمان والتي لا تكون مصحوبة بإصلاحات اقتصادية وبنية تحتية مناسبة، قد تؤدي إلى خلل هيكلي في النظام المالي، كما أنها تؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي، وعلى الحساب الجاري وبالتالي تؤدي إلى خلل هيكلي على مستوى الاقتصاد الكلي. فالتعرض لمخاطر سعر الصرف، وارتفاع الفائدة، وانخفاض الدخل يؤدي إلى زيادة ملحوظة في حجم القروض المتعثرة وبالتالي يؤثر سلباً على أداء القطاع المصرفي بشكل خاص، والقطاع المالي بشكل عام. كما أن الزيادة الكبيرة في الائتمان الخاص تؤدي

[29] بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الاسمي نحو 4.0% خلال نفس الفترة.

[30] لا بد من الإشارة إلى أن أخذ التنبؤات بعين الاعتبار لا يزال أثر مشكلة نهاية الفترة بشكل كلي، ولكن قد يخفف من حدتها. ويعتمد ذلك على مدى دقة هذه التنبؤات وتمثيلها للبيانات الفعلية، حيث أنه كلما زادت دقة التنبؤات ومحتواها زادت دقة وصحة تقديرات فجوة الائتمان.

إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي ارتفاع الأسعار وأسعار الأصول (تحديداً أسعار السكن) وزيادة الواردات وهو ما يؤدي إلى زيادة العجز التجاري والعجز الجاري في ميزان المدفوعات.

قطاع الإسكان والرهن العقاري

استمر اهتمام سلطة النقد والجهاز المصرفي بقطاع الإسكان والرهن العقاري، حيث شهد العام 2017 ارتفاعاً في حجم القروض الممنوحة لهذا القطاع بنسبة 20.4% عما كانت عليه في العام 2016، لتصل إلى حوالي 1,680.0 مليون دولار^[31]، محافظةً بذلك على ثبات أهميتها النسبية من إجمالي المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص الفلسطيني من قبل الجهاز المصرفي عند مستوى 25.6% خلال عامي 2016 و2017. وقد شكل المُستغل من هذه المحفظة نحو 83.0% مقارنةً مع 81.8% في العام السابق.

جدول 4 - 3: الائتمان الممنوح لقطاع الإسكان والرهن العقاري حسب جنسية المصرف، 2014-2017 (مليون دولار)

المصرف	السنة	محفظة القروض		التعثر في المحفظة	
		القيمة	المستغل	القيمة	المتعثر كنسبة من المستغل
محلي	2014	263	202	6.6	3.2%
	2015	380	290	3.3	1.1%
	2016	586	491	4.7	0.9%
وافد	2017	961	821	10.4	1.2%
	2014	567	479	3.2	0.6%
	2015	717	584	6.6	1.1%
الإجمالي	2016	809	650	6.0	0.9%
	2017	719	574	9.7	1.7%
	2014	824	681	9.8	1.4%
	2015	1,097	874	9.9	1.1%
	2016	1,395	1,141	10.7	0.9%
	2017	1,680	1,395	20.1	1.4%

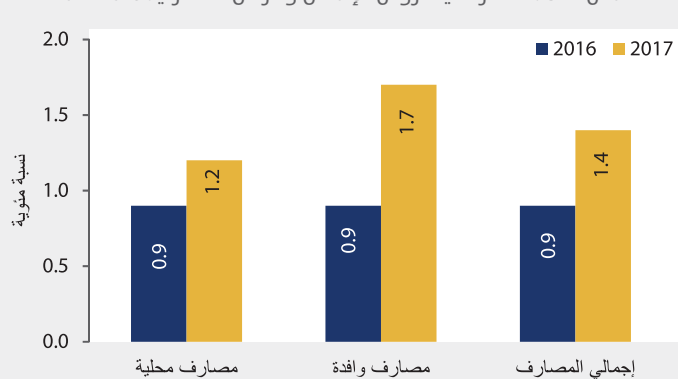
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

ويشير تحليل محفظة قروض الإسكان والرهن العقاري إلى أن المصارف المحلية هي مصدر هذا الارتفاع، وذلك بمساهمتها بنحو 131.6% من الزيادة في محفظة القروض العقارية. في حين عملت المصارف الوافدة على تثبيط الزيادة وكبح جماحها بنحو 31.6%، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مساهمة المصارف المحلية في التمويل العقاري من 42.0% في العام 2016 إلى 57.2% في العام 2017، مقابل تراجع مساهمة المصارف الوافدة من 58.0% إلى 42.8% خلال نفس الفترة، وبالتالي تفاوت درجات تعرض كل من المصارف المحلية والوافدة للمخاطر المحتملة التي قد تتأتى من هذا القطاع.

وفي هذا السياق يشير تحليل البيانات المتعلقة بمستوى المخاطر المحتملة في محفظة قروض الإسكان والرهن العقاري، إلى أن نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض المستغلة قد ارتفعت من 0.9% خلال العام 2016 إلى 1.4% خلال العام 2017 على مستوى الجهاز المصرفي ككل، وذلك على خلفية تزايد هذه النسبة لدى المصارف المحلية والوافدة على السواء، حيث ارتفعت لدى المصارف المحلية من 0.9% إلى 1.2%، مقابل ارتفاعها لدى المصارف الوافدة من 0.9% إلى 1.7% خلال نفس الفترة. وبذلك تكون المصارف الوافدة أكثر تعرضاً لمخاطر الائتمان المحتملة في قطاع الإسكان والرهن العقاري مقارنةً بالمصارف المحلية.

وبذلك ترتفع نسبة التعثر في محفظة قروض الإسكان والرهن العقاري إلى حوالي 10.9% من إجمالي التعثر في المصارف في العام 2017، مقارنةً مع 7.1% في العام 2016. ورغم أن هذه النسبة قد لا تشكل تهديداً كبيراً على الاستقرار المالي، إلا أنها تستدعي في نفس الوقت متابعة حثيثة وتعزيز الإجراءات الرقابية والتحوطية بشأن أية تطورات محتملة في هذا القطاع.

شكل 4 - 13: التعثر في قروض الإسكان والرهن العقاري، 2016-2017



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

[31] تم الاستناد في تحليل جزئية قطاع الإسكان والرهن العقاري على قاعدة بيانات نظم معلومات الائتمان.

قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يستحوذ قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على أكثر من 95% من إجمالي المشاريع القائمة في الاقتصاد الفلسطيني^[32]. ويحظى باهتمام كبير من قبل سلطة النقد، باعتباره المحور الرئيسي لتعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الشمول المالي في فلسطين، ولما له من دور في توليد الدخل وخلق فرص عمل جديدة، كونه قطاع يتميز بالعمالة الكثيفة. كما يتوقف جزء كبير من نجاح هذا القطاع واستمراره على قدرته على النفاذ لمصادر التمويل، سواء من الجهاز المصرفي باعتباره مصدر التمويل الأساسي، أو من مؤسسات الإقراض المتخصصة.

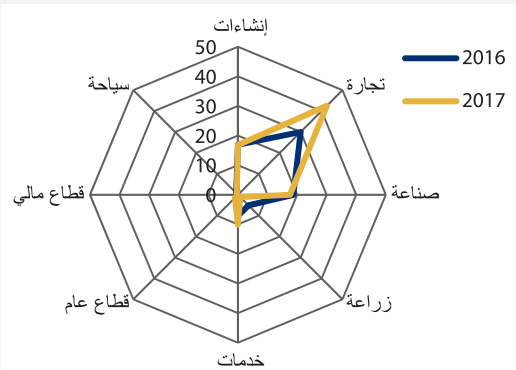
جدول 4 - 4 : التسهيلات الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل المصارف حسب النشاط الاقتصادي، 2014-2017 (مليون دولار)

القطاع	التسهيلات القائمة				التسهيلات المتعثرة			
	2014	2015	2016	2017	2014	2015	2016	2017
الإقراضات والعقارات	130.0	173.7	184.3	180.0	19.8	14.0	16.9	16.8
التجارة	470.7	528.8	525.8	757.5	39.0	30.6	30.0	42.5
الصناعة والتعدين	116.9	133.9	132.4	215.5	13.0	18.0	18.7	17.6
الزراعة	15.5	19.6	24.4	33.7	1.3	3.9	5.1	1.1
الخدمات والمرافق العامة	90.3	113.2	110.8	125.0	5.4	6.2	7.1	10.1
القطاع العام	5.7	10.4	13.1	24.4	1.3	2.7	0.8	1.4
القطاع المالي	17.7	14.2	12.8	16.9	1.1	2.6	0.3	0.0
السياحة	11.1	4.9	6.2	10.2	10.7	1.3	0.8	0.4
المجموع	857.9	998.7	1,009.9	1,363.2	91.7	79.4	79.6	90.0

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

ويشار في هذا السياق إلى أن المحفظة الائتمانية الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة قد بلغت في نهاية العام 2017 حوالي 1,475.1 مليون دولار^[33]، بارتفاع نسبته 32.7% عما كانت عليه في العام 2016. توزعت بين المصارف بنسبة 92.4% وبقيمة 1,363.2 مليون دولار، ومؤسسات الإقراض بنسبة 7.6% وبقيمة 111.9 مليون دولار. فقد شهدت المحفظة الائتمانية المقدمة لهذا القطاع من قبل المصارف ارتفاعاً بنحو 35.0% عما كانت عليه في العام 2016، لتشكل نحو 21.1% من إجمالي محفظة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم مقارنة مع 18.7% في العام 2016، ونحو 9.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 7.5% خلال نفس الفترة.

شكل 4 - 14: هيكل التسهيلات المتعثرة لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، 2016-2017



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وبالرغم من أهمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد الفلسطيني والاهتمام المتزايد به، إلا أن قدرة هذا القطاع على النفاذ للتمويل لا تزال بحاجة إلى اهتمام أكبر، وخصوصاً فيما يتعلق بضعف الضمانات، وارتفاع المخاطر المصاحبة لهذا القطاع بشكل عام. وفي هذا السياق يشير تحليل المخاطر ذات العلاقة بالمحفظة الائتمانية للمشاريع الصغيرة إلى تراجع نسبة التعثر إلى 6.6% من إجمالي المحفظة الائتمانية المقدمة لهذا القطاع مقارنة مع 7.9% في العام 2016، علماً بأن قيمة القروض المتعثرة لهذا القطاع قد بلغت 90.0 مليون دولار. لكن من ناحية ثانية، ورغم أن نسبة التعثر في المحفظة الائتمانية الممنوحة لهذا القطاع تشكل نحو 1.4% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص المقيم في العام 2017 مقارنة مع 1.5% في العام 2016، إلا أنها تشكل نحو 48.4% من إجمالي الائتمان المتعثراً لدى المصارف البالغ 186.0 مليون دولار في نهاية العام 2017 مقارنة مع 53.2% في العام 2016.

[32] التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017.

[33] تم الاستناد في تحليل جزئية المشاريع الصغيرة والمتوسطة على البيانات المستقاة من نظام معلومات الائتمان.

ومما لا شك فيه أن هذا المستوى من التعثر يستدعي مراقبة ومتابعة التطورات في هذه المحفظة عن كثب، وخصوصاً على مستوى الأنشطة والقطاعات، كون المخاطر الائتمانية المرتبطة بهذه المشاريع تحتل وزناً كبيراً على مستوى المخاطر الائتمانية للجهاز المصرفي ككل، إضافة إلى تفاوتها من عام إلى آخر ومن نشاط اقتصادي لآخر، مع استمرار تركيزها في قطاعات معينة دون غيرها، كالتجارة التي بقي التعثر فيها مهيماً بدرجة أكبر من غيرها، وبنسبة بلغت 47.3% من إجمالي التعثر في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة مقارنةً بحوالي 37.7% في العام 2016، والصناعة بنسبة 19.5% مقارنة مع 23.5%، والإنشاءات بنسبة 18.7% مقارنة مع 21.2%، والخدمات بنحو 11.3% مقارنة مع 8.9%، في حين كان التعثر في بقية القطاعات أقل حدة خلال نفس الفترة.

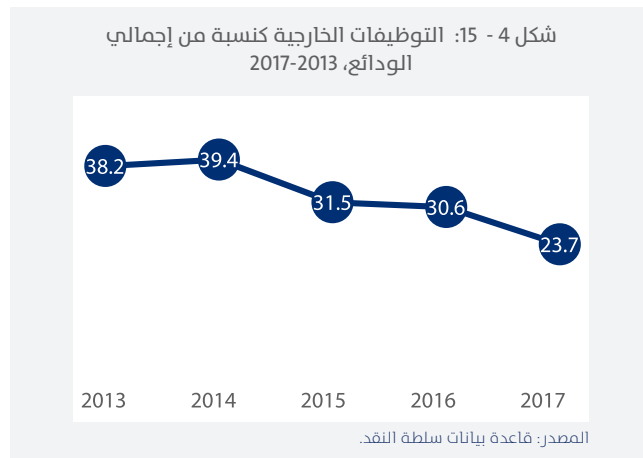
ويذكر أن سلطة النقد وفي إطار الجهود التي تبذلها للمساعدة في ضبط هذا القطاع ومراقبة المخاطر المحيطة به، وتعزيز فرصه في النفاذ لمصادر التمويل كانت قد أطلقت في سنوات سابقة قاعدة بيانات خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تحتوي على بيانات شاملة لجميع القروض الممنوحة لهذه المنشآت.

التعرض للقطاعات الخارجية

عادة ما تتضمن التعاملات المالية مع العالم الخارجي بعض المخاطر المحتملة، التي يتفاوت تأثيرها على الجهاز المصرفي تبعاً لمصدرها ونوعها. وفي سياق تعامل الجهاز المصرفي الفلسطيني مع العالم الخارجي يمكن رصد أربع قنوات رئيسة تمثل هذه المخاطر: التسهيلات الممنوحة لغير المقيمين؛ ومعدلات الفائدة؛ وأسعار الصرف؛ والتوظيفات الخارجية للجهاز المصرفي.

التوظيفات الخارجية

شهدت التوظيفات الخارجية^[34] في نهاية العام 2017 تراجعاً ملحوظاً، بنسبة 13.9% مقارنةً بالعام 2016، لتتخفص إلى حوالي 3,112.4 مليون دولار، ولتتخفص نسبتها من إجمالي الودائع إلى 23.7% مقارنة مع 30.6% في العام 2016 (علماً أن السقف الأعلى المحدد في تعليمات سلطة النقد هو 55% من إجمالي الودائع)، وإلى نحو 19.6% من إجمالي أصول الجهاز المصرفي مقارنة مع 25.3% خلال نفس الفترة.

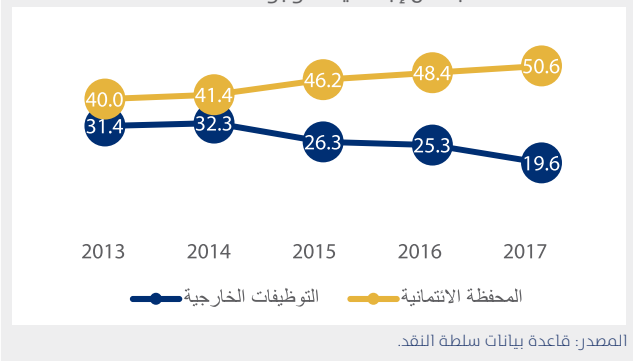


وبلغت حصة المصارف المحلية نحو 35.5% من التوظيفات الخارجية، مشكلة ما نسبته 12.4% من إجمالي أصولها ونحو 14.9% من إجمالي ودائعها. في حين بلغت حصة المصارف الوافدة نحو 64.5% من التوظيفات الخارجية، لتشكل حوالي 28.8% من إجمالي أصولها ونحو 35.1% من إجمالي ودائعها. وبشكل عام تشير هذه النسب من جهة إلى ارتفاع جاذبية توظيف الودائع من قبل المصارف المحلية في الاقتصاد المحلي مما يسهم في تعزيز النشاط الاقتصادي، وبدرجة أكبر من المصارف الوافدة التي لا تزال تفضل التوظيف الخارجي للودائع. كما تشير من جهة أخرى إلى أن المصارف الوافدة لا تزال عرضة للمخاطر الخارجية بدرجة أكبر من المصارف المحلية، والتي قد تتنوع ما بين مخاطر أسعار الصرف والفائدة، أو مخاطر الدولة، أو مخاطر السوق والتقلبات الاقتصادية وغيرها.

[34] تعرف التوظيفات الخارجية وفقاً لتعليمات سلطة النقد رقم (2008/5) بند (7/5) بأنها «الأرصدة النقدية المودعة لدى مؤسسات مالية مصرفية خارج فلسطين، بالإضافة إلى الاستثمارات سواء في أسواق المال أو على شكل تسهيلات منحت بهدف استغلالها خارج فلسطين. وتشمل أيضاً شهادات الإيداع والسندات والصكوك المصدرة عن حكومات ومؤسسات أجنبية، والاستثمار في أسهم الشركات الأجنبية والصناديق الاستثمارية الخارجية وقروض التجمع البنكي والتسهيلات الأخرى الممنوحة لغرض استخدامها خارج فلسطين.»

وتشكل أرصدة الجهاز المصرفي الموظفة في الخارج أحد أبرز أدوات التوظيفات الخارجية وقناة من قنوات انتقال الخطر الخارجي، خاصة وأن هذه الأرصدة استحوذت على 68.2% من إجمالي التوظيفات في نهاية العام 2017 وبقيمة 2,123.4 مليون دولار. أما القناة الثانية لانتقال المخاطر، فتربط بمخاطر وتقلبات البورصات والأسواق المالية العالمية، ممثلة بالاستثمارات الخارجية للمصارف التي تتركز في الأوراق المالية المختلفة، وتستحوذ على 27.1% من هذه التوظيفات وبقيمة 847.1 مليون دولار، غير أن تأثير هذه القناة يبقى أقل خطراً من القناة الأولى، كون هذا النوع من الاستثمارات مقيد بضرورة الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد، واشترط التوظيف في استثمارات ذات تصنيف ائتماني مرتفع، مع الأخذ بعين الاعتبار درجة التركيز على مستوى المؤسسة الواحدة وعلى مستوى الدولة أيضاً، وذلك استناداً لما ورد في التعليمات رقم (5/2008، بند 5/7). أما القناة الثالثة لانتقال المخاطر فتتمثل في التسهيلات الممنوحة خارج فلسطين، والتي تشكل ما نسبته 4.6% وبقيمة 141.9 مليون دولار. ونظراً لكونها ذات نسبة منخفضة، فهي لا تشكل تهديداً حقيقياً للاستقرار المالي، لا سيما في ضوء الضوابط التي تفرضها سلطة النقد على هذا النوع من الائتمان والذي يستلزم موافقة مسبقة منها.

شكل 4 - 16: التوظيفات الخارجية والتسهيلات الائتمانية كنسبة من إجمالي الموجودات، 2013-2017

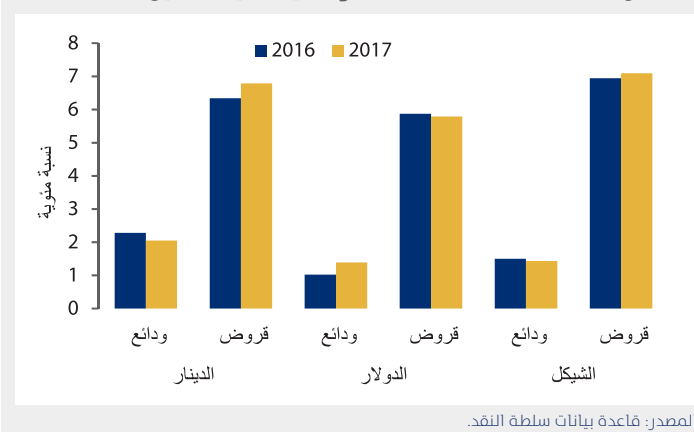


وبشكل عام، تشير البيانات إلى أن نسبة أصول الجهاز المصرفي الفلسطيني الموظفة في توظيفات خارجية قد اتجهت نحو الانخفاض التدريجي خلال السنوات الماضية، مما أدى إلى تراجع درجة انكشاف الجهاز المصرفي للمخاطر الخارجية، مقابل ارتفاع درجة تعرضه للمخاطر المحلية، خاصة وأن التراجع في نسبة التوظيفات الخارجية صاحبه ارتفاع في نسبة الأصول الموظفة محلياً. وهي سياسة اتبعتها سلطة النقد منذ فترة من أجل تعزيز الروابط بين القطاع المصرفي والاقتصاد المحلي. وعلى ضوءها اتخذت التسهيلات الائتمانية اتجاهاً تصاعدياً، سواء كنسبة من ودائع الجمهور إلى 67.0%، أو كنسبة من إجمالي الموجودات إلى 50.6% في نهاية العام 2017، في مقابل تراجع التوظيفات الخارجية كنسبة من إجمالي الودائع إلى 23.7%، وكنسبة من إجمالي الموجودات إلى 19.6% خلال نفس الفترة.

معدلات الفائدة

تُحدد معدلات الفائدة (الايدياع والإقراض) السائدة في السوق الفلسطيني وفقاً لآليات السوق والمنافسة السوقية بين المصارف، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المعدلات تتأثر بمستوياتها السارية في الدول المصدرة للعملة المتداولة في فلسطين (الدولار الأمريكي، الدينار الأردني، الشيكل الإسرائيلي). غير أن هذا الوضع يبقي القطاع المصرفي الفلسطيني عرضة لمخاطر تغيرات معدلات الفائدة على هذه العملات.

شكل 4 - 17: معدلات الفائدة الدائنة والمدينة في فلسطين، 2016-2017



وفي هذا السياق يشير تحليل معدلات الفائدة الدائنة والمدينة إلى حدوث بعض التغيرات في هامش الفائدة في العام 2017، ولجميع العملات المتداولة، إذ انخفض هامش الفائدة على عملة الدولار الأمريكي من 4.85 نقطة مئوية في العام 2016 إلى 4.40 نقطة في العام 2017، في حين ارتفع هذا الهامش على عملة الدينار الأردني من 4.06 نقطة إلى 4.74 نقطة، وعلى عملة الشيكل الإسرائيلي من 5.45 نقطة إلى 5.66 نقطة.

وبشكل عام يبقى هذا الهامش في ظل هذه التغيرات مرتفع نسبياً، خاصة فيما يتعلق بالشيكل، والذي يعزى إلى ارتفاع درجة المخاطرة المحيطة بالبيئة المصرفية والاقتصادية في

فلسطين، جراء تأثرها الكبير بالتغيرات السياسية والأمنية، إضافة إلى تأثير حجم السيولة. آخذين بعين الاعتبار أن خفض الهامش بين أسعار فائدة الإيداع والإقراض له تأثير مباشر على تحسين كفاءة الوساطة المالية وعلى تنافسية الجهاز المصرفي وعلى درجة الاستقرار المالي بشكل عام، خاصة وأن مخاطر الفائدة لا تقتصر فقط على الجهاز المصرفي، وإنما تشمل جميع الأطراف المتعاملة بهذه العملات طالما استمر التداول بها في السوق الفلسطيني.

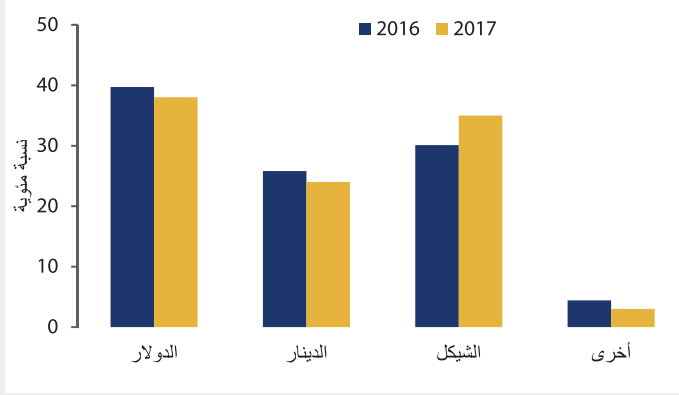
أسعار الصرف

عادة ما يكون المستثمرون والمتعاملون في الأسواق المالية عرضة لتذبذب أسعار صرف العملات التي يتعاملون بها والمخاطر التي قد تنشأ عن هذا التذبذب. وتعتبر مثل هذه المخاطر من المخاطر الرئيسية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، والجهاز المصرفي بشكل خاص، جراء استخدام وتداول أكثر من عملة في السوق الفلسطيني. فالتغيرات في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل (وبالتبعية سعر صرف الدينار مقابل الشيكل) لها تأثير على أكثر من جانب في النظام المالي والاقتصاد الفلسطيني. فمن جهة تؤثر التغيرات في سعر الصرف على الموازنة العامة للحكومة، جراء حصولها على منح ومساعدات خارجية بعملة كالدولار واليورو، في حين أن معظم إنفاقها بعملة الشيكل، حيث يظهر الأثر المباشر لهذه التغيرات في عجز الموازنة والدين العام.

وكذلك تؤثر التقلبات في أسعار الصرف من جهة ثانية على أصول القطاع المصرفي، وتزيد من صعوبة إدارة وتسوية مختلف المعاملات. وتزداد حدة هذه المخاطر مع زيادة التقلبات التي تشهدها أسعار صرف العملات. لذلك تحاول المصارف باستمرار موازنة أصولها وخصومها بالعملات المختلفة، والتحوط لمثل هذه المخاطر، خاصة وأن الدولار الأمريكي قد استحوذ على حوالي 38.0% من أصول المصارف في نهاية العام 2017، بينما شكلت الأصول بعملة الدينار نحو 24.0%، والأصول بعملة الشيكل حوالي 35.0%، والأصول من بقية العملات الأخرى بنحو 3.0%.

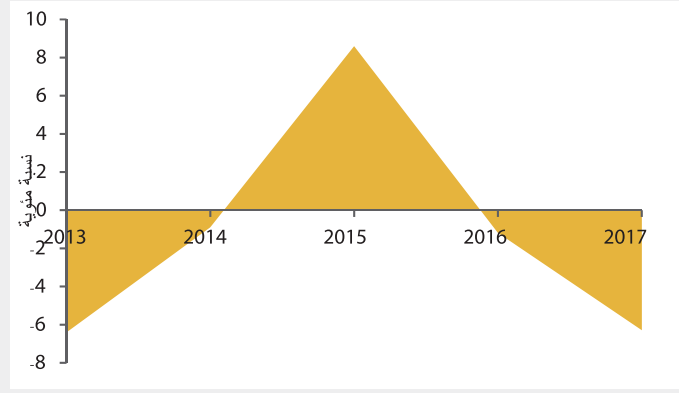
يشار إلى أن العام 2017 شهد حالة من عدم الاستقرار في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي (وبالتبعية سعر صرف الدينار مقابل الشيكل)، حيث فقد الدولار نحو 6.2% في المتوسط من قيمته مقابل الشيكل مقارنة بما كان عليه الوضع في العام 2016. وقد تسببت التقلبات في أسعار الصرف بإحداث تغيرات في الأهمية النسبية لكل عملة في هيكل المحفظة الائتمانية وودائع الجمهور.

شكل 4 - 18: حصص العملات المختلفة من أصول المصارف، 2017-2016



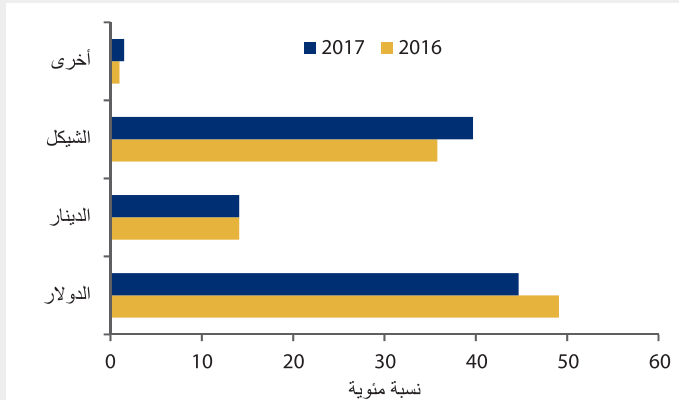
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 4 - 19: تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الشيكل، 2017-2013



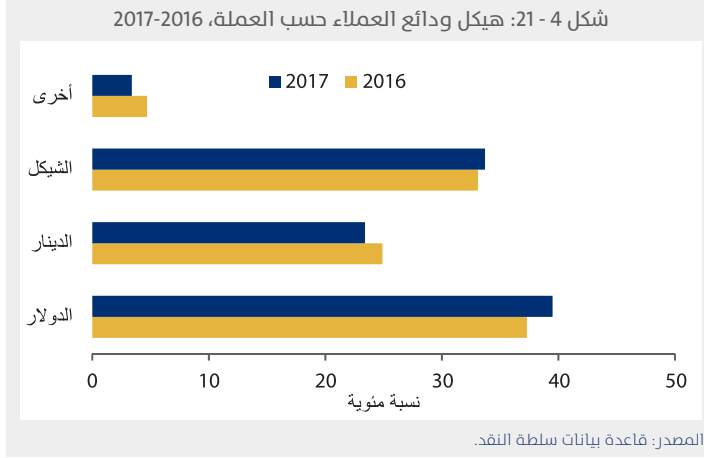
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 4 - 20: هيكل التسهيلات الائتمانية حسب العملة، 2017-2016



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

فعلى مستوى التسهيلات، تراجعت الأهمية النسبية للتسهيلات بعملة الدولار إلى 44.7% من إجمالي التسهيلات الممنوحة في العام 2017 مقارنةً بحوالي 49.1% في العام 2016، مقابل ارتفاع الأهمية النسبية للتسهيلات الممنوحة بعملة الشيكل إلى 39.7% مقارنة مع 35.8%، في حين حافظت الأهمية النسبية للتسهيلات الممنوحة بعملة الدينار على ثباتها عند مستوى 14.1% خلال نفس الفترة. وارتفع الأهمية النسبية للتسهيلات الممنوحة بعملات أخرى إلى 1.5% مقارنة مع 1.0% في العام 2016.



أما على مستوى الودائع فقد ارتفعت الأهمية النسبية للودائع بعملة الدولار من 37.3% في العام 2016 إلى 39.5% في العام 2017، والودائع بعملة الشيكل من 33.1% إلى 33.7%. وقد جاء هذا الارتفاع على حساب الودائع بعملة الدينار التي تراجعت أهميتها النسبية من 24.9% إلى 23.4%، والودائع بعملات أخرى من 4.7% إلى 3.4% خلال نفس الفترة.

تراجعت أهمية الودائع بعملة الدينار التي تراجعت أهميتها النسبية من 24.9% إلى 23.4%، والودائع بعملات أخرى من 4.7% إلى 3.4% خلال نفس الفترة.

تسهيلات غير المقيمين

بقيت التسهيلات الممنوحة لغير المقيمين هامشية ومحدودة، لا تتجاوز نسبتها 1% من إجمالي المحفظة الائتمانية في نهاية العام 2017، وبقيمة بلغت 79.3 مليون دولار. ولا يختلف هذا الوضع كثيراً بين المصارف المحلية والوافدة، حيث بلغت قيمة التسهيلات الممنوحة لغير المقيمين من قبل المصارف المحلية حوالي 18.4 مليون دولار، مرتفعة بشكل طفيف (0.1%) عما كانت عليه في العام 2016، تمثل نحو 0.4% فقط من إجمالي محفظتها الائتمانية. في المقابل، بلغت قيمة التسهيلات الممنوحة لغير المقيمين من قبل المصارف الوافدة حوالي 60.9 مليون دولار، مرتفعة بنحو 29.2% عما كانت عليه في العام 2016، لتمثل ما نسبته 1.9% من إجمالي محفظتها الائتمانية، الأمر الذي يشير إلى أن المصارف الوافدة قد زادت من مستوى تعرضها للمخاطر المحتملة من قبل غير المقيمين خلال العام 2017 مقارنة بالمصارف المحلية. ومع ذلك لا تزال درجة المخاطر المصاحبة لتسهيلات غير المقيمين محدودة وغير مؤثرة، ولا تمثل مصدر قلق يذكر على الاستقرار المالي، لا سيما وأن هناك إجراءات رقابية تحكم وتضبط آلية منحها، أبرزها التعليمات رقم (5/2008)^[35].

[35] من أبرز ما ورد في هذه التعليمات، اقتدار استغلال هذه التسهيلات في فلسطين حصراً، وضمن خطة لتشجيع الاستثمار، وأن يكون هناك ضمانات كافية ومجوزة «إذا كانت نقدية»، أو مسجلة باسم المصرف «في حال الضمانات العينية»، وبخلاف هذه الشروط يستوجب أخذ الموافقة الخطية المسبقة من سلطة النقد.

الفصل الخامس

مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي

نظرة عامة

أظهر تحليل مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الفلسطيني نتائج إيجابية في العام 2017. وترتبط هذه المؤشرات بأربعة جوانب أساسية وجوهرية في الأداء المصرفي، وهي: مؤشرات رأس المال؛ ومؤشرات جودة الأصول؛ ومؤشرات العائد والربحية؛ ومؤشرات السيولة. ويتم احتساب هذه المؤشرات وفقاً للمنهجية المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي. ويتناول هذا الفصل تحليل أهم مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي الفلسطيني خلال العام 2017 للوقوف على مدى سلامة هذا القطاع، وذلك في إطار تحليل أوضاع الاستقرار المالي في فلسطين بشكل عام.

مؤشرات رأس المال

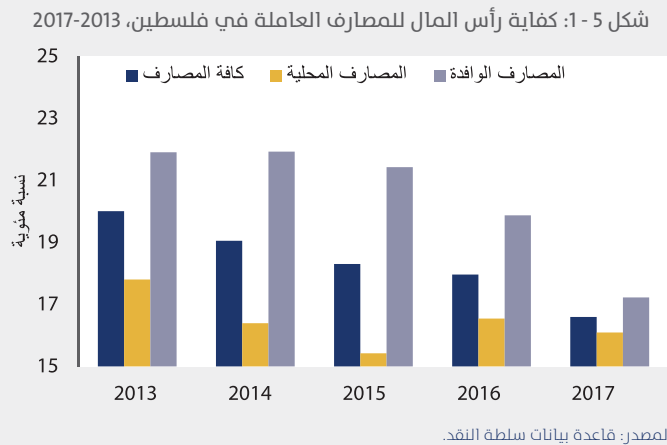
أولت سلطة النقد أهمية خاصة لتعزيز قاعدة رأس المال للمصارف العاملة في فلسطين، باعتبارها خط الدفاع الأول أمام المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، وذلك من خلال رفع رؤوس أموالها وتشجيعها على الاندماج، وتعزيز احتياطاتها بما يكفل تعزيز قدرتها على تحمل المخاطر والصدمات. وفي هذا السياق شهد العام 2017 ارتفاعاً ملحوظاً (12.4%) في حقوق ملكية الجهاز المصرفي مقارنة مع العام 2016، لتصل إلى 1,891.2 مليون دولار، متأثرة بدرجة أساسية بالتزايد الذي طرأ على رأس المال المدفوع بنسبة 8.0%، ليصل إلى 1,157.7 مليون دولار^[36]. ومن أبرز المؤشرات التي تقيس كفاية رأس المال ما يلي:

رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (كفاية رأس المال)

يعتبر هذا المؤشر من أهم مؤشرات كفاية رأس المال، ويظهر مدى تغطية أصول المصرف لموجوداته المعرضة للمخاطر. وقد شهد هذا المؤشر خلال العام 2017 تراجعاً إلى 16.6% على مستوى الجهاز المصرفي ككل مقارنة مع 18.0% في العام 2016، جراء زيادة الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة أكبر من الزيادة في قاعدة رأس المال على خلفية تطبيق بازل II. فقد ارتفعت الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة 22.0% عما

كانت عليه في نهاية العام 2016، بينما ارتفعت قاعدة رأس المال بنسبة 12.7%. وبالرغم من هذا التراجع في نسبة كفاية رأس المال، إلا أنها بقيت أعلى من الحدود الدنيا المنصوص عليها في كل من توصيات لجنة بازل (ألا تقل النسبة عن 8%)، وتعليمات سلطة النقد (ألا تقل النسبة عن 12%).

وجاء هذا التراجع في نسبة كفاية رأس المال على خلفية تراجع هذه النسبة لدى كل من المصارف المحلية والوافدة على حد سواء، مع استمرار التباين في هذه النسبة على مستوى جنسية المصارف، جراء الاختلاف في نسبة التسهيلات للأصول، وطبيعة استخدامات الأموال المتاحة لدى كل من المصارف المحلية والوافدة، وما تمخض عنه من تباين في



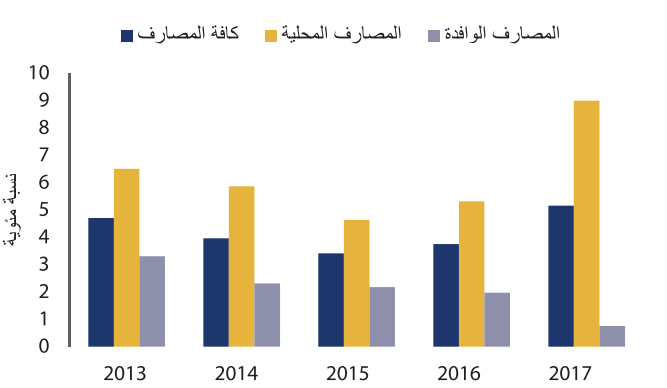
[36] تجدر الإشارة إلى أن رأس المال المدفوع لاثنين على الأقل من المصارف العاملة في فلسطين قد تجاوز 100 مليون دولار منذ العام 2014.

قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر وقيمة قاعدة رأس المال. يشار في هذا السياق إلى أن نسبة كفاية رأس المال قد تراجعت لدى المصارف المحلية من 16.5% في نهاية العام 2016 إلى 16.1% في نهاية العام 2017، متأثرة بارتفاع الأصول المرجحة بالمخاطر بنحو 16.1% مقابل ارتفاع قاعدة رأس المال بنسبة 15.0%. في حين تراجعت للمصارف الوافدة من 19.9% إلى نحو 17.2%، جراء زيادة الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة 11.7% مقابل زيادة قاعدة رأس المال بنحو 8.1% خلال نفس الفترة.

صافي التسهيلات غير العاملة (المتعثرة) بعد المخصصات إلى رأس المال الأساسي

يقيس هذا المؤشر مدى التأثير المحتمل للقروض المتعثرة (بعد خصم خسائر القروض) على رأس المال للمصارف، ومدى قدرة المصارف على مواجهة مخاطر الائتمان المصرفي.

شكل 5 - 2: التسهيلات المتعثرة (بعد المخصصات) إلى رأس المال، 2013-2017



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وفي هذا السياق أظهرت بيانات العام 2017 ارتفاع هذا المؤشر على مستوى الجهاز المصرفي ككل إلى نحو 5.2% مقارنة مع 3.8% في العام 2016، جراء ارتفاعه لدى المصارف المحلية بدرجة أساسية، إلى حوالي 9.0% مقارنة مع 5.3% في العام 2016. في حين اتجه هذا المؤشر نحو مزيد من الانخفاض لدى المصارف الوافدة ليصل إلى حوالي 0.8% مقارنة مع 2.0% خلال نفس الفترة. وفي ذلك إشارة إلى تزايد حجم مخصصات القروض المتعثرة ضمن إجراءات التحوط التي تقوم بها المصارف.

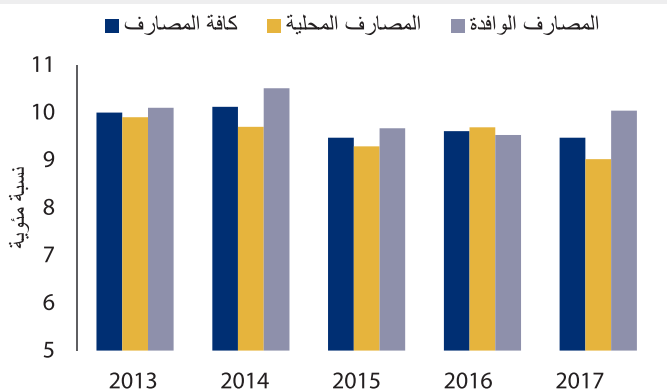
رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول

يظهر هذا المؤشر مدى تغطية رأس المال الأساسي لإجمالي أصول المصرف، ويعتبر مؤشراً على مستوى الرفع المالي، ومقياساً آخر لكفاية رأس المال^[37]، ويجب ألا تقل هذه النسبة عن 3% حسب متطلبات لجنة بازل. وبشكل عام يتأثر هذا المؤشر بالتغيرات في كل من رأس المال ومكونات الأصول، وخاصة بند التسهيلات الذي يظهر نمواً متواصلاً عبر الزمن (المكون الأكثر أهمية في جانب الأصول). لذا فمع الارتفاع المتواصل لموجودات الجهاز المصرفي، يميل هذا المؤشر إلى الانخفاض، مما يعني ضرورة رفع رأس المال المصارف لرفع هذا المؤشر، أو منع تراجعه على الأقل.

بشكل عام حافظ هذا المؤشر على استقراره تقريباً خلال عامي 2016 و2017، حيث بلغت قيمته حوالي 9.5% في نهاية العام 2017، مقارنةً مع 9.6% في نهاية العام 2016.

أما على مستوى جنسية المصارف فقد تراجع المؤشر لدى المصارف المحلية إلى 9.0% مقارنة مع 9.7%، مقابل ارتفاعه لدى المصارف الوافدة إلى 10.0% مقارنةً مع 9.5% خلال نفس الفترة.

شكل 5 - 3: رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول، 2013-2017



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

[37] يعتبر أحد نسب الرفع المالي، التي استخدمت لقياس كفاية رأس المال قبل معيار بازل، وأحد أبرز سلبياته أنه لا يعطي اعتباراً للمخاطر المختلفة المرتبطة بأنواع الأصول. بسط المؤشر يمثل رأس المال الأساسي وهو عبارة عن الشريحة الأولى (Tier 1 Capital).

مؤشرات جودة الأصول

تعتمد مؤشرات مصداقية رأس المال على مدى موثوقية مؤشرات جودة الأصول، خاصة وأن أغلب مخاطر الإعسار المالي للمصارف ترتبط بنوعية الأصول، والقدرة على تحويل الأصول إلى سيولة. كما يؤخذ في الاعتبار عند تقييم جودة الأصول مخاطر الائتمان التي تشمل العمليات خارج الميزانية والمتاجرة بالمشتقات المالية.

فلسطينياً، تعتبر قناة الائتمان الرئيسة المتاحة للتمويل في الاقتصاد، رغم تأثرها بالظروف الأمنية والسياسية (استمرار الاحتلال وتفاقم الاستيطان وانسداد أفق الحل السياسي، وتزايد درجات عدم اليقين السياسي والاقتصادي، والانقسام الداخلي، والاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار في المنطقة العربية) وانعكاسها على البيئة والمناخ الاستثماري السائد. وفي مثل هذه الظروف تكون قناة الائتمان عرضة للعديد من المخاطر، جراء تزايد احتمالات عدم الوفاء بالالتزامات المستحقة في مواعيدها كلياً أو جزئياً (الفائدة وأصل المبلغ المقترض أو كليهما)، وبالتالي تزايد حالات التعثر، وما قد ينتج عنها من خسارة تؤثر على إيرادات المصرف وأرباحه، والتي قد تؤثر في المحصلة على جودة أصوله. ولهذه الغاية تستخدم مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها الاستدلال على جودة الأصول، ومن أبرزها:

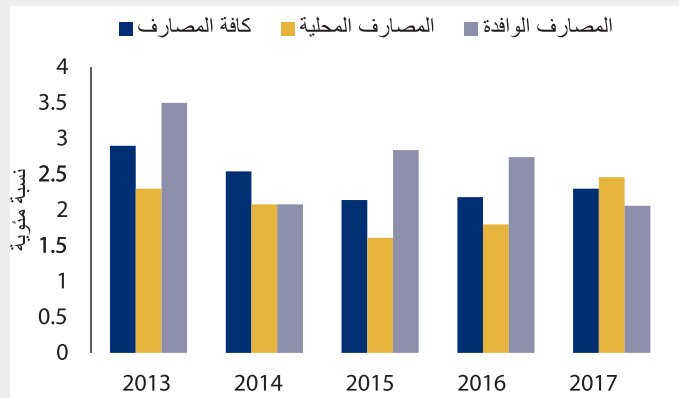
التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات

سجل مؤشر نسبة التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات ارتفاعاً طفيفاً في العام 2017، حيث بلغت 2.3% مقارنة مع 2.2% في العام 2016. أما على مستوى جنسية المصارف، فقد ارتفعت هذه النسبة لدى المصارف المحلية إلى 2.5% في العام 2017 مقارنة مع 1.8% في العام السابق، بينما تراجع لدى المصارف الوافدة إلى 2.1% مقارنة مع 2.7% خلال نفس الفترة.

ورغم هذا الارتفاع الطفيف في هذه النسبة على مستوى الجهاز المصرفي، إلا أنها لا تزال متدنية إذا ما قورنت ببعض الدول (كما سبقت الإشارة إليه في الفصل الثالث). ويعزى تدني هذه النسبة إلى ارتفاع درجة الكفاءة في اتخاذ القرار الائتماني في ضوء تبني مفهوم الرقابة المصرفية الفعالة المبني على المخاطر، وعمليات التطوير المتواصلة التي تقوم بها سلطة النقد لتنظيم معلومات الائتمان، وما لها من تأثير واضح في تخفيض المخاطر الائتمانية، وتحسن جودة المحفظة الائتمانية.

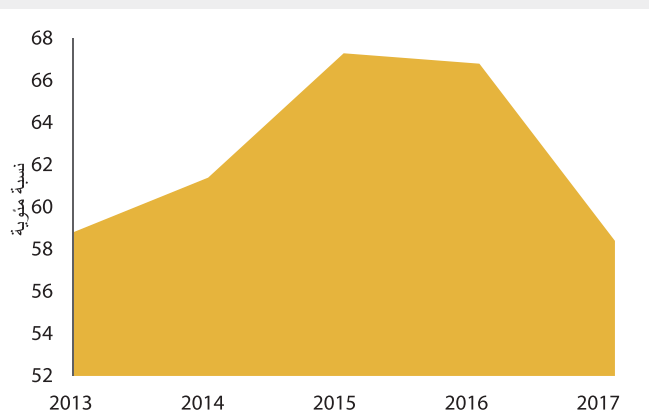
ومع الارتفاع في حجم الديون المتعثرة (زادت قيمتها من 149.7 مليون دولار في العام 2016 إلى 186 مليون دولار في العام 2017)، قامت المصارف بإجراء تحوطي برفع مخصصات الديون المتعثرة بنسبة 8.5% عما كانت عليه في العام 2016، لتصل إلى 108.6 مليون دولار، وبما يكفي لتغطية نحو 58.4% من التسهيلات المتعثرة مقارنة مع 66.8% في نهاية العام 2016.

شكل 5-4: التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات، 2013-2017



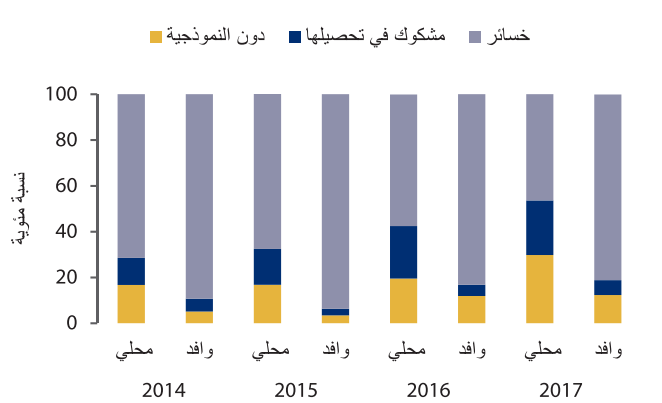
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 5-5: تغطية المخصصات للديون المتعثرة، 2013-2017



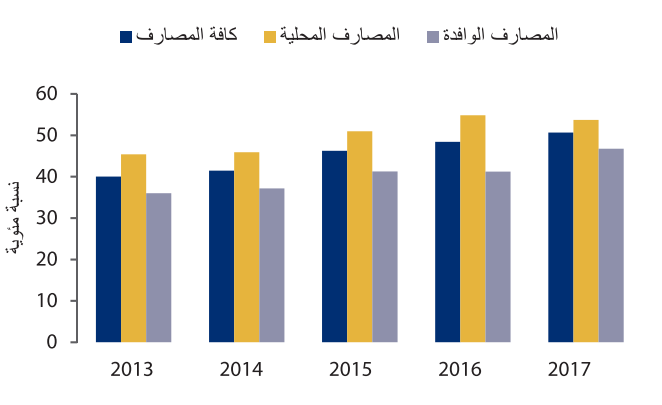
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 5- 6: هيكل التسهيلات المتعثرة حسب حنسة المصرف، 2014-2017



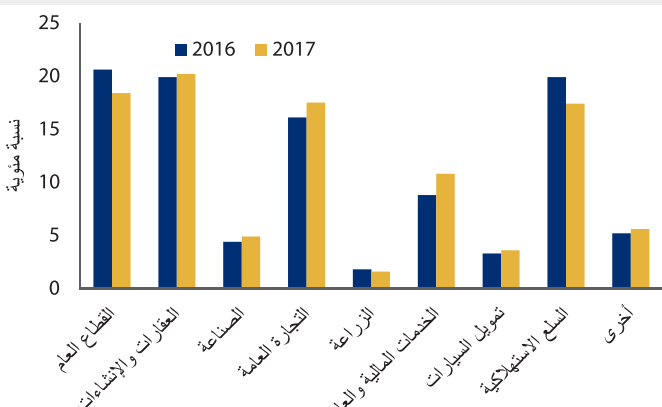
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 5- 7: التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول، 2013-2017



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 5- 8: التركيز في التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2016-2017



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

ويعزى تراجع نسبة تغطية المخصصات للديون المتعثرة إلى التغييرات التي حدثت في هيكل هذه الديون، نظراً لتفاوت نسبة المخصصات المقابلة لكل فئة من فئات الديون المتعثرة بحسب فترة التعثر. إذ يلاحظ ارتفاع الأهمية النسبية للتسهيلات دون النموذجية^[38] من 15.7% في العام 2016 إلى 23.4% من إجمالي التسهيلات المتعثرة في العام 2017 (ارتفعت لدى المصارف المحلية من 19.5% إلى 29.8%، ولدى الوافدة من 11.9% إلى 12.3%)، والتسهيلات المشكوك في تحصيلها من 13.8% إلى 17.4% (ارتفعت لدى المصارف المحلية من 22.9% إلى 23.8%، ولدى الوافدة من 4.9% إلى 6.5%)، مقابل تراجع التسهيلات المصنفة كخسائر من 70.5% إلى 59.2% (تراجعت لدى المصارف المحلية من 57.5% إلى 46.4%، ولدى الوافدة من 83.2% إلى 81.1%) في نهاية العام 2017.

التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول

ارتفعت نسبة التسهيلات إلى إجمالي أصول الجهاز المصرفي إلى 50.6% في العام 2017 مقارنة مع 48.4% في العام السابق. وبشكل عام يلاحظ أن هذه النسبة تتجه نحو الارتفاع عبر الزمن، بالرغم من تباينها على مستوى جنسية المصارف، حيث ارتفعت لدى المصارف الوافدة من 41.2% في العام 2016 إلى 46.7% في العام 2017، مقابل تراجعها لدى المصارف المحلية من 54.8% إلى 53.7% خلال نفس الفترة.

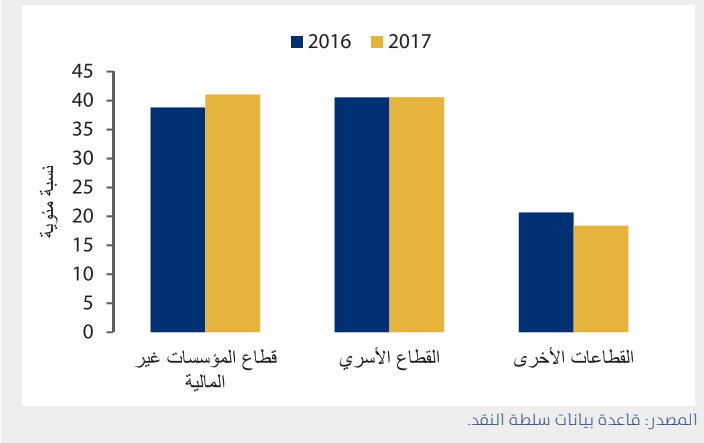
التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات

يعكس هذا المؤشر درجة تركيز التسهيلات الممنوحة لقطاع أو لنشاط اقتصادي معين، إذ أن ارتفاع درجة تركيز التسهيلات الممنوحة لقطاع أو نشاط معين، يزيد من درجة المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي، نظراً لارتباط القدرة على السداد بالتطورات والتقلبات الاقتصادية والتطورات غير المتوقعة المصاحبة لهذا القطاع أو النشاط. وبشكل عام تشير البيانات إلى عدم وجود تركيز في نسب الائتمان الممنوح لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد المختلفة، وبقيائها دون نسبة 20% من إجمالي التسهيلات، وذلك حسب تعليمات سلطة النقد رقم (5/2008، فقرة 1/6/5)، وإن كانت حصة بعض القطاعات أو الأنشطة تقترب من هذه النسبة.

[38] وفقاً لتعليمات سلطة النقد رقم (2008/1) تصنف التسهيلات التي فات على موعد تسديدها مدة 91 إلى 180 يوماً بالتسهيلات دون النموذجية، وتستلزم تكوين مخصصات لها بنسبة 20% من قيمتها. في حين تصنف التسهيلات التي فات على موعد تسديدها مدة 181 إلى 360 يوماً بالتسهيلات المشكوك في تحصيلها، وتستلزم تكوين مخصصات لها بنسبة 50% من قيمتها. أما التسهيلات التي فات على موعد استحقاقها أكثر من 360 يوماً فتصنف كخسائر، وتستلزم تكوين مخصصات بنسبة 100% من قيمتها.

يشار إلى أن حصة القطاع العام قد بلغت 18.4% من إجمالي محفظة التسهيلات القائمة في العام 2017 مقارنة مع 20.6% في العام 2016، حيث تراجعت مساهمة المصارف المحلية في تمويل هذا القطاع من 19.2% في العام 2016 إلى 16.4% في العام 2017، والمصارف الوافدة من 22.7% إلى 21.2% خلال نفس الفترة. كما استحوذ قطاع الإنشاءات (بما في ذلك تطوير الأراضي) على نحو 20.2% من إجمالي التسهيلات مقارنة مع 19.9% في العام 2016، والذي يستدعي اهتماماً خاصاً. كما استحوذ نشاط تمويل السلع الاستهلاكية على 17.4% مقارنة مع 19.9%، فيما بلغت حصة نشاط تمويل التجارة العامة نحو 17.5% مقارنة مع 16.1%، والخدمات المالية وخدمات عامة بنحو 10.8% مقارنة مع 8.8% خلال نفس الفترة. وعلى العكس من ذلك، كانت حصة الأنشطة الإنتاجية متدنية، إذ بلغت للزراعة 1.6%، والصناعة 4.9%، خلال العام 2017.

شكل 5 - 9: التوزيع المؤسسي لإجمالي المحفظة الائتمانية، 2017-2016



أما بحسب القطاعات المؤسسية، فيشير التحليل إلى أن قطاع المؤسسات غير المالية قد حظي بمزيد من الاهتمام من قبل الجهاز المصرفي خلال العام 2017، باستحوازه على نحو 41.1% من إجمالي المحفظة الائتمانية مقارنة مع 38.8% في العام 2016. وجاءت المساهمة الأكبر من قبل المصارف المحلية التي رفعت تمويلها لهذا القطاع إلى 46.7% من إجمالي محفظتها الائتمانية في العام 2017 مقارنة مع 44.7% في العام السابق، في حين رفعت المصارف الوافدة تمويلها المقدم لهذا القطاع إلى 32.8% مقارنة مع 30.0% خلال نفس الفترة.

كما ارتفع التمويل الممنوح للقطاع الأسري بشكل طفيف ليصل إلى 40.6% من إجمالي المحفظة الائتمانية المقدمة من الجهاز المصرفي، مقارنة مع 40.5% في العام السابق، وذلك

على خلفية رفع المصارف المحلية لمساهمتها في تمويل هذا القطاع إلى 36.9% من إجمالي محفظتها الائتمانية في العام 2017 مقارنة مع 36.0%، مقابل تراجع مساهمة المصارف الوافدة في تمويل هذا القطاع إلى 46.0% من إجمالي محفظتها الائتمانية مقارنة مع 47.3% في العام 2016.

أما بقية القطاعات الأخرى فقد استحوذت على نحو 18.4% من إجمالي المحفظة الائتمانية للجهاز المصرفي خلال العام 2017 مقارنة مع 20.7% في العام 2016، وذلك على خلفية تراجع مساهمة المصارف المحلية في تمويل هذه القطاعات إلى 16.5% من إجمالي محفظتها الائتمانية مقارنة مع 19.3% في العام 2016، والمصارف الوافدة إلى 21.2% من إجمالي محفظتها الائتمانية مقارنة مع 22.7% خلال نفس الفترة.

مؤشرات العائد والربحية

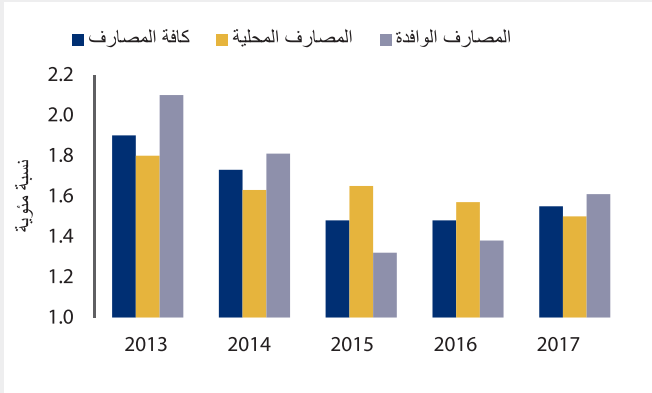
تعكس مؤشرات الإيرادات والربحية نتيجة النشاط المصرفي خلال فترة معينة، وفي هذا السياق، سجل صافي الدخل (قبل الضريبة) لإجمالي المصارف ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 17.5% عما كان عليه في العام 2016، ليصل إلى 228.4 مليون دولار في نهاية العام 2017، جراء تزايد صافي الدخل المتحقق من الفوائد ومن غير الفوائد على حد سواء. وقد انعكس هذا التزايد على أداء مؤشرات الربحية للجهاز المصرفي كما يلي:

العائد على معدل الأصول (ROAA)

يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة المصارف في توظيف أصولها، أي أن ارتفاع هذا العائد^[39] يأتي نتيجة لاستخدام أفضل لأصول المصرف من خلال القنوات الاستثمارية المتاحة.

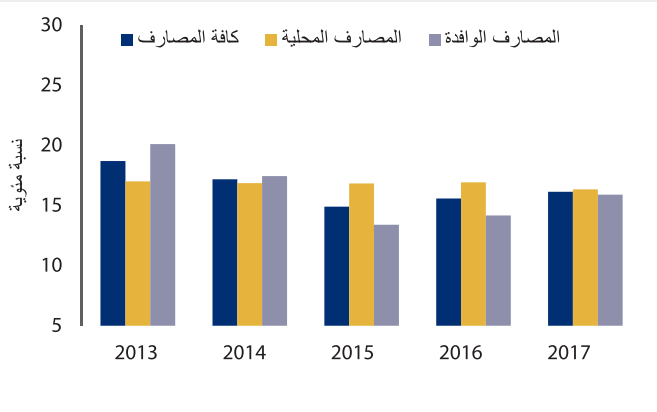
وفي هذا السياق حافظت نسبة العائد على الأصول للجهاز المصرفي الفلسطيني على ثباتها عند نفس المستوى الذي كانت عليه في العام 2016 البالغ 1.5%، وذلك على خلفية الاتجاهات المتباينة التي أظهرها هذا المؤشر على مستوى المصارف المحلية والوافدة. إذ ارتفع لدى المصارف الوافدة من 1.4% في نهاية العام 2016 إلى 1.6% في نهاية العام 2017، مقابل تراجعها لدى المصارف المحلية من 1.6% إلى 1.5% خلال نفس الفترة.

شكل 5 - 10: العائد على معدل الأصول، 2013-2017



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 5 - 11: العائد على معدل حقوق الملكية، 2013-2017



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

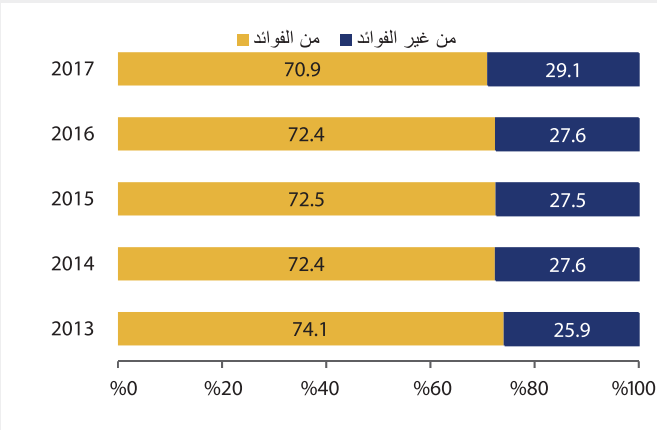
العائد على معدل حقوق الملكية (ROAE)

سجل العائد على معدل حقوق الملكية لإجمالي المصارف ارتفاعاً من 15.6% في نهاية العام 2016 إلى 16.1% في نهاية العام 2017، متأثراً بتباين الأداء بين المصارف المحلية والوافدة، حيث ارتفع لدى المصارف الوافدة من 14.2% في نهاية العام 2016 إلى نحو 15.9% في نهاية العام 2017، مقابل تراجعها لدى المصارف المحلية من 16.9% إلى 16.3% خلال نفس الفترة.

صافي الدخل من الفوائد (هامش الفائدة) إلى إجمالي الدخل

يعكس مؤشر صافي الدخل من الفوائد مدى الربح المتولد من النشاط الرئيس للمصارف، ويعتبر مقياساً للأهمية النسبية لصافي إيرادات الفائدة (الفائدة المقبوضة-الفائدة المدفوعة) في الدخل الإجمالي. ويشار في هذا السياق إلى تراجع الأهمية النسبية لصافي الدخل من الفوائد إلى 70.9% من إجمالي الدخل في نهاية العام 2017 مقارنة مع 72.4% في نهاية العام 2016، بالرغم من ارتفاع صافي الدخل المتحقق من الفوائد في العام 2017 بنسبة 14.9% عما كان عليه في العام السابق، ليصل إلى نحو 466.8 مليون دولار، جراء ارتفاع الفوائد المقبوضة بنسبة 18.1% لتصل إلى 571.9 مليون دولار، والفوائد المدفوعة بنسبة 34.6% لتصل إلى 105.0 مليون دولار.

شكل 5 - 12: توزيع صافي الدخل، 2013-2017



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

[39] العائد يمثل صافي الربح قبل الأرباح والخسائر غير العادية والضرائب.

أما على مستوى جنسية المصارف، فقد ارتفع صافي الدخل من الفوائد لدى المصارف المحلية بنسبة 14.6% عما كان عليه في العام 2016، ليصل إلى 254.2 مليون دولار، مشكلاً ما نسبته 67.9% من إجمالي دخلها المتحقق من كافة العمليات مقارنة مع 70.5% في العام 2016. كما ارتفع المؤشر لدى المصارف الوافدة بنسبة 15.4% ليصل إلى 212.6 مليون دولار، مشكلاً نحو 74.8% من إجمالي دخلها المتحقق من كافة العمليات للعام الثاني على التوالي.

الدخل من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل

يقيس هذا المؤشر حصة دخل المصارف من الأنشطة الأخرى بخلاف الفائدة مثل الدخل من تداول العملة والأرباح على الأدوات المالية المختلفة. ومع نهاية العام 2017 ارتفع هذا المؤشر إلى حوالي 29.1% من إجمالي الدخل المتحقق للمصارف من كافة العمليات، مقارنة مع 27.6% في نهاية العام 2016. جدير بالذكر أن صافي الدخل من غير الفوائد ارتفع بنسبة 24.0% عن مستواه المتحقق في العام 2016 ليصل إلى 191.8 مليون دولار. توزعت بين صافي الدخل المتحقق من الرسوم والعمولات^[40] بقيمة 115.9 مليون دولار، ومن الأدوات المالية (أوراق الدين المالية والاستثمارات) بقيمة 14.3 مليون دولار، ومن عمليات أخرى (تبادل وتقييم العملات، عمليات خارج الميزانية، الدخول التشغيلية) بقيمة 61.6 مليون دولار.

أما على مستوى جنسية المصارف، فقد ارتفع صافي الدخل من غير الفوائد للمصارف المحلية بنسبة 29.6% عما كان عليه في العام 2016، ليبلغ 120.3 مليون دولار، مشكلاً نحو 32.1% من إجمالي دخلها المتحقق من كافة العمليات خلال العام 2017 مقارنة مع 29.5% في العام السابق. في حين ارتفع بنسبة 15.5% للمصارف الوافدة، ليصل إلى 71.5 مليون دولار، مشكلاً نحو 25.2% من إجمالي دخلها المتحقق للعام الثاني على التوالي.

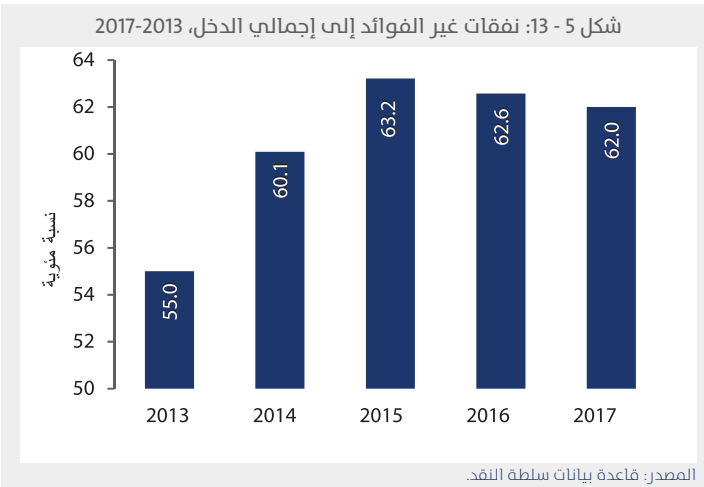
نفقات غير الفوائد إلى إجمالي الدخل

يقيس هذا المؤشر الأهمية النسبية للنفقات (بخلاف مدفوعات الفوائد)، كالأجور والرواتب، وغيرها من النفقات الإدارية، حيث ينعكس ارتفاع هذا المؤشر سلباً على مؤشرات الربحية. وفي هذا السياق شهد العام 2017 تراجعاً في نسبة الإنفاق على غير الفوائد إلى 62.0% من إجمالي الدخل مقارنة مع 62.6% في العام 2016. مع العلم أن نفقات غير الفوائد قد ارتفعت بنحو 16.2% عما كانت عليه في العام 2017، لتصل إلى 408.1 مليون دولار، متأثرة بارتفاع نفقات الموظفين بنحو 20.9% والنفقات التشغيلية الأخرى بنسبة 11.4%.

أما على مستوى جنسية المصرف، فمع ارتفاع نفقات غير الفوائد لدى المصارف المحلية بنسبة 21.2% مقارنة مع العام 2016، لتصل إلى نحو 239.0 مليون دولار، ارتفعت نسبتها إلى

إجمالي دخلها المتحقق من كافة العمليات إلى 63.8% مقارنة مع 62.7% في العام 2016. وفي المقابل، ورغم ارتفاع هذه النفقات لدى المصارف الوافدة بنسبة 9.9% لتبلغ 169.0 مليون دولار، إلا أن نسبتها إلى إجمالي دخلها المتحقق من كافة العمليات قد تراجعت إلى 59.5% مقارنة مع 62.5% خلال نفس الفترة. وبشكل عام استحوذت نفقات الموظفين خلال العام 2017 على أكثر من نصف نفقات غير الفوائد (53.0%) لدى كافة المصارف (51.4% لدى المصارف المحلية مقابل 55.2% لدى المصارف الوافدة).

[40] تتضمن العمولات المستوفاة على القروض والجاري مدين والبنود خارج الميزانية وعمولات الحسابات بالإضافة إلى أية عمولات أخرى.

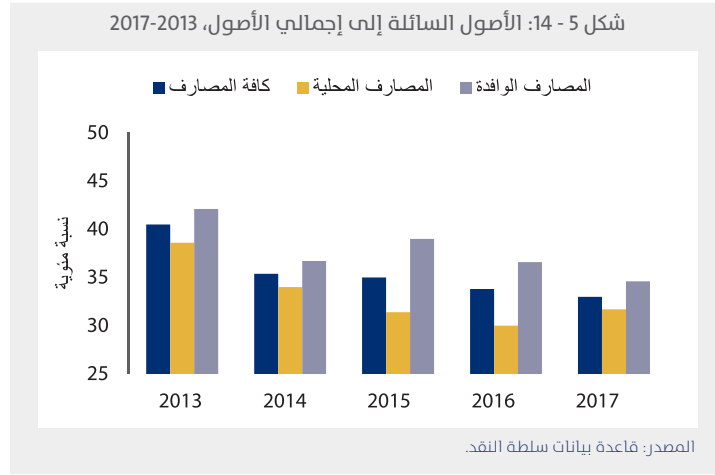


مؤشرات السيولة

تعكس هذه المؤشرات مدى كفاية الأصول السائلة التي تمكّن المصارف من الوفاء بالتزاماتها دون التعرض لخسائر. وقد أظهرت مؤشرات السيولة المختلفة للقطاع المصرفي تراجعاً بشكل عام خلال العام 2017 مقارنة بالعام 2016. ومن أبرز المؤشرات الرئيسية المستخدمة لقياس السيولة ما يلي:

الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

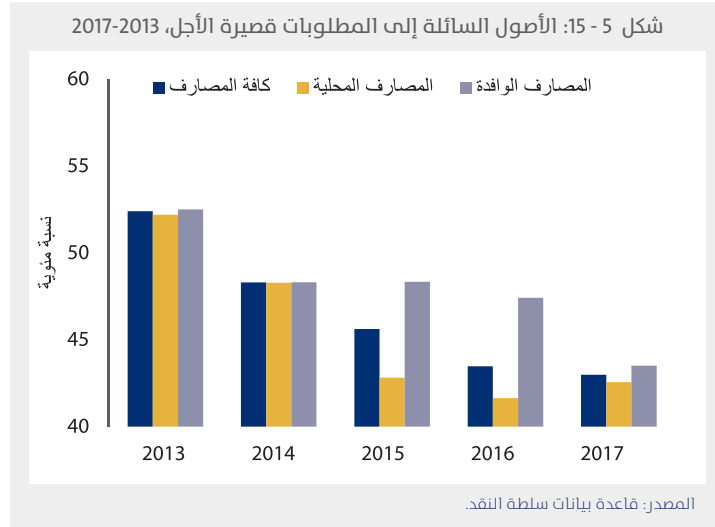
شهدت الأصول السائلة إلى إجمالي أصول المصارف تراجعاً طفيفاً في نهاية العام 2017 لتصل إلى حوالي 33.0% مقارنة مع 33.8% في العام 2016. ويرتبط الانخفاض في هذا المؤشر بزيادة درجة توظيف الأموال في عناصر أقل سيولة كمنح الائتمان، والاستثمارات المختلفة منخفضة السيولة ذات آجال استحقاق أكثر من سنة. وبالرغم من انخفاض قيمة هذا المؤشر، إلا أن الأصول السائلة لا تزال تشكل نسبة جيدة من إجمالي أصول المصارف، مما يشير إلى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.



أما على مستوى جنسية المصارف، فيشير التحليل إلى تراجع هذا المؤشر لدى المصارف الوافدة من حوالي 36.6% في نهاية العام 2016 إلى 34.6% في نهاية العام 2017، مقابل ارتفاعه لدى المصارف المحلية من حوالي 30.0% إلى 31.7% خلال نفس فترة المقارنة. وفي ذلك إشارة إلى أن المصارف المحلية تتجه إلى الاحتفاظ بأصول ذات سيولة منخفضة في ظل زيادة محافظتها الائتمانية كنسبة من إجمالي أصولها.

الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل

يعبر هذا المؤشر عن مدى التوافق في آجال الاستحقاق بين التزامات المصارف قصيرة الأجل وأصولها السائلة، بحيث تكون قادرة على مواجهة هذه الالتزامات دون الوقوع في أزمات سيولة وخسائر. وقد اتجه هذا المؤشر خلال العام 2017 نحو التراجع الطفيف ليصل إلى نحو 43.0% مقارنة مع 43.5% في العام السابق، وذلك على خلفية تراجع له لدى المصارف الوافدة على وجه التحديد إلى 43.5% في العام 2017 مقارنة مع 47.4% في العام 2016. مقابل ارتفاعه لدى المصارف المحلية إلى نحو 42.6% مقارنة مع 41.6% خلال نفس الفترة.



من جانب آخر، تواصلت جهود سلطة النقد للتغلب على أزمة (فائض) السيولة النقدية بعملة الشيك، حيث تم خلال العام 2017 ترحيل 12,748.1 مليون شيكل، منها 7,564 مليون شحنت من خلال بنك فلسطين إلى بنك إسرائيل، و 5,184.1 مليون شحنت من خلال المصارف الأردنية إلى البنوك الإسرائيلية المراسلة. كما تم شحن 600 مليون شيكل من فروع المصارف العاملة في قطاع غزة إلى فروع المصارف العاملة في الضفة الغربية، بالإضافة إلى استبدال نقد تالف بقيمة 102 مليون شيكل.

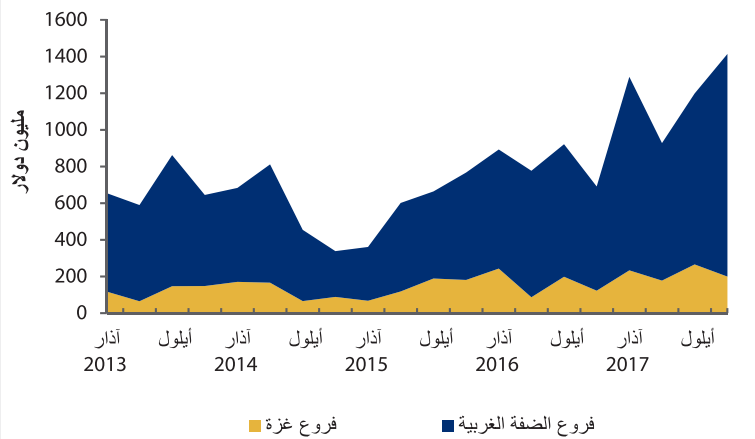
جدول 5 - 1: عمليات شحن الشيكال (مليون شيكل)، 2013-2017

2017	2016	2015	2014	2013	البيان
فروع المصارف العاملة في الضفة الغربية إلى إسرائيل					
5,184.1	4,526.4	3,455.9	4,594.9	4,740.6	من البنوك الأردنية
7,564.0	7,900.0	5,300.0	4,400.0	4,860.3	من بنك فلسطين
12,748.1	12,426.4	8,755.9	8,994.9	9,600.9	إجمالي فائض الشيكال المشحون
فروع المصارف العاملة في قطاع غزة					
-	4.0	5.0	1.9	4.0	إدخال نقد معدني إلى القطاع
102.0	102.0	51.0	200.0	50.0	استبدال نقد تالف

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

واستناداً لتعليمات سلطة النقد الخاصة بالسيولة النقدية فإن المصارف ملزمة بالاحتفاظ بنسبة 3% لكل من عملة الشيكال والدينار والعملات الأخرى على مستوى المصرف، و2% على مستوى الفرع، وبنسبة 6% لإجمالي العملات على مستوى المصرف و4% على مستوى الفرع كحد أدنى. أما فيما يتعلق بعملة الدولار فينبغي الاحتفاظ بما نسبته 4.5% كحد أدنى على مستوى المصرف، و3% على مستوى الفرع، وذلك اعتباراً من 1/5/2013، وفقاً لتعليمات سلطة النقد رقم (4/2013) والتعليمات رقم (8/2013).

شكل 5 - 16: السيولة النقدية بعملة الشيكال (مقومة بالدولار)، 2013-2017



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

لكن الواقع العملي يشير إلى احتفاظ المصارف بنسب سيولة أعلى من تلك المشار إليها، وخصوصاً من عملة الشيكال، حيث وصلت أزمة فائض السيولة النقدية بالشيكال إلى مستويات قياسية في العام 2017 لتصل نسبتها إلى 79.4% من إجمالي السيولة النقدية مقومة بالدولار، وهي أعلى نسبة محققة منذ العام 2006، حيث ارتفع حجمها إلى حوالي 4.2 مليار شيكل في نهاية العام 2017، إذ يبدو أن أزمة السيولة بهذه العملة قد عادت إلى التفاقم من جديد خلال العام 2017 وبشكل ملحوظ^[41]، رغم كل الجهود التي بذلتها سلطة النقد، حيث ارتفعت السيولة النقدية بعملة الشيكال كنسبة من إجمالي أصول المصارف بنفس العملة إلى نحو 26.1%^[42] مقارنة مع 16.5% في العام 2016.

ومما لا شك فيه أن هذه المشكلة تعد أحد أبرز التحديات أمام الاستقرار المالي، حيث أن تراكم الشيكال يؤدي إلى تزايد التكاليف التي تتكبدها المصارف في سبيل الاحتفاظ بهذا الفائض، الأمر الذي يؤثر سلباً على أرباحها. كما أن التهديد المستمر من قبل المصارف الإسرائيلية المراسلة بخفض سقف الودائع لديها من جهة أخرى، يمكن أن يفاقم من مشكلة تراكم الفائض، وقد يدفع بالمصارف العاملة في فلسطين إلى فرض قيود (أو حتى التوقف) على استقبال عملة الشيكال من الجمهور، الأمر الذي قد يخلق مشاكل جديدة تتعلق بتسوية الشيكات والحوالات بعملة الشيكال، وبالتالي التأثير سلباً على الاستقرار المالي.

[41] تراجعت حدة أزمة فائض الشيكال مع بداية العام 2018، إذ انخفضت النسبة لتصل إلى 67.4% من إجمالي السيولة النقدية مقومة بالدولار في نهاية أيار 2018، وبقيمة 2.7 مليار شيكل تقريباً. ويعزى ذلك إلى عمليات الشحن التي تمت خلال الأشهر الأولى من العام 2018، والتي بلغت 6984.6 مليون شيكل خلال الأشهر كانون ثاني-أيار 2018، الأمر الذي خفف كثيراً من حدة أزمة الفائض في المصارف المرخصة.

[42] تراجعت النسبة إلى 20.0% في نهاية شهر نيسان 2018، حيث عادت النسبة إلى معدلاتها المسجلة في السنوات السابقة، وبالرغم من ذلك لازالت تعتبر أعلى نسبياً من مستوياتها الطبيعية، حيث أن هذه النسبة كانت تقريباً في حدود 10%.

الفصل السادس المؤسسات المالية غير المصرفية

نظرة عامة

يتكون القطاع المالي غير المصرفي الخاضع لرقابة سلطة النقد من قطاع الصيرفة ومؤسسات الإقراض المتخصصة. بالإضافة إلى بورصة فلسطين، وقطاع التأمين، وقطاع الرهن العقاري، وقطاع التأجير التمويلي، والتي تخضع لإشراف ورقابة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية. ويتكامل دور القطاع المالي غير المصرفي مع القطاع المصرفي في خلق وتعزيز مصادر التمويل في الاقتصاد الفلسطيني، وتعزيز النمو الاقتصادي.

ونظراً لكون القطاع المالي غير المصرفي مكوناً هاماً من المكونات الرئيسية للنظام المالي إلى جانب القطاع المصرفي، فإن له تأثير على اتجاهات الاستقرار المالي، لا سيما في ضوء تعدد المؤسسات المنضوية تحته، وتباين مهامها وأنشطتها، الأمر الذي يستلزم متابعة التطورات المختلفة في عملها سواء على المستوى القانوني والبنية التحتية لها، أو على مستوى نشاطها المالي.

قطاع الصرافة

جدول 6-1: الصرافون المرخصون حسب الشكل القانوني والمنطقة، 2013-2017

2017	2016	2015	2014	2013	المنطقة والشكل القانوني
233	220	238	237	232	الضفة الغربية
59	56	54	43	38	قطاع غزة
243	224	222	199	184	شركات
49	52	70	81	86	أفراد
292	276	292	280	270	الإجمالي

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

استمراراً لجهود سلطة النقد الحثيثة في تنظيم قطاع الصرافة، وضبط أوضاعه ورفع كفاءته، في ضوء النظام الجديد لترخيص ورقابة مهنة الصرافة بموجب القرار الرئاسي رقم (41) لسنة 2016 فقد أصدرت التعليمات الرقابية (1/2017) بشأن الحوالات المالية، إلى جانب العديد من التعاميم التي تضمن سلامة العمل في قطاع الصرافة^[43].

وفي ختام العام 2017 بلغ عدد الصرافين المرخصين من قبل سلطة النقد 292 صرافاً مقارنة مع 276 صرافاً في العام السابق، منهم 233 صرافاً في الضفة الغربية، و59 صرافاً في قطاع غزة. وكذلك منهم 243 صراف يزاولون المهنة بصورة شركات، و49 صرافاً يزاولونها بصورة أفراد.

وعلى مستوى التطورات المالية، شهد إجمالي موجودات قطاع الصرافة نمواً بنحو 5.9% مقارنة مع 5.1% في العام السابق، لتبلغ حوالي 74.3 مليون دولار. توزعت بين موجودات متداولة بنسبة 93.2%، وموجودات ثابتة بنسبة 5.0%، في حين شكلت الموجودات الأخرى نحو 1.8%. أما في جانب الخصوم، فشكّلت حقوق الملكية نحو 89.6% من إجمالي الخصوم بقيمة بلغت

جدول 6-2: أهم المؤشرات المالية لقطاع الصيرفة، 2013-2017

2017	2016	2015	2014	2013	المؤشرات
66.6	47.9	47.2	45.8	47.4	إجمالي حقوق الملكية (مليون دولار)
69.3	66.3	62.7	49.9	47.1	الأصول المتداولة (مليون دولار)
3.7	3.8	4.1	2.8	2.5	الأصول الثابتة (مليون دولار)
74.3	70.2	66.8	52.9	49.6	إجمالي الموجودات (مليون دولار)
89.6	67.6	70.7	86.6	95.6	حقوق الملكية/ إجمالي الموجودات (%)
0.51	0.52	0.53	0.42	0.40	الموجودات/ الناتج المحلي الإجمالي (%)

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

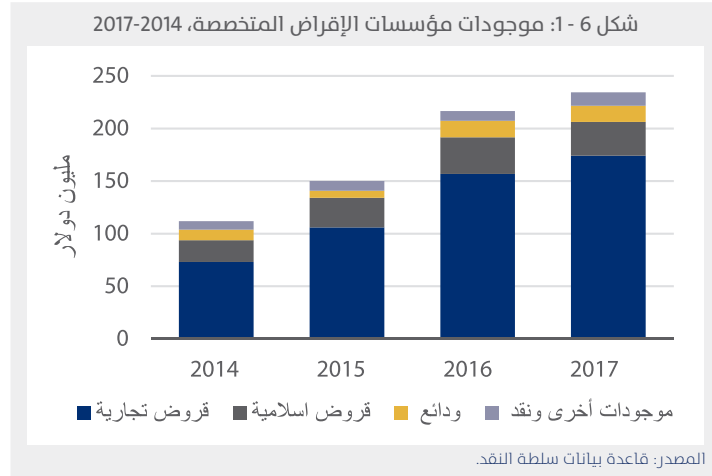
[43] لمزيد من التفصيل حول هذه التعليمات، أنظر الفصل الثالث من هذا التقرير.

66.6 مليون دولار، في حين شكلت مطلوبات القطاع 10.4%. وفي جانب آخر، شكلت موجودات قطاع الصرافة نحو 0.5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في العام 2017.

ويتضح مما سبق أن المؤشرات المالية لقطاع الصرافة صغيرة نسبياً، لا تمثل خطراً جوهرياً على الاستقرار المالي، لا سيما في ضوء التعليمات الرقابية والمتابعة الميدانية التي تقوم بها سلطة النقد لشركات ومحلات الصرافة بما يضمن التزامها بالتعليمات المقررة، وبما يجد من المخاطر المحتملة في هذا القطاع. فقد استمرت جولات التفتيش الميداني على الصرافين خلال العام 2017، وبواقع 220 جولة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، للتأكد من مدى التزامهم بالقوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة، إضافة إلى جولات تفتيش على حسابات الصرافين في المصارف العاملة في فلسطين، ومعالجة الملاحظات الرقابية التي تمخضت عن هذه الجولات. إلى جانب ذلك تم اعداد دليل تفتيش ميداني يتضمن آلية التحقق من إجراءات مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى محال / شركات الصرافة. كما تم اعداد مركز مالي وقائمة دخل مجمعة لكافة الصرافين.

مؤسسات الإقراض المتخصصة

يشكل قطاع الإقراض المتخصصة دعامة أساسية لتمكين الرياديين والفئات المهمشة للخروج من الفقر وتوفير فرص العمل وبالتالي تقليل نسب البطالة من خلال توفير مصادر التمويل. كما تنبع أهميته من الدور الكبير الذي يؤديه في مجال تعزيز أدوات ووسائل الشمول المالي وتمكين كافة فئات المجتمع من الاستفادة من الخدمات المالية، وبما يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وقد واصلت سلطة النقد جهودها خلال العام 2017 بإصدار العديد من التعليمات الرقابية الهادفة إلى تنظيم وضبط أوضاع مؤسسات الإقراض المتخصصة، بما يضمن مساهمتها الإيجابية في تحقيق الاستقرار المالي^[44].



ومع نهاية العام 2017 بلغ عدد مؤسسات الإقراض المتخصصة المرخصة من قبل سلطة النقد 6 مؤسسات، منها 4 مؤسسات ربحية (أكاد للتنمية والتمويل، والإبداع للتمويل متناهي الصغر، وأصالة للتنمية والإقراض، وفيتاس فلسطين)، ومؤسسات غير ربحية (الشركة الفلسطينية للإقراض والتنمية «فاتن»، وشركة ريف للتمويل الصغير). وتعمل هذه المؤسسات من خلال شبكة من الفروع والمكاتب عددها 84 فرعاً ومكتباً (66 فرع و18 مكتب) موزعة على الضفة الغربية وقطاع غزة. ويعمل فيها نحو 652 موظف إقراض.

وعلى مستوى النشاط المالي لمؤسسات الإقراض المتخصصة، فقد بلغ إجمالي موجوداتها نحو 234.5 مليون دولار، مرتفعة بنحو 8.3% مقارنة بالعام 2016، توزعت بين قروض تجارية بنسبة 74.3% (بقيمة 174.1 مليون دولار)، وقروض إسلامية بنسبة 13.7% (بقيمة 32.1 مليون دولار)، وودائع بنسبة 6.6% (بقيمة 15.4 مليون دولار)، وموجودات أخرى ونقد بنسبة 5.4% (بقيمة 12.8 مليون دولار). أما في جانب المطلوبات، فقد كانت في معظمها طويلة الأجل بنسبة 56.2%، فيما بلغت حصة المطلوبات قصيرة الأجل نحو 41.6%، والمطلوبات الأخرى 2.2%.

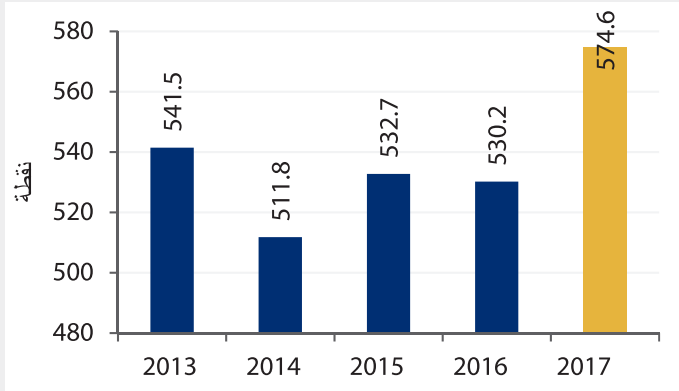
جدول 6 - 3: أهم المؤشرات المالية لقطاع الإقراض المتخصصة، 2014-2017

المؤشرات	2017	2016	2015	2014
حقوق الملكية/إجمالي الأصول	33.1	32.3	42.8	53.6
العائد على الأصول	1.36	1.83	1.08	-
العائد على حقوق الملكية	4.12	5.68	2.53	-
الموجودات/ الناتج المحلي الإجمالي	1.61	1.61	1.18	0.87

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

[44] لمزيد من التفصيل حول هذه التعليمات أنظر الفصل الثالث من هذا التقرير.

شكل 6 - 4: المؤشر العام لبورصة فلسطين، 2013-2017



المصدر: قاعدة بيانات بورصة فلسطين.

وعلى صعيد أداء البورصة خلال العام 2017، فقد عقدت 243 جلسة تداول، تم خلالها تداول 271,163,750 سهم (بارتفاع بنسبة 16.5% عن العام السابق)، وقيمة سوقية بلغت 3,891.5 مليون دولار، مرتفعة بنحو 5.4% خلال فترة المقارنة ذاتها، نفذت من خلال 53,205 صفقة تداول. وقد أغلق مؤشر البورصة (مؤشر القدس) مع نهاية العام 2017 عند مستوى 574.6 نقطة، مرتفعاً بنحو بنسبة 8.4% عن العام السابق.

ويأتي هذا الارتفاع على خلفية ارتفاع مؤشرات كافة القطاعات باستثناء قطاع الخدمات الذي أغلق عند مستوى 43.5 نقطة منخفضاً بما نسبته 3.3% عن إغلاق العام 2016. في حين أغلق مؤشر قطاع البنوك والخدمات المالية عند 164.0 نقطة، ومؤشر قطاع الصناعة عند 98.2 نقطة، ومؤشر قطاع التأمين عند 70.9 نقطة، ومؤشر قطاع الاستثمار عند 30.5 نقطة.

من ناحية أخرى، بلغ عدد المتعاملين في البورصة نحو 71,811 متعامل، شكل الاستثمار الفلسطيني 95.3% من إجمالي عدد المستثمرين، كما سيطر الفلسطينيون على نحو 68.2% من عدد الأوراق المالية و 63.7% من قيمتها، في حين شكل الاستثمار الاجنبي حوالي 4.7% أغلبهم من الأردن (بنسبة 61% من الاستثمار الاجنبي). وبالرغم من أن الاستثمار الاجنبي في البورصة يشكل نسبة قليلة من عدد المستثمرين إلا أنهم يسيطرون على نحو 36.3% من قيمة الأوراق المالية و 31.8% من عدد الأوراق المالية، وهذا يعني أن المخاطر المحيطة في بورصة فلسطين هي مخاطر داخلية في الأساس، في حين أن المخاطر الخارجية تؤثر على نحو ثلث عدد وقيمة الأوراق المالية.

ومن هذا السياق، ورغم أن البورصة الفلسطينية قد تشكل قناة لنقل بعض مخاطر الأسواق الخارجية إلى النظام المالي الفلسطيني، بحكم ترابطها مع بعض الأسواق المالية الإقليمية التي تتأثر بوضوح بالأسواق الدولية، إلا أن حجم هذه المخاطر يبقى محدوداً، كون معظم الشركات المدرجة في البورصة هي شركات محلية، يتأثر نشاطها بالتطورات المحلية أكثر من تأثره بالتطورات الدولية.

جدول 6 - 4 مؤشرات بورصة فلسطين، 2013-2017

المؤشرات	2017	2016	2015	2014	2013
عدد الشركات الأعضاء	8	8	8	8	8
عدد الشركات المدرجة	48	48	49	48	49
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	271.2	232.8	175.2	181.5	203.0
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	469.1	445.1	320.4	353.9	340.8
القيمة السوقية للشركات (مليون دولار)	3,891.5	3,390.1	3,339.2	3,187.3	3,247.5
قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي (%)	3.24	3.32	2.53	2.77	2.85
القيمة السوقية إلى الناتج المحلي (%)	26.8	25.3	26.3	25.0	27.3
معدل دوران الأسهم* (%)	12.1	13.7	9.6	11.1	10.5
عدد الصفقات (صفقة)	53,205	34,010	31,014	41,257	44,425
عدد جلسات التداول (جلسة)	243	245	246	245	241
معدل عدد الأسهم المتداولة لكل جلسة تداول (سهم)	1,115,900	950,274	712,315	741,001	842,182
معدل قيمة الأسهم المتداولة لكل جلسة تداول (دولار)	1,930,330	1,816,948	1,302,391	1,444,560	1,414,001
معدل عدد الصفقات لكل جلسة تداول	219	139	126	168	184
مؤشر القدس (نقطة)	574.6	530.2	532.7	511.8	541.5

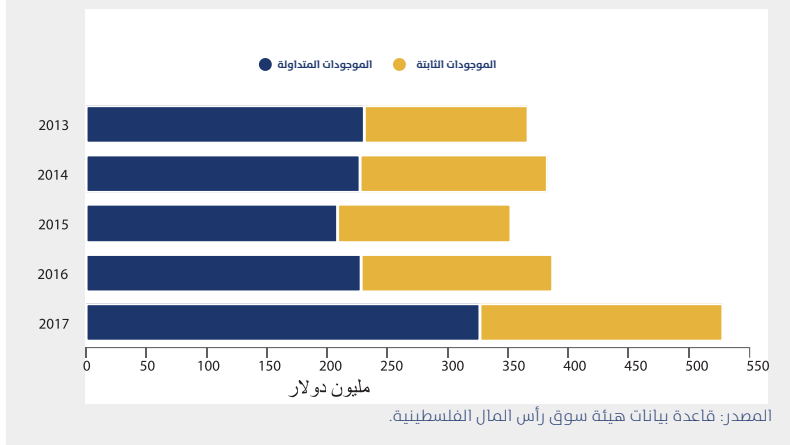
* معدل الدوران = قيمة الأسهم المتداولة/القيمة السوقية.
المصدر: قاعدة بيانات بورصة فلسطين.

ومن أهم التحديات التي تواجه قطاع الأوراق المالية الفلسطيني، عدم الاستقرار السياسي واستمرار الأزمات الداخلية، وانخفاض حجم التداول في البورصة بشكل عام، ومحدودية عدد الشركات المدرجة. وبالرغم من ذلك فلدى البورصة استراتيجية لتطوير أدائها ونمو نشاطها. وتركز هذه الاستراتيجية على المحاور التالية: (1) تعزيز حوكمة السوق؛ (2) زيادة عمق وسيولة السوق وتوسيع قاعدته الاستثمارية من خلال استكمال إدراج الشركات المساهمة العامة في فلسطين، وحث الشركات العائلية المؤهلة على التحول إلى شركات مساهمة عامة مدرجة في بورصة فلسطين، والعمل على إدراج بورصة فلسطين على مؤشرات بورصات منطقة الشرق الأوسط (MSCI, S&P, FTSE)، واستقطاب فلسطيني الشتات للاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في البورصة، إضافة لاستقطاب مستثمرين محليين وإقليميين؛ (3) تطوير مصادر دخل السوق من خلال تنويع خدمات مركز الإيداع والتحويل، وتطوير وسائل بث المعلومات وتوفير قواعد البيانات لمعلومات التداول والشركات؛ (4) تعزيز علاقات السوق المحلية والإقليمية والدولية؛ (5) تشجيع إيجاد وتطوير الممارسات الفضلى في الشركات المدرجة في البورصة.

قطاع التأمين

بلغ عدد شركات التأمين المرخصة 9 شركات في نهاية العام 2017، تعمل من خلال 141 فرعاً موزعة في مناطق مختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتوفر هذه الشركات نحو 1,245 فرصة عمل في مراكزها الرئيسية وفروعها ومكاتبها لتقديم خدماتها التأمينية المختلفة. كما وصل عدد وكلاء ومنتجي التأمين المرخصين من قبل الهيئة في العام 2017 إلى 261. إضافة إلى 11 وسيطاً للتأمين وإعادة التأمين.

شكل 6 - 5: موجودات شركات التأمين، 2013-2017

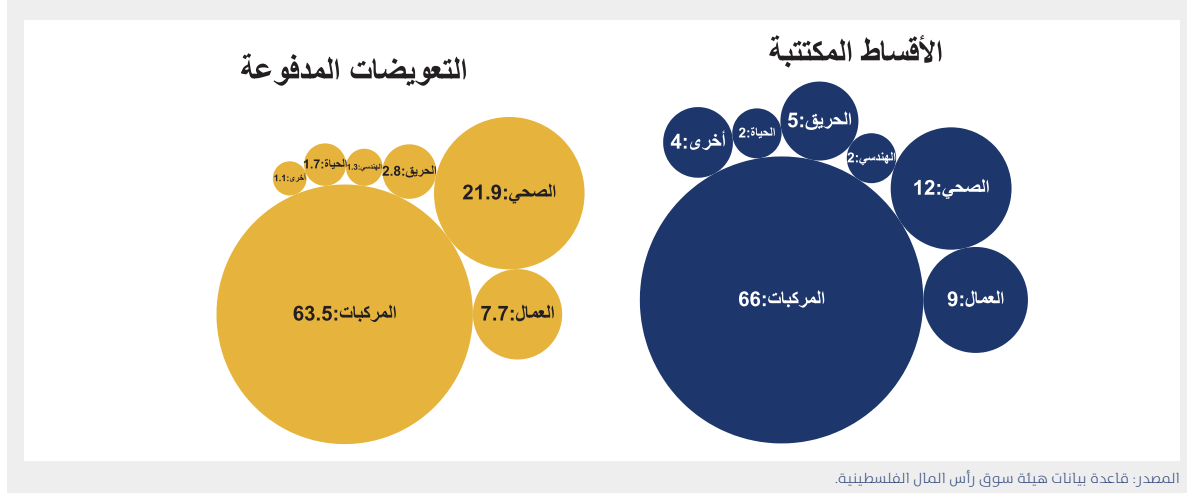


على صعيد النشاط المالي والتشغيلي لشركات التأمين، شهد العام 2017 تحسناً في معظم المؤشرات المالية، حيث ارتفعت موجوداتها بنسبة 36.5%، لتصل إلى 528.4 مليون دولار، توزعت بين موجودات متداولة بنسبة 61.8% وقيمة 326.8 مليون دولار، وموجودات ثابتة بنحو 38.2% وقيمة 201.6 مليون دولار.

وبلغت قيمة إجمالي أقساط التأمين المكتتبة نهاية العام 2017 نحو 255.4 مليون دولار، مرتفعة بنسبة 30.6% عن قيمتها المسجلة في العام 2017. ويعزى هذا الارتفاع إلى الإجراءات التي اتخذتها الهيئة بالزام

الشركات بالحد الأدنى للتعرف الخاصة بتأمين المركبات. وفي نفس السياق، شهدت إجمالي التعويضات المدفوعة ارتفاعاً بنحو 26.8%، لتبلغ نحو 144.3 مليون دولار. وقد انعكست هذه التطورات على صافي نتائج أعمال شركات التأمين في العام 2017، حيث ارتفع صافي أرباحها (بعد الضريبة) بحوالي 56% مقارنةً بالعام السابق، و بقيمة 26 مليون دولار.

شكل 6 - 6: الأقساط المكتتبة والتعويضات المدفوعة حسب مكونات محفظة التأمين (%، 2017)



ويعتبر استقرار قطاع التأمين مهماً لتعزيز الاستقرار المالي، نظراً للتداخل بين قطاع التأمين والمصارف من جهة، ولتنوع المخاطر التي قد تصيب هذا القطاع من جهة ثانية (فنية، وتشغيلية، سياسية، وقانونية، وإلكترونية، وغيرها). وعادة ما يتم الاستدلال على مدى استقرار قطاع التأمين، من خلال مؤشرات السلامة المالية الخاصة بهذا القطاع، ممثلة بمؤشرات كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وإعادة التأمين والقضايا الإكتوارية، والإدارة، والربحية، والسيولة والعمق المالي.

صندوق 1: مؤشرات السلامة المالية لقطاع التأمين

يعتبر قطاع التأمين وسيط مالي كما المصارف والبورصة، وله دور هام في تعزيز الاستقرار المالي، إذ قد يساهم في نقل المخاطر إلى كيانات أو قطاعات أخرى، أو قد يقلل من حجم المخاطر في هذه الكيانات أو القطاعات، لذلك في الاقتصاد ككل. لذلك فمن الأهمية بمكان تحليل مؤشرات السلامة المالية لهذا القطاع، ممثلة بمؤشرات كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وإعادة التأمين والمخاطر الإكتوارية، والإدارة، والسيولة، والربحية، والعمق المالي. وفيما يلي استعراض لأهم التطورات التي شهدتها هذه المؤشرات خلال العام 2017.

• مؤشرات كفاية رأس المال

يعتبر تعزيز ملاءة وكفاية رأس المال لقطاع التأمين ضرورياً لامتناع الخسائر وجعله أكثر قدرة على تحمل المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، لا سيما في ظل تزايد عوامل المخاطرة في البيئة المحلية والخارجية. وبالتالي تعتبر مؤشرات كفاية رأس المال بمثابة مؤشر رئيس للسلامة المالية لقطاع التأمين. وفي هذا السياق ارتفعت حقوق الملكية خلال العام 2017 بشكل ملحوظ وبنسبة 36.9% مقارنة مع العام 2016، متأثرة بدرجة أساسية بالارتفاع الذي طرأ على رأس المال المدفوع بنسبة 19.6%.

وتشمل مؤشرات كفاية رأس المال ثلاثة مؤشرات رئيسية، هي: صافي الأقساط المكتتبة كنسبة من إجمالي حقوق الملكية، والتي شكلت في العام 2017 نحو 119.9% مقارنة 121.3% في العام 2016، في إشارة إلى تحسن كفاية رأس المال. أما المؤشر الثاني فهو نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات، والتي استقرت عند حوالي 35.6% خلال عامي 2016 و2017. ويعكس هذا المؤشر مدى تغطية حقوق الملكية لإجمالي أصول قطاع التأمين. أما المؤشر الثالث فهو نسبة حقوق الملكية لإجمالي احتياطات التأمين الفنية، والتي بلغت 74.9% مقارنة بما نسبته 76.6% في العام 2016.

• مؤشرات جودة الأصول

بلغ إجمالي أصول قطاع التأمين في نهاية العام 2017 نحو 528.4 مليون دولار، تستحوذ الاستثمارات بأنواعها على ما نسبته 47.1% من هذه الأصول، موزعة بين استثمارات داخل فلسطين بنسبة 75.8% وبقية 188.7 مليون دولار، واستثمارات خارج فلسطين بنسبة 24.2% وبقية 60.2 مليون دولار. مما يعني أن قطاع التأمين يضح معظم استثماراته في الاقتصاد المحلي. وبالتالي فإن معظم المخاطر التي من الممكن أن تواجه استثمارات قطاع التأمين هي مخاطر داخلية، خاصةً من قطاعي العقارات والمصارف.

• مؤشرات إعادة التأمين والمخاطر الإكتوارية

يعتبر مؤشر الاحتفاظ بالمخاطر (صافي الأقساط المكتتبة / إجمالي الأقساط المكتتبة) من أهم المؤشرات التي تعكس استراتيجية الاكتتاب الشاملة لقطاع التأمين، حيث يوضح نسبة المخاطرة التي يتم نقلها إلى شركات إعادة التأمين. ويقاس هذا المؤشر نسبة الأقساط المكتتبة المحتفظ بها من قبل شركة التأمين بعد إعادة التأمين، والتي بلغت 88.6% في العام 2017 مقارنة مع 85.4% في العام 2016. وعادةً ما تكون هذه النسبة مرتفعة في حال كان الجزء الأكبر من مكونات محفظة التأمين يتألف من عدد كبير من البوالص ذات القيمة الصغيرة نسبياً، مثل تأمين المركبات، كما هو حال في فلسطين.

• مؤشرات الإدارة

يستدل على مدى سلامة الإدارة في قطاع التأمين من خلال ثلاثة مؤشرات، هي: إجمالي قيمة الأقساط المكتتبه نسبة لعدد الموظفين، ويستخدم هذا المؤشر ليعكس إجمالي الأقساط المتحققة لكل موظف، والذي بلغت قيمته في العام 2017 نحو 205.2 ألف دولار لكل موظف مقابل نحو 164.1 ألف دولار في العام 2016.

أما المؤشر الثاني فهو نسبة إجمالي أصول قطاع التأمين لعدد الموظفين، والتي بلغت 424.4 ألف دولار لكل موظف مقابل 324.7 ألف دولار في العام 2016. أما المؤشر الثالث فهو يقيس معدل التكلفة الإدارية (إجمالي المصاريف الإدارية والعمومية نسبة لإجمالي الأقساط المكتتبه)، والذي يبين كفاءة الشركات في ترشيد مصروفاتها العمومية، وقد سجل هذا المؤشر تحسناً خلال العام 2017 بانخفاضه إلى 14.9% مقارنة مع 20.3% في العام السابق.

• مؤشرات الربحية

تعتبر الأرباح المصدر الوحيد (على المدى الطويل) لرأس مال شركات التأمين، وبالتالي فإن انخفاض هذه الأرباح قد يشير إلى مشاكل جوهرية لها علاقة بالملاءة المالية للشركة. وهناك العديد من المؤشرات الممكن استخدامها لقياس الربحية، أهمها: مؤشر معدل الخسائر، والذي يحسب من خلال قسمة صافي المطالبات على صافي الأقساط المكتتبه. ويدل تدني هذه النسبة عن 50% إلى أن شركات التأمين لا تلتزم بتسديد المطالبات بشكل موضوعي و/أو أن المنتجات التأمينية مسعرة بأكثر مما يجب. وقد بلغ هذا المعدل لقطاع التأمين في فلسطين خلال العام 2017 نحو 65.8% مقارنةً بحوالي 63.9% في العام 2016. وتعتبر هذه النسبة ضمن الحدود المتعارف عليها دولياً في صناعة التأمين. والمؤشر الثاني فهو مؤشر دخل الاستثمار إلى صافي الأقساط المكتتبه، والذي شهد هبوطاً ملحوظاً في العام 2017 ليصل إلى 6.4% مقارنةً بحوالي 10.0% في العام 2016، وذلك على خلفية هبوط دخل الاستثمار بنحو 18%، حيث يقيس هذا المؤشر مدى نجاح سياسة الاستثمار في القطاع.

أما المؤشر الثالث فهو مؤشر العائد على حقوق الملكية لقطاع التأمين، الذي يعكس مدى كفاءة شركات التأمين في استخدام رؤوس أموالها، حيث سجل هذا المؤشر ارتفاعاً بنحو 1.7% خلال العام 2017 مقارنةً بالعام السابق ليبلغ 13.8%. ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة حقوق الملكية بقيمة (50.9 مليون دولار) بشكل أكبر من الزيادة في صافي الدخل (9.3 مليون دولار). والمؤشر الرابع هو مؤشر العائد على الأصول، الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة التكاليف المختلفة، أو كيفية توظيف أصول الشركة، والذي ارتفع خلال العام 2017 بنحو 0.6% مقارنةً بالعام السابق ليبلغ 4.9%. والمؤشر الخامس هو مؤشر الربحية لكل موظف (صافي الأرباح / عدد الموظفين)، والذي شهد ارتفاعاً خلال العام 2017 بنحو 6.9 ألف دولار لكل موظف ليبلغ نحو 20.8 ألف دولار.

• مؤشرات السيولة

رغم أن السيولة عادة ما تكون مشكلة أقل إلحاحاً لشركات التأمين مقارنةً بالمصارف، إلا أنها تعتبر مهمة لقطاع التأمين، في ظل التذبذب وعدم توقع توقيت مطالبات التأمين، لذلك تحتاج شركات التأمين إلى التخطيط للسيولة بعناية. ومن أهم المؤشرات الدالة على سيولة شركات التأمين مؤشر الأصول السائلة كنسبة من المطلوبات المتداولة، التي تقيس قدرة الشركة على تسوية التزامات حملة وثائق التأمين في حالة التصفية، والذي ارتفع خلال العام 2017 بنحو 4.6% مقارنةً بالعام السابق ليبلغ نحو 101.1%، وذلك على خلفية زيادة الأصول السائلة بنسبة أكبر (42.9%) من الزيادة في المطلوبات المتداولة (26.7%).

• مؤشرات العمق المالي

تقيس هذه المؤشرات مدى فعالية وتأثير قطاع التأمين على إجمالي الوضع الاقتصادي. ويمكن الاستدلال على هذا التأثير من خلال موجودات قطاع التأمين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والتي بلغت في نهاية العام 2017 حوالي 3.6%. وكذلك من خلال

الاستثمارات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والتي شكلت نحو 1.7% في العام 2017. كما بلغت نسبة الاختراق (اجمالي الأقساط المكتتبة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) نحو 1.8% خلال نفس الفترة.

أما فيما يتعلق بمدى شمولية قطاع التأمين ووصوله لمختلف فئات المجتمع، فيمكن الاستدلال عليها من خلال مؤشر الكثافة التأمينية (اجمالي الأقساط المكتتبة نسبة لعدد السكان)، والتي بلغت نحو 51.6 دولار لكل نسمة في العام 2017، مقارنةً بنحو 40.6 دولار لكل نسمة في العام 2016. وبشكل عام تعتبر هذه النسب صغيرة وقليلة التأثير، جراء صغر حجم قطاع التأمين في القطاع المالي الفلسطيني.

مؤشرات السلامة المالية لقطاع التأمين					
(نسبة مئوية)					
المؤشر	2017	2016	2015	2014	2013
كفاية رأس المال					
صافي الأقساط المكتتبة/حقوق الملكية	119.9	121.3	116.0	109.5	116.6
حقوق الملكية/إجمالي الأصول	35.7	35.6	35.3	35.7	32.7
حقوق الملكية/الاحتياطيات الفنية	74.9	76.6	75.9	80.3	67.4
جودة الأصول					
حقوق الملكية/إجمالي الأصول	35.7	35.6	35.3	35.7	32.7
إعادة التأمين والمخاطر الاكتوارية					
صافي الأقساط المكتتبة/إجمالي الأقساط المكتتبة (معدل الاحتفاظ)	88.6	85.4	87.7	87.5	88.1
الاحتياطيات الفنية/معدل لمطالبات المدفوعة آخر 3 سنوات	212.1	168.7	167.2	179.0	--
الإدارة					
إجمالي الأقساط/عدد الموظفين (الف دولار)	205.2	164.1	142.6	145.5	147.6
الأصول/عدد الموظفين (الف دولار)	424.4	324.7	304.8	326.0	341.4
إجمالي المصاريف/إجمالي الأقساط المكتتبة (معدل التكلفة الادارية)	14.9	20.3	23.7	24.9	25.7
الربحية					
صافي المطالبات/صافي الأقساط المكتتبة(معدل الخسائر)	65.8	63.9	66.6	59.4	59.1
دخل الاستثمار/صافي الأقساط المكتتبة	7.0	11.6	11.3	9.7	13.5
دخل الاستثمار/الأصول الاستثمارية	6.3	10.0	9.2	7.5	10.1
العائد على حقوق الملكية	13.8	12.1	5.8	10.2	10.4
العائد على الأصول	4.9	4.3	2.1	3.6	3.4
صافي الأرباح/عدد الموظفين (ألف دولار)	20.8	13.9	6.3	11.9	11.6
السيولة					
الأصول السائلة/المطلوبات المتداولة	101.1	96.5	96.6	96.7	97.5
الأصول السائلة/إجمالي الأصول	61.2	61.3	61.4	61.4	64.7
العمق المالي					
إجمالي الأقساط المكتتبة/عدد السكان (الكثافة التأمينية - دولار/نسمة)	51.6	40.6	35.2	37.6	35.9
الموجودات/الناتج المحلي الإجمالي	3.6	2.9	2.8	3.0	2.9
الاستثمارات/الناتج المحلي الإجمالي	1.7	1.4	1.4	1.5	1.5
إجمالي الأقساط المكتتبة/الناتج المحلي الإجمالي (معدل الإختراق)	1.8	1.5	1.3	1.3	1.3

المصدر: قاعدة بيانات هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

المصدر: استندت منهجية احتساب مؤشرات السلامة المالية لقطاع التأمين على: "Insurance and Issues in Financial Soundness" 138/IMF Working Paper WP/03 بعنوان

قطاع الرهن العقاري

يعتبر قطاع تمويل الرهن العقاري في فلسطين قطاعاً ناشئاً، يعاني السوق الأولي لتمويل الرهن العقاري من عدم وجود شركات تمويل رهن عقاري متخصصة، إذ يقتصر التعامل فيه على البنوك فقط. وتعتمد بعض البنوك على مصادرها الذاتية للتمويل في عمليات الإقراض العقاري، في حين تلجأ بنوك أخرى إلى إعادة تمويل قروضها من خلال السوق الثانوي لتمويل الرهن العقاري، الذي تعمل فيه شركتان، هما: شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري والشركة التابعة لها شركة تمويل الرهن العقاري الفلسطينية.

ولا يزال قطاع الرهن العقاري يعاني من العديد من المشاكل والمعوقات التي تحول دون قيامه بدوره على أكمل وجه. فعلى المستوى القانوني لعل أهم ما يحتاجه قطاع تمويل الرهن العقاري هو « قانون لتمويل الرهن العقاري ». ورغم أن الهيئة قد انتهت من إعداد مشروع قانون تمويل الرهن العقاري في العام 2012، إلا أنه لا يزال لغاية الآن دون إقرار.

كما يعاني هذا القطاع من اتساع بيئة الأعمال للقطاع العقاري غير الرسمي ومحدودية مصادر التمويل، حيث بقيت شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري، وذراعها التمويلية التابعة لها شركة تمويل الرهن العقاري الفلسطينية، الشركة الوحيدة العاملة في قطاع تمويل الرهن العقاري وتحديداً السوق الثانوي (إعادة تمويل الرهن العقاري). كما ترتبط محدودية مصادر تمويل السوق الثانوي أيضاً بعدم إقبال شركات إعادة التمويل على إصدار سندات القرض أو السندات المدعومة بموجودات عقارية، علماً بأن السندات المدعومة بموجودات عقارية تحتاج إلى قانون خاص بها لإصدارها.

ونظراً لأهمية التخمين العقاري ودوره في تحديد قيمة الضمانات العقارية التي يتم منح القروض على أساسها، وبالتالي الحد من المخاطر التي تتعرض لها الجهات المقرضة، قامت هيئة سوق رأس المال بدراسة المعوقات التي تواجه المخمين في تطبيق التعليمات فيما يخص آليات التخمين. وقد تبين وجود العديد من المشاكل في السوق العقاري والتي من الممكن وصفها بأنها مشاكل هيكلية تحول دون التطبيق الكامل للتعليمات الموجودة حالياً، وأهمها عدم وجود قاعدة بيانات للتخمين العقاري (سجلات منظمة لأسعار العقار)، وقد تم التواصل بين الهيئة وجمعية البنوك وتم تشكيل لجنة مكونة من ممثلين عن القطاع المصرفي وعن الهيئة وعدد من المخمين العقاريين لإعداد نموذج تخميني موحد، يتوافق مع تعليمات الهيئة واحتياجات المصارف، وبشكل يضمن توحيد الأسس والممارسات في السوق العقاري ويرفع من كفاءة المخمين العقاريين المرخصين، ويعطي الثقة لمستخدمي هذا التقرير. وفي ذات السياق، شهد العام 2017 ترخيص ثلاثة مخمين عقاريين جدد من ضمنهم مخمن في قطاع غزة، ليصبح عدد المخمين العقاريين المرخصين 54 مخمناً.

قطاع التأجير التمويلي

رغم حرص هيئة سوق رأس المال على تطوير قطاع التأجير التمويلي^[46] ليسهم بفاعلية في نمو الاقتصاد الفلسطيني، إلا أنه لا يزال قطاع صغير ناشئ، يتكون من أربع عشرة شركة مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال للعمل في مجال التأجير التمويلي حتى نهاية العام 2017.^[47]

وشهد العام 2017 تراجعاً ملحوظاً في أداء هذا القطاع، حيث انخفضت عقود التأجير التمويلي بنسبة 31.6% ليبلغ عددها 1,368 عقد، رافقه انخفاض في قيمتها بنسبة 13.2%، لتصل قيمتها لنحو 84.4 مليون دولار. وتوزعت محفظة الأصول المؤجرة في العام 2017، بي شاحنات ومركبات ثقيلة بنسبة 9%، ومال منقول بنسبة 3% إلى جانب المركبات الصغيرة التي احتلت 88% من إجمالي محفظة التأجير التمويلي.

[46] يعرف التأجير التمويلي بأنه تمويل مبني على الأصل يستخدم لشراء الأصول الثابتة، وذلك من خلال قيام شركات التأجير التمويلي بشراء الأصول التي يختارها المستأجر من الموردين، ومن ثم توفير هذه الأصول المشتركة لاستخدام المستأجر لفترة زمنية محددة مقابل دفعات الإيجار (الملكية الاقتصادية) مع بقاء الملكية القانونية للأصل للمؤجر. ومن أهم الفوارق بين التأجير التمويلي وأدوات التمويل الأخرى (القروض الائتمانية) تتعلق بالملكية وكيفية انتقالها، حيث أن التأجير التمويلي لا يتطلب ضمانات ملموسة وشروط للموافقة على التمويل سواء أكانت من تاريخ الثماني طويل أو قاعدة أصول واسعة يمكن استخدامها كضمانات، فهو مبني على أساس أن تحقيق الأرباح يتأتى من استخدام الأصول لا ملكيتها وقدرة المستأجر على تحقيق تدفقات نقدية ناتجة عن تشغيل الأصل وبالتالي يتناسب التأجير أهمية خاصة عند المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وما يميز التأجير التمويلي أيضاً أنه يتمشى مع أحكام الشريعة الإسلامية.

[47] شركات التأجير التمويلي هي: الشركة الفلسطينية للتأجير والتأجير التمويلي (بال ليس)، الشركة العربية للتأجير التمويلي، شركة ريتز ليسنج لخدمات التأجير والتأجير التمويلي، شركة ليز فور بي للتأجير التمويلي، شركة الإجارة الفلسطينية، شركة ليس أند جو للتأجير التمويلي، شركة ايزبي كار للتأجير التمويلي، شركة وايت ستون للتأجير التمويلي، شركة مينا للتأجير التمويلي، شركة المراد للتأجير والتأجير التمويلي، شركة جودك بيرشر سليوشنز للتأجير التمويلي، شركة جديكو ليسنج للتأجير التمويلي، شركة الثريا للتأجير التمويلي، الشركة المتكاملة للتأجير التمويلي.

وقد عملت الهيئة خلال العام 2017 على رفع قدرة الشركات التمويلية عبر مصدريين، الأول رفع متطلبات رأس المال، التي يجب على شركة التأجير التمويلي توفيرها، من نصف مليون دولار إلى مليون دولار، الأمر الذي يعزز قاعدة رأس المال والملاءة المالية. أما الثاني فيتمثل في قيام الهيئة بالتعاون مع وزارة المالية والتخطيط، بالحصول على تمويل من الوكالة الإيطالية للإنماء والتعاون الدولي، بقيمة نصف مليون دولار، تم توفيره لشركات التأجير التمويلي، من أجل مساعدتها في إعادة تمويل هذه الأموال لأصحاب الجهات التي ترى فيها فرصة كاملة للنمو.

جدول 6 - 5: عقود التأجير التمويلي، 2015-2017

البيان	2015	2016	2017
قيمة عقود التأجير التمويلي (مليون دولار)	63.0	97.2	84.4
عدد عقود التأجير التمويلي	1,206	2,001	1,368

المصدر: قاعدة بيانات هيئة سوق رأس المال.

وفي سياق آخر، عملت هيئة سوق رأس المال على استكمال التعاون مع وزارة النقل والمواصلات وذلك بصدور تعليمات تسجيل المركبات والمعدات الهندسية المؤجرة تأجيراً تمويلياً (قرار رقم 78 / 2017)، الصادر بتاريخ 10 / 09 / 2017، حيث تم عقد عدة اجتماعات خلال العام لمناقشة المواضيع الرئيسية الواجب أخذها بعين الاعتبار في التعليمات. كما تم خلال العام عقد لقاءات مع سلطة الأراضي لمناقشة تعليمات تسجيل الأصول غير المنقولة المؤجرة تأجيراً تمويلياً التي ستقوم سلطة الأراضي بإصدارها امتثالاً للمادة (33) من قرار بقانون التأجير التمويلي.

خلال العام عقد لقاءات مع سلطة الأراضي لمناقشة تعليمات تسجيل الأصول غير المنقولة المؤجرة تأجيراً تمويلياً التي ستقوم سلطة الأراضي بإصدارها امتثالاً للمادة (33) من قرار بقانون التأجير التمويلي.

صندوق 2: مؤسسات مالية أخرى

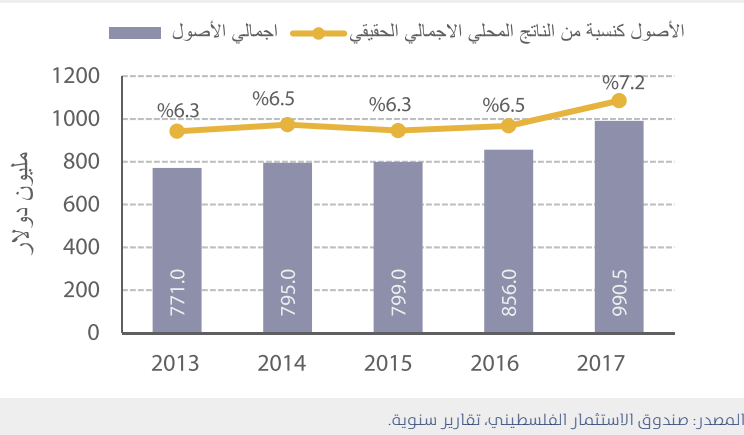
يعمل في الاقتصاد الفلسطيني مجموعة من المؤسسات المالية الأخرى التي لا تخضع لرقابة وإشراف سلطة النقد أو هيئة سوق رأس المال، وإنما لنظم رقابية وإشرافية خاصة بها وفقاً للقوانين التي تنظم عملها. ويسهم بعضها في تقديم التمويل لفئات محددة من المجتمع، مثل صندوق إقراض الطالب، والمجلس الفلسطيني للإسكان، وبالتالي فهي تقدم القروض شأنها شأن المصارف ومؤسسات الإقراض. كما أن هناك مؤسسات أخرى لديها صناديق استثمارية هامة ومؤثرة ليس في النظام المالي الفلسطيني فحسب، بل في الاقتصاد ككل، مثل صندوق الاستثمار الفلسطيني. ويتطرق هذا الصندوق إلى أبرز وأهم هذه المؤسسات التي يمكن أن يكون لها تأثيرات محتملة على النظام المالي وعلى الاستقرار المالي في فلسطين بشكل عام، نظراً للروابط التي تربط هذه المؤسسات بالنظام المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى كالبورصة والتأمين وغيرها من جهة، وبينها وبين قطاعات الاقتصاد المختلفة من جهة أخرى.

• صندوق الاستثمار الفلسطيني

يعتبر صندوق الاستثمار الفلسطيني الصندوق السيادي الوطني في فلسطين، والذي تأسس بمرسوم رئاسي في العام 2000 كمؤسسة فلسطينية مستقلة، تعمل في المجال الاستثماري. وقد باشر الصندوق عمله فعلياً في العام 2003، بعد تسجيله كشركة مساهمة عامة محدودة. مهمته الأساسية إدارة واستثمار أموال الشعب الفلسطيني بطريقة تحافظ على هذه الأموال كإحتياط وطني استراتيجي، فهو يعمل على توظيفها من أجل بناء اقتصاد وطني قوي ومستقل عبر استثمارات استراتيجية في مشاريع تنمية ذات مسؤولية اجتماعية وقادرة على خلق الوظائف وتدعيم نمو مستدام في قطاعات وطنية استراتيجية وحيوية. وقد استمر الصندوق في زيادة أصوله لتصل إلى مليار دولار في العام 2017، في حين أعاد حوالي 795.6 مليون دولار من الأرباح التراكمية لخزينة الدولة منذ تأسيسه.

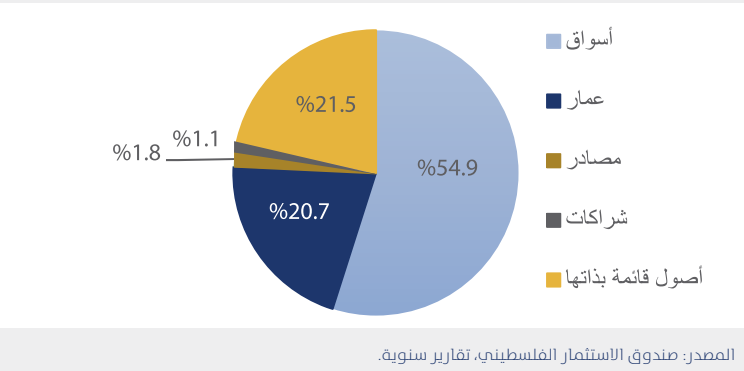
وتم تمويل رأس مال الصندوق في العام 2003 عن طريق تحويل وتجميع عدد من الأصول التجارية والاستثمارية التي كانت تديرها السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الصندوق، ليصبح مسؤولاً عنها كاملةً. ونُقلت جميع ممتلكات وأصول السلطة الفلسطينية في الداخل والخارج إلى إشراف الصندوق، منها على سبيل المثال، الاستثمارات في شبكة الخلوي في دولتي تونس والجزائر، والأراضي الحكومية التي انسحب منها الاحتلال في عام 2005، إضافة إلى حصص السلطة في قطاع الاتصالات والكهرباء، وغيرها من العقارات والأصول. ليصبح مسؤولاً عنها مسؤولية كاملة، وليتولى إدارتها بطريقة تساهم في التنمية الاقتصادية.

شكل 1: أصول صندوق الاستثمار الفلسطيني، 2013-2017



بلغ إجمالي الأصول تحت إدارة الصندوق في العام 2017 نحو 990 مليون دولار، محققة ارتفاعاً بنسبة 15.7% مقارنة مع العام 2016، وقد شكلت هذه الأصول نحو 7.2% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وتوزعت أصول الصندوق بين شركائه التابعة، مع حصة إضافية كاستثمارات قائمة بذاتها للصندوق، حيث تم استثمار 544 مليون دولار من خلال أسواق، و205.5 مليون دولار من خلال عمار، و17.5 مليون دولار من خلال مصادر، و10.5 مليون دولار من خلال شركات، و213 مليون دولار كأصول قائمة بذاتها.

شكل 2: توزيع أصول صندوق الاستثمار الفلسطيني، 2017



وتتنوع إستثمارات الصندوق بين قطاعات اقتصادية مختلفة مثل الإنشاءات، والسياحة والقروض الصغيرة والمتوسطة، والاتصالات، وغيرها. ويعتمد الصندوق في الاستثمار على ثلاث شركات استثمارية وبرنامج شامل للاستثمار المجتمعي إضافة إلى شركة لإدارة الأصول وهي:

- **شركة عمار:** تستثمر في القطاع العقاري والسياحة، حيث تستثمر في مشاريع التطوير العقاري الأفقية، والمجمعات الصناعية، إضافة إلى البنية التحتية السياحية المستدامة.

- **شركة مصادر:** تستثمر في قطاع الطاقة والبنية التحتية، وقد أنشئت هذه الشركة في العام 2015، وتستثمر في مشاريع استراتيجية واسعة النطاق تهدف إلى تعزيز أمن الطاقة في فلسطين، والطاقة الخضراء، وخدمات الاتصال لشبكة الانترنت.

- **شركة شركات للاستثمارات الصغيرة والمتوسطة:** الذراع الاستثماري للصندوق في قطاعات الزراعة والتكنولوجيا والتنمية البشرية، وتسعى إلى تشجيع الأعمال التجارية الزراعية المستدامة، وتعزيز الاكتفاء الغذائي، وتعزيز ما تقدمه التكنولوجيا في فلسطين، وتسريع التنمية البشرية من خلال الرعاية الصحية والتعليم.

- **أسواق الاستثمارية:** الذراع الاستثماري للصندوق في أسواق رأس المال المحلية والعالمية، من خلال تمويل ودعم تأثير عمل الصندوق وضمان صحته التنظيمية من خلال إدارة الأصول المبتكرة.

- **رواد:** برنامج للاستثمار الاجتماعي والتمكين المحلي تنفذه مؤسسة فلسطين للتنمية، ويسعى إلى زيادة فرص الحصول على التمويل المحلي وتشجيع الابتكار من خلال بناء القدرات والاستثمار في القوة البشرية العاملة.

وتتنوع استثمارات الصندوق بين استثمارات داخل فلسطين وخارجها، حيث بلغت نسبة الاستثمارات داخل فلسطين خلال العام 2017 نحو 90% مقابل 10% كاستثمارات خارجية، مقارنة بنحو 20% استثمارات داخلية و80% استثمارات خارجية في العام 2003. وجاءت هذه التغييرات في إطار سياسة الصندوق القاضية بانتقال أموال الفلسطينيين من الخارج وضخها واستثمارها في الاقتصاد المحلي، بهدف تعظيم الأثر التنموي في الوطن من خلال التركيز على تحفيز القطاعات الاقتصادية الهامة.

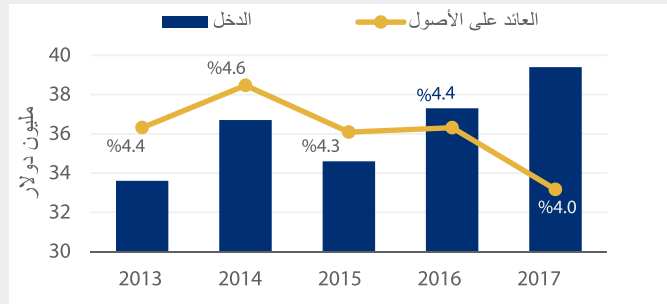
أما أرباح الصندوق فشهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام 2017 بنسبة بلغت 5.6% لتبلغ نحو 39.4 مليون دولار كصافي أرباح بعد اقتطاع الضرائب. كما ارتفعت أرباح الصندوق خلال الخمس سنوات الأخيرة بنحو 17.3%. ومع ذلك فقد انخفض معدل العائد على الأصول في نهاية العام 2017 إلى 4.0% مقارنة بجوالي 4.4% في العام 2016.

ومن ناحية أخرى، أظهرت بيانات مؤسسة (SWF Institute) المتخصصة في دراسة استثمارات الحكومات والصناديق السيادية، أن الدول العربية تمتلك 18 صندوقاً سيادياً إجمالي أصول بلغت نحو 3 تريليونات دولار. وقد جاء صندوق الاستثمار الفلسطيني في المرتبة السادسة عشر من أصل 18 صندوقاً سيادياً عربياً، حيث لم تتجاوز أصوله 0.03% من إجمالي أصول الصناديق السيادية العربية. في حين استحوذت الإمارات العربية المتحدة على 44% من إجمالي هذه الأصول، وبقيمة بلغت 1.3 تريليون دولار. وجاءت السعودية في المرتبة الثانية باستحوادها على 24% من إجمالي أصول الصناديق العربية، وبقيمة 717.9 مليار دولار.

• المجلس الفلسطيني للإسكان

تأسس المجلس الفلسطيني للإسكان في العام 1991 في مدينة القدس كمؤسسة غير ربحية، تهدف إلى تطوير قطاع الإسكان والمساهمة في حل مشاكل الإسكان التي

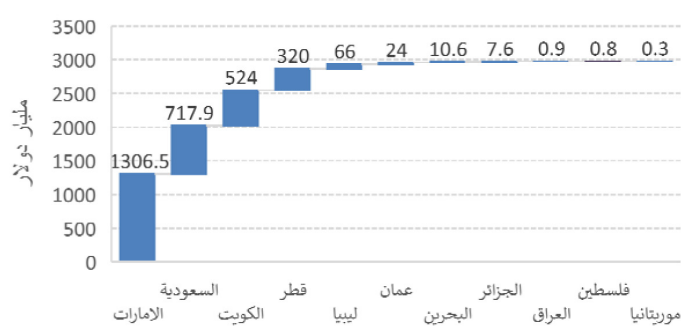
شكل 3: أرباح أصول صندوق الاستثمار والعائد على الأصول، 2013-2017



المصدر: صندوق الاستثمار الفلسطيني، تقارير سنوية.

تفاقت نتيجة للوضع الاقتصادي والسياسي المتريدي في فلسطين. واستطاع المجلس تجنيد أكثر من 168 مليون دولار للمساهمة في حل مشكلة السكن في فلسطين، استفادت منها أكثر من 7 آلاف عائلة فلسطينية عن طريق برامج ومشاريع المجلس المختلفة منها أكثر من ألفي عائلة في مدينة القدس. وساهم المجلس في إعداد الخطط والاستراتيجيات والدراسات في مجال الإسكان للمساهمة في حل مشكلة الإسكان المتراكمة بسبب الظروف السياسية غير المستقرة.

شكل 4: أصول الصناديق السيادية العربية، 2017



Source: Sovereign Wealth Fund Institute (SWFI) <https://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund-rankings>

ويعتمد المجلس في أنشطته على التمويل المقدم من مؤسسات وهيئات دولية وعربية وإسلامية أبرزها: الاتحاد الأوروبي؛ وكالة بيت مال القدس؛ البنك الإسلامي للتنمية؛ الحكومة اليابانية؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ويقدم المجلس خدماته من خلال عدة برامج: (1) برنامج القروض المباشرة، وينبثق عنه برنامجين (برنامج الإقراض الريفي، وبرنامج الإقراض الفردي في القدس)؛ (2) برنامج القروض غير المباشرة "بناء المساكن"؛ (3) برنامج المنح؛ (4) برنامج الترميم في القدس، (5) البرامج الاستراتيجية وتشمل ثلاث برامج أساسية: برنامج بناء الوحدات السكنية في مدينة القدس من خلال مشروع الرباط والسمود؛ وبرنامج الادخار من أجل السكن؛ وبرنامج الأراضي المخدومة.

• صندوق إقراض الطالب

تم إنشاء صندوق إقراض الطلبة في مؤسسات التعليم العالي في فلسطين بتاريخ 19/02/2001م، بموجب قرار وزير التعليم العالي رقم (1) لعام 2001، بهدف تقديم القروض الحسنة إلى طلبة التعليم العالي غير القادرين مادياً على دفع رسومهم التعليمية لتمكينهم من مواصلة تحصيلهم الجامعي وتسديدها على أقساط شهرية ميسرة بعد تخرج الطالب وحصوله على عمل. وقد شهد الإطار التنظيمي والقانوني للصندوق عدة تعديلات أهمها، صدور القرار بقانون رقم (5) لسنة 2013 بشأن "صندوق إقراض الطلبة في مؤسسات التعليم العالي في فلسطين"، الذي أعطى الصندوق الصفة الاعتبارية العامة والاستقلالية المالية والإدارية في عمله، وحدد طبيعة مجلس إدارته (سلطة النقد ممثلة في هذا المجلس). وفي العام 2017، صدر القرار بقانون رقم (5) سنة 2017 بشأن تعديل القرار بقانون رقم (5) لسنة 2013، حيث تم رفع عدد أعضاء مجلس الإدارة من 12 عضواً إلى 14 عضواً بالإضافة إلى رئيس المجلس.

ويتركز عمل الصندوق منذ نشأته على تلقي المساعدات والمنح الخارجية والمحلية، وإعادة منحها للطلبة على شكل قروض حسنة ومنح. ويهدف الصندوق إلى تعزيز حصول الطلبة على المستوى التعليمي اللائق، والمساهمة في إعداد وتأهيل الموارد البشرية في فلسطين، من خلال تشجيع الطلبة على الدراسة في التخصصات التعليمية المختلفة في ضوء السياسة التعليمية العامة. وتوفير موارد مالية مستدامة لإقراض الطلبة أثناء سنوات الدراسة. ووضع آليات وضوابط ومحددات واضحة وشفافة لحصول الطلبة على القروض الدراسية. وإتاحة الفرص المتكافئة لجميع الطلبة دون تمييز بالاستفادة من الخدمات التي يقدمها الصندوق. ووضع نظام واضح وشفاف لإدارة عمليات منح القروض وآليات سدادها للطلبة، وضمان تحقيق الشفافية والنزاهة في كافة مراحل وإجراءات عمل الصندوق.

• مؤسسة إدارة أموال اليتامى

نشأت مؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى بموجب القانون رقم 14 لعام 2005، الذي شكل نقطة تحول هامة في إدارة أموال الأيتام في فلسطين، حيث منح القانون الشخصية الاعتبارية المستقلة للمؤسسة، وحدد أهدافها في ثلاثة نقاط أساسية: المحافظة على أموال اليتامى؛ وتوفير الاحتياجات السكنية والمعيشية والتعليمية والصحية لليتامى المشمولين في القانون محل البحث وعلى حاجاتهم وما لهم من أرصدة في الصندوق؛ وإدارة وتنمية واستثمار أموال اليتامى. وقد أجاز القانون للمؤسسة (المادة 6) استثمار أموال الأيتام في إقامة المشاريع التنموية أو المشاركة بها، والدخول في تمويل المشروعات الاقتصادية والاجتماعية، وإنشاء المباني وشراء العقارات وبيعها وتأجيرها، بالإضافة إلى المساهمة في الشركات ذات المسؤولية المحدودة بشرط أن تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية.

وجاء هذا التحول الهام في كيفية إدارة المؤسسة وتنظيم أعمالها، وحوكمتها، واضفاء الشفافية والنزاهة في عملها إثر الجهود الكبيرة التي بذلتها سلطة النقد في ضوء التحقيق الذي أجرته، وإصدارها تقريراً أشارت فيه إلى وجود شبكات فساد في إدارة وتنمية أموال اليتامى. وعلى ضوء نتائج هذا التحقيق، تم تغيير مجلس إدارة المؤسسة وتشكيل إدارة جديدة، تنفيذاً لما جاء في التعديل الذي تم لاحقاً على القانون رقم 14 لسنة 2005، علماً بأن سلطة النقد عضو في مجلس إدارة المؤسسة.

جدير بالذكر أن هناك مؤسسات أخرى ذات نشاط مالي مؤثر، ومرتبطة بالمنظومة المصرفية والمالية في فلسطين، وبالتالي تؤثر في مستوى الاستقرار المالي بشكل عام، ومن هذه المؤسسات هيئة التقاعد الفلسطينية، ومؤسسة الضمان الاجتماعي (تشكلت حديثاً، وشرعت في مزاولة أعمالها في تاريخ لاحق لسنة التقرير في شهر حزيران 2018)، بالإضافة إلى العديد من الصناديق المالية الهامة مثل صندوق التنمية الفلسطيني، الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال، الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق، صندوق تطوير وإقراض البلديات، صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، وغيرها من الصناديق التي تحشد التمويل وتقدمه لفئات مختلفة في المجتمع، وبالتالي فإن هذه الصناديق ترتبط بصور أو أخرى بالمنظومة المصرفية والمالية في فلسطين، الأمر الذي يستلزم متابعة نشاطها والمخاطر المحيطة بها في إطار تقييم وضع الاستقرار المالي في فلسطين.

الفصل السابع

اختبارات التحمل «الضغط المالي»

نظرة عامة

تحرص سلطة النقد على إجراء اختبارات التحمل المالي للقطاع المصرفي، بهدف فحص قدرة المصارف على تحمل الأزمات في ظل التعرض لمخاطر مختلفة تحاكي الواقع الاقتصادي والسياسي السائد في فلسطين. وتعتبر هذه الاختبارات من الأدوات المهمة لإدارة المخاطر سواء للمصارف أو للجهات الرقابية كجزء من إدارتها الشاملة للمخاطر. وتسهم اختبارات التحمل في تعزيز قدرة سلطة النقد على وضع سياسات تحوطية تمكن المصارف من تجاوز المخاطر التي قد تنتج عن تلك السيناريوهات حال وقوعها، وذلك في سياق هدفها الأساسي الحفاظ على الاستقرار المالي. وقد أظهرت نتائج اختبارات التحمل المالي لعام 2017 بعض المخاطر التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي، والتي تختلف حدتها بحسب شدة الصدمات المفترضة، وعدد المتغيرات التي تتكون منها كل صدمة، ومع ذلك فقد أظهرت هذه الاختبارات بشكل عام متانة الجهاز المصرفي في مواجهة الصدمات، وقدرة رؤوس الأموال في المصارف على امتصاص تأثيراتها.

اختبارات التحمل على مستوى القطاع المصرفي

في إطار تعزيز الاستقرار المالي في فلسطين، قامت سلطة النقد بإجراء اختبارات التحمل المالي على مستوى القطاع المصرفي في العام 2017، من أجل فحص مدى قدرته على تحمل المخاطر والصدمات المحتملة الحدود وبدرجات متفاوتة، لا سيما في ضوء الواقع الاقتصادي والسياسي الراهن. وتركز هذه الاختبارات بدرجة أساسية على مدى تأثير الشريحة الأولى من رأس المال نسبة إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (Tier1/RWA)، والتي ينبغي ألا تقل عن 4% حسب مقررات بازل II، وعن 6% بحسب بازل III، و8% بحسب تعليمات سلطة النقد السارية. وقد أظهرت اختبارات فحص التحمل المالي التي أجرتها سلطة النقد على مستوى القطاع المصرفي نتائج إيجابية بشكل عام في ضوء السيناريوهات المختلفة، سواء في حالة المتغير الواحد أو أكثر من متغير.

نتائج الاختبارات في حالة المتغير الواحد

تم إجراء اختبارات التحمل المالي للمصارف المرخصة بافتراض تعرضها لصدمات ذات متغير واحد، تتفاوت في شدتها كما هو موضح في الجدول (7-1). وقد أظهرت هذه الاختبارات نتائج متباينة تبعاً لمدى تأثير الشريحة الأولى من رأس المال نسبة إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (Tier1/RWA)، حسب تعليمات بازل II (بنسبة 4%) وبازل III (بنسبة 6%) وتعليمات سلطة النقد التي حددت النسبة عند 8%. ومع ذلك فقد نجحت غالبية المصارف المرخصة في اجتياز الصدمات، واستطاعت الاحتفاظ بنسبة أكبر من 4%، و6%، و8% للشريحة الأولى من رأس المال نسبة إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، فيما لو تعرضت لأحد الصدمات الموضحة في الجدول، باستثناء فشل بعضها (تراوح عددها بين مصرف واحد وثلاثة مصارف على الأكثر). وفيما يلي تفصيل لهذه النتائج:

- في حال زيادة مخصصات الديون المتعثرة بنسبة 100%، بغض النظر عن الضمانات القائمة لهذه الديون، فقد أظهرت النتائج فشل مصرف واحد في اجتياز تعليمات بازل II (4)، فيما نجح مصرف آخر باجتياز بازل II لكنه فشل في اجتياز بازل III (6%)، في حين نجح 13 مصرفاً في اجتياز تعليمات بازل II وIII، وتعليمات سلطة النقد (8%)
- في حال زيادة المخصصات الخاصة من قيمة الائتمان القائم على الحكومة بنسبة 35%، فقد أظهرت النتائج فشل مصرف واحد في اجتياز تعليمات بازل وسلطة النقد، فيما نجح مصرفين آخرين في اجتياز تعليمات بازل، لكنهما فشلا في اجتياز تعليمات سلطة النقد. في حين اجتازت بقية المصارف الأخرى (عددها 12) تعليمات بازل وسلطة النقد.

- في حال تعثر مؤسسة مالية يحتفظ المصرف بأرصدة لديها تزيد عن 10% من إجمالي أرصده الموظفة خارج فلسطين، فقد أظهرت النتائج فشل مصرف واحد بحسب تعليمات بازل II، في حين فشل مصرفين آخرين في اجتياز تعليمات سلطة النقد لكنهما اجتازا تعليمات بازل. ونجحت باقي المصارف (12 مصرفاً) في اجتياز النسبة المحدد بحسب تعليمات بازل وسلطة النقد.
 - أما في حال الصدمة الأشد ممثلة بزيادة المخصصات الخاصة بنسبة 100% من صافي قيمة الائتمان القائم على أكبر خمسة مقترضين، ويستثنى من ذلك تسهيلات الحكومة، فقد أظهرت النتائج انخفاض النسبة عن 4% في ثلاثة مصارف، وتراوحت بين 4% و6% لدى ثلاثة مصارف أخرى. فيما كانت هذه النسبة أعلى من تعليمات بازل II وIII لكنها أقل من تعليمات سلطة النقد لدى مصرفين آخرين. في حين نجحت سبعة مصارف أخرى في اجتياز هذه الصدمة بحسب تعليمات بازل وسلطة النقد.
 - في حال زيادة المخصصات الخاصة بنسبة 50% من صافي قيمة الائتمان القائم الخاص لكل من قطاعات الإسكان والرهن العقاري والتجارة والخدمات، فقد أظهرت النتائج الخاصة بقطاع الإسكان والرهن العقاري فشل مصرف واحد فقط بحسب بازل II، وفشل مصرف آخر بحسب بازل III، وفشل مصرف آخر بحسب تعليمات سلطة النقد. في حين نجحت بقيمة المصارف الأخرى في اجتياز هذه الصدمة بحسب تعليمات بازل وسلطة النقد. وفي قطاع التجارة أظهرت النتائج فشلت ثلاثة مصارف في اجتياز تعليمات بازل II، وفشل مصرف آخر في اجتياز تعليمات بازل III، في حين نجحت بقية المصارف في اجتياز تعليمات بازل وسلطة النقد. أما في قطاع الخدمات فقد نجحت كافة المصارف في اجتياز النسبة المحددة بحسب تعليمات بازل II وIII، وفشلت ثلاثة مصارف في اجتياز تعليمات سلطة النقد. في حين نجح 12 مصرفاً في اجتياز النسب المحددة في كافة التعليمات.
 - في حال زيادة المخصصات الخاصة بنسبة 50% من صافي قيمة الائتمان القائم الخاص بقطاع القروض الاستهلاكية، فقد أظهرت النتائج وجود مصرفين تنخفض فيهما النسبة عن 4%، فيما انخفضت هذه النسبة عن 8% في مصرف آخر، ونجحت بقية المصارف الأخرى في اجتياز النسب بحسب كافة التعليمات.
 - أما بخصوص صدمات تذبذب أسعار الفائدة وأسعار صرف الدولار والسندات، فقد أظهرت النتائج متانة الجهاز المصرفي الفلسطيني، بحيث نجحت كافة المصارف في اجتياز النسب المحددة بحسب كافة التعليمات.
- بناءً على ما سبق، يتضح أن غالبية المصارف المرخصة أظهرت قدرة على تحمل الصدمات ذات المتغير الواحد بشكل عام، حيث تراوح عدد المصارف التي فشلت في الاختبارات وانخفضت فيها نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر عن 8% حسب تعليمات سلطة النقد بين مصرف واحد وثلاثة مصارف، باستثناء ما يتعلق بصدمة زيادة المخصصات بنسبة 100% لأكثر من ثلاثة و/أو خمسة مقترضين. أي أن نسبة الفشل في اختبارات التحمل تصل إلى 20% من العدد الإجمالي للمصارف. والجدول (7-1) يوضح نتائج اختبارات التحمل المالي للقطاع المصرفي في حال المتغير الواحد.

جدول 7 - 1: نتائج اختبارات التحمل المالي للقطاع المصرفي في حالة متغير واحد، نهاية العام 2017

نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (Tier1/RWA)						الصدمة
المجموع (مصرف)	أكبر من 8% رسملة جيدة	أكبر أو يساوي 6% وأقل من 8% رسملة جيدة	أكبر أو يساوي 4% وأقل من 6% رسملة مناسبة	أقل من 4% بحاجة لإعادة رسملة	حدة الصدمة	
15	13	0	1	1	100%	زيادة المخصصات لتغطية الديون المتعثرة، بغض النظر عن الضمانات القائمة لهذه الديون.
15	14	0	0	1	25%	زيادة المخصصات الخاصة من قيمة الائتمان القائم على الحكومة.
15	12	2	0	1	35%	
15	12	2	1	0	25%	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على موظفي القطاع العام.
15	10	3	1	1	35%	
15	15	0	0	0	15%	انخفاض أسعار الأسهم داخل وخارج فلسطين.
15	15	0	0	0	30%	
15	15	0	0	0	10%	انخفاض أسعار السندات المصدرة عن حكومات أو بنوك مركزية خارج فلسطين.
15	15	0	0	0	20%	
15	15	0	0	0	15%	انخفاض أسعار السندات غير الحكومية المصدرة داخل أو خارج فلسطين.
15	15	0	0	0	30%	
15	12	2	0	1	-	تعثر مؤسسة مالية يحتفظ المصرف بأرصدة لديها تزيد على 10% من إجمالي أرصده الموظفة خارج فلسطين.
15	15	0	0	0	15% ارتفاع	انخفاض أو ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى بنسبة
15	15	0	0	0	15% انخفاض	
15	15	0	0	0	200 نقطة زيادة	تغير سعر الفائدة على عملة الدولار.
15	15	0	0	0	200 نقطة انخفاض	
15	10	3	1	1	أكبر 3 مقترضين	زيادة المخصصات الخاصة بنسبة 100% من صافي قيمة الائتمان القائم على أكبر ثلاثة وخمسة مقترضين، ويستثنى من ذلك تسهيلات الحكومة.
15	7	2	3	3	أكبر 5 مقترضين	
15	14	1	0	0	25%	زيادة المخصصات الخاصة بنسبة 25% و 50% من صافي قيمة الائتمان الخاص بقطاع الإسكان والرهن العقاري.
15	12	1	1	1	50%	
15	12	2	1	0	25%	زيادة المخصصات الخاصة بنسبة 25% و 50% من صافي قيمة الائتمان الخاص بقطاع التجارة.
15	11	0	1	3	50%	
15	15	0	0	0	25%	زيادة المخصصات الخاصة بنسبة 25% و 50% من صافي قيمة الائتمان الخاص بقطاع الخدمات.
15	12	3	0	0	50%	
15	13	1	1	0	25%	زيادة المخصصات الخاصة بنسبة 25% و 50% من صافي قيمة الائتمان الخاص بقطاع القروض الاستهلاكية.
15	12	1	0	2	50%	

المصدر: قاعدة بيانات هيئة سوق رأس المال.

نتائج الاختبارات في حالة أكثر من متغير

تم إجراء اختبارات التحمل المالي للمصارف بافتراض حدوث صدمتين رئيسيتين، تتضمن كل منهما سيناريوهين (سيناريو مخفف، وسيناريو مشدد) وأكثر من متغير. وقد أظهرت النتائج الموضحة في الجدول (2-7) قدرة واضحة للمصارف على امتصاص الصدمات بشكل عام، حيث استطاعت غالبية المصارف الاحتفاظ بنسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر أعلى من الحد الأدنى لمتطلبات بازل (ألا تقل عن 4% حسب مقررات بازل II، وألا تقل عن 6% حسب مقررات بازل III)، وبدرجة أقل قوة في المحافظة على النسبة المحددة في تعليمات سلطة النقد التي تشترط ألا تقل عن 8%. وفيما يلي تفصيل لهذه النتائج:

• نتائج اختبارات التحمل للمصارف في حالة التعرض للصدمة المركبة الأولى

أظهرت نتائج اختبارات التحمل للسيناريو المخفف ذات المتغيرات المتعددة وبحسب نسب الزيادة في المخصصات الخاصة المحددة لكل متغير من متغيرات الصدمة كما هو موضح في الجدول (2-7)، نجاح المصارف بنسبة 93.3% في الاختبارات، حيث يوجد مصرف واحد فقط تنخفض فيه نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر عن 8% (الحد الأدنى المحدد في تعليمات سلطة النقد)، مع بقائها أكبر من 6%. وهذا يشير بشكل عام إلى متانة الجهاز المصرفي وقدرة رؤوس الأموال في المصارف على تحمل الصدمات المركبة.

في حين أظهرت نتائج اختبارات التحمل للسيناريو المشدد ذات المتغيرات المتعددة نتائج مغايرة وأكثر تأثيراً على الجهاز المصرفي، حيث يوجد مصرف واحد تنخفض فيه نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر عن 4% حسب مقررات بازل II، وخمسة مصارف تنخفض فيها النسبة عن 8% حسب تعليمات سلطة النقد. أي أن نسبة نجاح المصارف في هذه الصدمة 60%. وبعبارة أخرى، أظهر 40% من المصارف فشلاً في الالتزام بهذه التعليمات، مع الأخذ بعين الاعتبار أن خمسة مصارف منها تبقى النسبة فيها أكبر من 6%. وبالرغم من متانة رؤوس الأموال للمصارف المرخصة وقدرتها على تحمل الصدمات إذا ما قورنت بالتعليمات المحددة من قبل بازل، فهي بحاجة إلى المزيد من التدعيم بحسب تعليمات سلطة النقد التي تعتبر أكثر تشدداً وتحوطاً في المحافظة على الاستقرار المالي ومتانة الجهاز المصرفي لا سيما في ضوء الظروف السياسية والاقتصادية المتقلبة التي تعيشها فلسطين.

• نتائج اختبارات التحمل للمصارف في حالة التعرض للصدمة الثانية المركبة

أظهرت نتائج اختبارات التحمل للصدمة الثانية المركبة بحسب السيناريو المخفف نجاح جميع المصارف بنسبة 100% في الاحتفاظ بنسبة أكبر من النسب المحددة لنسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر من قبل بازل، ونجاحها بنسبة 86.7% في الاختبارات بنسبة أعلى من الحد الأدنى المحدد من قبل سلطة النقد، حيث أن 13 مصرفاً من أصل 15 مصرف مرخص استطاعت الاحتفاظ بنسبة أعلى من الحد الأدنى المحدد من قبل سلطة النقد، وهذا يشير إلى متانة الجهاز المصرفي وقدرة رؤوس الأموال في المصارف على تحمل الصدمات المركبة.

في حين أظهرت نتائج اختبارات التحمل للصدمة المركبة بحسب السيناريو المشدد نجاح المصارف بنسبة 53.3% في الاختبارات، حيث أظهرت سبعة مصارف فشلاً في الإلتزام بتعليمات بازل III وتعليمات سلطة النقد، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ثلاثة مصارف منها تبقى النسبة فيها أكبر من 4%، أي أكبر من الحد الأدنى لمتطلبات بازل II. في حين أظهرت النتائج فشل أربعة مصارف في تحقيق هذه المتطلبات (كانت النسبة فيها أقل من 4%). وهذا يشير إلى أن السبعة مصارف بشكل عام لا تزال بحاجة إلى المزيد من تدعيم رؤوس أموالها بحسب تعليمات سلطة النقد التي تعتبر أكثر تحوطاً في ضوء الظروف الخاصة بفلسطين.

جدول 7 - 2: نتائج اختبارات التحمل المالي للقطاع المصرفي في حالة أكثر من متغير، نهاية العام 2017

نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (Tier1/RWA)						الصدمة
المجموع (مصرف)	أكثر من % 8	أكبر أو يساوي % 6 وأقل من % 8	أكبر أو يساوي 4 % وأقل من % 6	أقل من % 4	حدة الصدمة	
	رسملة جيدة	رسملة جيدة	رسملة مناسبة	إعادة رسملة		
السيناريو الأول (الخفيف)						
15	14	1	0	0	10 %	زيادة المخصصات الخاصة من قيمة الائتمان القائم على الحكومة
					5 %	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على موظفي القطاع العام
					5 %	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على القطاع الخاص لغايات تمويل مشاريع ونشاطات حكومية
					3 %	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على القطاع الخاص باستثناء الائتمان القائم على موظفي القطاع العام والائتمان القائم على القطاع الخاص لغايات تمويل مشاريع ونشاطات حكومية
					15 %	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة في فلسطين
السيناريو الثاني (الأشد)						
15	9	0	5	1	20 %	زيادة المخصصات الخاصة من قيمة الائتمان القائم على الحكومة
					15 %	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على موظفي القطاع العام
					10 %	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على القطاع الخاص لغايات تمويل مشاريع ونشاطات حكومية
					5 %	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على القطاع الخاص باستثناء الائتمان القائم على موظفي القطاع العام والائتمان القائم على القطاع الخاص لغايات تمويل مشاريع ونشاطات حكومية
					25 %	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة في فلسطين
السيناريو الأول (الخفيف)						
15	13	2	0	0	5 %	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على القطاع الخاص باستثناء موظفي القطاع العام.
					3 %	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على موظفي القطاع العام
					10 %	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة خارج فلسطين
					10 %	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة في فلسطين
					10 %	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة في فلسطين
					25 نقطة أساس	تخفيض سعر الفائدة على السلف والقروض
					25 نقطة أساس	تخفيض سعر الفائدة على الجاري مدين
					25 نقطة أساس	زيادة سعر الفائدة على حسابات التوفير
					25 نقطة أساس	زيادة سعر الفائدة على الحسابات لأجل
السيناريو الثاني (الأشد)						
15	8	0	3	4	15 %	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على القطاع الخاص باستثناء موظفي القطاع العام.
					5 %	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على موظفي القطاع العام
					20 %	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة خارج فلسطين
					20 %	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة في فلسطين
					25 نقطة أساس	تخفيض سعر الفائدة على السلف والقروض
					25 نقطة أساس	تخفيض سعر الفائدة على الجاري مدين
					25 نقطة أساس	زيادة سعر الفائدة على حسابات التوفير
					25 نقطة أساس	زيادة سعر الفائدة على الحسابات لأجل

اختبارات التحمل المالي الخاصة بالسيولة

تم إجراء اختبارات التحمل المالي التي تركز على أوضاع السيولة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، بافتراض أربعة أنواع من الصدمات بنسب معينة كما هو موضح في الجدول (7-3)، وتحليل مدى تأثيرها على نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل. وبالرغم من تباين نتائج هذه الاختبارات، إلا أن النسبة تبقى في جميع الأحوال أكبر من 25% (الحد الأدنى للسيولة القانونية حسب تعليمات سلطة النقد). والجدول رقم (7-3) التالي يوضح نتائج هذه الاختبارات كما يلي:

• نتائج اختبار الصدمة الأولى: قيام العملاء بسحب ما نسبته 20% من ودائعهم خلال شهر

جدول 7-3: نتائج اختبارات التحمل المالي ذات العلاقة بالسيولة في القطاع المصرفي، نهاية 2017

الصدمة	الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل من 50% وأكثر من 100% أو يساوي	الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل من 100% وأكثر من 50%	الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل من 50%	المجموع (مصرف)
الوضع قبل الصدمة	2	6	7	15
بعد حدوث الصدمة				
قيام العملاء بسحب ما نسبته 20% من ودائعهم خلال شهر	1	2	12	15
سحب أكبر ثلاثة مودعين لودائعهم بما في ذلك ودائع الحكومة	2	3	10	15
سحب أكبر خمسة مودعين لودائعهم بما في ذلك ودائع الحكومة	2	5	8	15
انخفاض الموجودات السائلة بنسبة 25%	2	4	9	15

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

أظهرت نتائج الصدمة الأولى متمثلة بقيام العملاء بسحب ما نسبته 20% من ودائعهم خلال شهر، فشل 80.0% (12 مصرف) من المصارف في الاحتفاظ بنسبة سيولة أكبر من 50%، في حين نجح ثلاثة مصارف فقط في ذلك، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك سبعة مصارف أصلاً تعاني من انخفاض هذه النسبة قبل حدوث الصدمة، مما يشير إلى أن حدوث الصدمة فعلاً أدى إلى رفع عدد هذه المصارف من 7 (قبل الصدمة) إلى 12 (بعد الصدمة)، في حين انخفض عدد المصارف التي تقع ضمن الفئة الثانية (نسبة السيولة لديها تتراوح بين 100% - 50%) من 6 مصارف قبل الصدمة إلى مصرفين بعد الصدمة، كما انخفض عدد المصارف في الفئة الثالثة (نسبة السيولة لديها أكبر من 100%) من مصرفين قبل الصدمة إلى مصرف واحد بعد الصدمة، نتيجة لتأثير الصدمة السلبي على بعض المصارف في الفئتين الثانية والثالثة وانتقالها إلى الفئة الأولى (نسبة السيولة أقل من 50%). ورغم ذلك تبقى نسبة السيولة في جميع المصارف أكبر من 25%.

• نتائج اختبار الصدمة الثانية: سحب أكبر ثلاثة مودعين، لودائعهم بما في ذلك ودائع الحكومة

أظهرت نتائج الصدمة الثانية متمثلة بقيام أكبر ثلاثة مودعين بسحب ودائعهم (بما في ذلك الحكومة) نتائج مشابهة لنتائج الصدمة الأولى، حيث فشل 10 مصارف (بنسبة 66.7% من إجمالي عدد المصارف) في الاحتفاظ بنسبة سيولة أكبر من 50%، في حين نجح خمسة مصارف في ذلك، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك أربعة مصارف أصلاً تعاني من انخفاض هذه النسبة قبل حدوث الصدمة، مما يشير إلى أن حدوث الصدمة فعلاً أدى إلى رفع عدد هذه المصارف من 4 (قبل الصدمة) إلى 10 (بعد الصدمة)، في حين انخفض عدد المصارف التي تقع ضمن الفئة الثانية (نسبة السيولة لديها تتراوح بين 100% - 50%) من 6 مصارف قبل الصدمة إلى 3 مصارف بعد الصدمة، نتيجة لتأثير الصدمة السلبي على بعض المصارف في هذه الفئة وانتقالها إلى الفئة الأولى (نسبة السيولة أقل من 50%). بينما بقي عدد المصارف في الفئة الثالثة (نسبة السيولة لديها أكبر من 100%) كما هو دون تغيير (مصرفين قبل وبعد الصدمة). ورغم ذلك تبقى نسبة السيولة في جميع المصارف أكبر من 25%.

• نتائج اختبار الصدمة الثالثة: سحب أكبر خمسة مودعين، لودائعهم بما في ذلك ودائع الحكومة

أظهرت نتائج الصدمة الثالثة متمثلة بقيام أكبر خمسة مودعين بسحب ودائعهم (بما في ذلك الحكومة) فشل ثمانية مصارف (بنسبة 53.3% من عدد المصارف) في الاحتفاظ بنسبة سيولة أكبر من 50%، في حين انخفض عدد المصارف التي تقع ضمن الفئة الثانية (نسبة

السيولة لديها تتراوح بين 50% - 100%) من 6 مصارف قبل الصدمة إلى 5 مصارف بعد الصدمة، نتيجةً لتأثير الصدمة السلبي على أحد المصارف في هذه الفئة وانتقاله إلى الفئة الأولى (نسبة السيولة أقل من 50%). بينما بقي عدد المصارف في الفئة الثالثة (نسبة السيولة لديها أكبر من 100%) كما هو دون تغيير (مصرفين قبل وبعد الصدمة). ورغم ذلك فإن نسبة السيولة في جميع المصارف تبقى أكبر من 25%.

بناءً على ما سبق، يتضح من نتائج اختبارات التحمل المالي للصدمة الأولى المتعلقة بسلوك المودعين، وجود بعض المخاطر الناجمة عن تركيز الودائع في المصارف لدى عدد محدود من المودعين (دون الخمسة) في حين ترتفع مخاطر السيولة في حال تم سحب 20% من الودائع (بغض النظر عن عدد المودعين)، وفقاً لما أظهرته نتائج الصدمة الأولى. وتسعى سلطة النقد بشكل حثيث نحو تخفيض درجة التركيز في الجهاز المصرفي بشكل عام، وتعزيز ثقة المواطنين لا سيما بعد تأسيس المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع من أجل طمأننة المواطنين على ودائعهم، الأمر الذي يساهم في خفض درجة المخاطر المحتملة التي تتعرض لها ودائعهم. وفي هذا السياق قرر مجلس إدارة مؤسسة ضمان الودائع رفع سقف التغطية (التعويض الفوري) من 10 آلاف دولار أو ما يعادلها بالعملة الأخرى، ليصبح 20 ألف دولار أو ما يعادلها بالعملة الأخرى لكل عميل في المصرف الواحد في حال تصفية أي مصرف، وذلك بموجب قرار مجلس إدارة المؤسسة في جلسته المنعقدة يوم 25/7/2017. ويغطي سقف التعويض الجديد ما نسبته 94% من إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون.

• نتائج اختبار الصدمة الرابعة: انخفاض الموجودات السائلة بنسبة 25%

أظهرت نتائج الصدمة الرابعة متمثلة بانخفاض الموجودات السائلة بنسبة 25%، فشل 60.0% (تسعة مصارف) من المصارف في الاحتفاظ بنسبة سيولة أكبر من 50%، في حين نجح ستة مصارف في ذلك، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك سبعة مصارف أصلاً تعاني من انخفاض هذه النسبة قبل حدوث الصدمة، مما يشير إلى أن حدوث الصدمة فعلاً أدى إلى رفع عدد هذه المصارف من 7 قبل الصدمة إلى 9 بعد الصدمة.

كما أظهرت النتائج تأثيراً سلبياً للصدمة على عدد المصارف التي تقع ضمن الفئة الثانية (نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل تتراوح بين 50% - 100%) حيث انخفض عدد المصارف من 6 مصارف قبل الصدمة إلى 4 مصارف بعدها، في حين بقي عدد المصارف في الفئة الثالثة (نسبة السيولة أكبر من 100%) كما هو دون تغيير (مصرفين قبل وبعد الصدمة).

ورغم أن نسبة السيولة في جميع المصارف تبقى أكبر من 25%، إلا أن نتائج الصدمة الرابعة تشير نسبياً إلى ارتفاع درجة مخاطر السيولة التي يمكن أن يتعرض لها الجهاز المصرفي في حال تراجع حجم الموجودات السائلة، الأمر الذي يستلزم ضرورة مراقبة توظيفات أصول المصارف والحرص على رفع درجة سيولتها من أجل خفض المخاطر المحتملة، وضمان قدرة المصارف على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل دون تعرضها لخسائر.

اختبار قدرة المصارف على تحمل مخاطر الاقتصاد الكلي

تم إجراء اختبار لمدى مرونة المصارف على تحمل حدوث صدمات سلبية على مستوى الاقتصاد الكلي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتجه Vector Autoregressive Model (VAR)، حيث تم اختبار عدة متغيرات على مستوى الاقتصاد الكلي لقياس تأثير الصدمات فيها على التعثر المالي (Financial Fragility). وتم استخدام مخصصات القروض كقياس للتعثر المالي، كونه متوفر لفترة زمنية كافية وعلى أساس ربع سنوي، إضافة إلى كونه يدخل مباشرة ضمن قائمة الدخل (Income Statement) للمصارف، وبالتالي يرتبط بعلاقة مباشرة مع صافي الأرباح. ويهدف هذا النوع من الاختبارات إلى نمذجة العلاقة بين التعثر المالي للمصارف وأي صدمات ذات علاقة بمتغيرات الاقتصاد الكلي.

ولإجراء هذا الاختبار تم قياس أثر عدة متغيرات في الاقتصاد الكلي على مخصصات القروض التي تتحوط بها المصارف لمواجهة الإخفاق في القروض المنوطة، وأهم هذه المتغيرات معدل النمو، ومعدل الفائدة على الودائع والقروض لكل عملة متداولة في الاقتصاد الفلسطيني، وأسعار الصرف لكل من الدولار والدينار مقابل الشيك، وأسعار الصرف الفعلية الحقيقية والاسمية (REER) و (NEER) بالإضافة للتضخم في أسعار المستهلك.

وقد تم إجراء هذا الاختبار ضمن سيناريوهين، السيناريو الأساس والسيناريو المضاد (المتشائم)، وهما مشتقان من السيناريوهات التي تم إعدادها في التقرير السنوي لسلطة النقد لعام 2017، حيث تشير تنبؤات سلطة النقد لعام 2018 وفقاً لسيناريو الأساس للاقتصاد

الفلسطيني إلى أنه من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.4%، مقارنة مع 3.1% في عام 2017.

وقد بنيت هذه التنبؤات على مجموعة من الافتراضات الأساسية (السيناريو الأساس)، أهمها بقاء الأوضاع السياسية والأمنية على حالها دون تغيير يذكر، وخصوصاً فيما يتعلق بالقيود المفروضة على المعابر وحرية الحركة والتنقل والنفوذ، وزيادة عدد العمالة الفلسطينية في إسرائيل بنفس معدل زيادتها في العام السابق تقريباً، مع استمرار بطء عملية إعادة إعمار قطاع غزة على النسق الذي كانت عليه في

جدول 4-7: التنبؤ بحجم التغير في مخصصات القروض، نهاية 2018

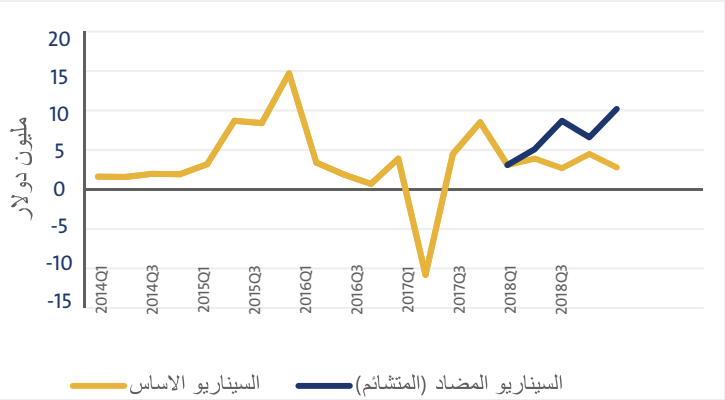
الفترة	السيناريو الأساس		السيناريو المتشائم	
	النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %	التغير في مخصصات القروض (مليون دولار)	النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %	التغير في مخصصات القروض (مليون دولار)
2018	2.4	13.9	1.4-	30.6
الربع الأول	2.1	3.9	0.9	5.1
الربع الثاني	1.9	2.7	2.3-	8.7
الربع الثالث	3.2	4.5	1.5-	6.6
الربع الرابع	2.4	2.8	1.9-	10.2

المصدر: تقديرات سلطة النقد.

عام 2017. واستمرار الحكومة الفلسطينية بإتباع سياسة التقشف المالي وترشيد نفقاتها الجارية، مع بقاء معدلات نمو الإيرادات والنفقات الحكومية دون تغييرات تذكر عن مستوياتها في العام السابق. إلى جانب استمرار الانخفاض في وتيرة تدفق الدعم المقدم من قبل الدول المانحة لخزينة الحكومة لتصل إلى حوالي 600 مليون دولار أمريكي خلال عام 2018. وتوقع وصول ما يزيد على مليار دولار أمريكي كتحويلات للقطاع الخاص من الخارج خلال عام 2018. وبافتراض زيادة القروض الممنوحة من قبل المصارف العاملة في فلسطين للقطاع الخاص بنسبة 18% عما كانت عليه في العام 2017.

وعلى النقيض من هذا السيناريو، يبقى الاقتصاد أيضاً عرضة لصدمة سلبية (سيناريو متشائم)، تتمثل في مزيد من التدهور في الأوضاع السياسية والأمنية، وتراجع عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل، وتشديد القيود على حركة الأفراد والبضائع وزيادة عدد أيام الإغلاق أمام العمال والتجارة، وتوقف إسرائيل عن تحويل عائدات الضرائب. بالإضافة إلى انخفاض حجم المنح والمساعدات من الدول المانحة لدعم الموازنة ودعم النفقات التطويرية، وتوقف عملية إعادة إعمار قطاع غزة. ففي حال تعرض الاقتصاد لمثل هذه الصدمة، تتنبأ سلطة النقد بمزيد من التردى في الأوضاع الاقتصادية، بانكماش الاقتصاد بنسبة تصل إلى 1.4%.

شكل 7-1: التنبؤ بحجم التغير في مخصصات القروض، نهاية 2018



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وعند عكس هذه السيناريوهات على الأوضاع المصرفية وقياس أثرها على التعثر المالي، فإن النتائج تشير إلى أن صافي مخصصات القروض سوف تزداد بمقدار 13.9 مليون دولار خلال عام 2018 وفقاً للسيناريو الأساس، على أن ترتفع بمقدار 30.6 مليون دولار في حال تحقق السيناريو المتشائم.

